الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة اكلي امحند اولحاج ،البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس

الاقتصاد الجزائري

مطبوعة جامعية موجهة للطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

من اعداد الدكتورة : ســاعــو بــايــة

السنة الجامعية 2020/2019

فهرس المحتويات

مقدمة :.....02

المحور الاول : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من1830 03

1 ـ 1 : الفترة الاستعمارية (1830 ـ 1962).....03

1 ـ 2 : غداة الاستقلال (1962 ـ 1967).....05

المحور الثاني :الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية.....11

2 ـ 1 : المخطط الثلاثي الاول 1967 ـ 1969 11

2 ـ 2 : المخطط الرباعي الاول والثاني 1970 ـ 1977.....13

2 ـ 3 : تقييم فترة المخططات التنموية للفترة 1967 ـ 1979 21

2 ـ 4 : المخطط الخماسي الاول والثاني 1980 ـ 1989 25

المحور الثالث : الاقتصاد الجزائري في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق 36

3 ـ 1 : اعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية 36

3 ـ 2 : برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994 ـ 31 مارس 1995).....44

3 ـ 3 : برنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995 ـ مارس 1998).....50

3 ـ 4 : تقييم فترة الاصلاحات الاقتصادية 58

المحور الرابع : الاقتصاد الجزائري في ظل استراتيجية الانعاش الاقتصادي.....62

4 ـ 1 : الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 الى غاية2001 62

4 ـ 2 : استراتيجية الانعاش الاقتصادي.....64

4 ـ 3 : برنامج الانعاش الاقتصادي(2001 ـ 2004)، مضمونه وإنجازاته العملية.....65

4 ـ 4 : آثر برنامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة.....82

4 ـ 5 : تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي.....85

المحور الخامس : البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 ـ 2009).....90

5 ـ 1 : اجراءات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009 90

5 ـ 2 : محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو.....98

5 ـ 3 : النتائج المحققة للبرنامج التكميلي لدعم النمو.....103

المحور السادس : برنامج الخماسي لتوطيد النمو للفترة (2010 ـ 2014).....106

6 ـ 1 : تعزيز القطاع الفلاحي وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 106
6 ـ 2 : قطاع الاشغال العمومية وقطاع النقل.....107
6 ـ 3 : تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة 107
الخاتمة :.....109
قائمة الهوامش :.....112
قائمة المراجع :.....122

مقدمة :

تعتبر الجزائر من بين البلدان العالم التي تسعى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وتحقيق الرفاهية للمجتمع كونها بلد متوفر على كل الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي فهي بحاجة إلى استراتيجيات تنموية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار التحديات بمختلف أنواعها، فقد سعت منذ استقلالها إلى تبني سياسات تنموية مختلفة قصد معالجة الإختلالات التي يعاني منها اقتصادها، بحيث ظل الاقتصاد الجزائري متميزا بطابعه الزراعي طوال مرحلة الاحتلال ، وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة الظروف الداخلية من جهة، والارتباط بالعالم الخارجي من جهة أخرى، مما استوجب عليه إعادة النظر في البنية الاقتصادية، وتجنيد كل الطاقات الوطنية من أجل تصنيع متين، وذلك لأسباب عدّة، منها أن الاقتصاد لم يعرف تطور في ظل المستعمر الفرنسي، بحيث كان الاقتصاد الجزائري تابع للاقتصاد الفرنسي، ضف إلى ذلك أن جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تابعة للأجانب...إلخ،

لذلك لم تتمكن الجزائر من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، وفي آخر المطاف أنشأت الجزائر قاعدة صناعية تنسجم نوعا ما مع متطلبات التنمية المنشودة، وهذا بعد المرور بجملة من المخططات التنموية التي باشرتها منذ استرجاع السيادة الوطنية، ولغاية نهاية الثمانينات ،حيث كشفت الصدمة النفطية في سنة 1986 عن وهن الاقتصاد الجزائري، الذي ارتبط بالظروف الخارجية، وكذا ارتباطه وارتكازه على القطاع الوحيد وهو قطاع المحروقات في دعم التنمية، وصولا الى التسعينيات القرن الماضي بحيث شهد الاقتصاد الوطني إصلاحات شاملة مست مختلف القطاعات(الإقتصادية، المالية والإجتماعية)، والتي كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري مرة اخرى .

ومع دخول الألفية الثالثة نجد الجزائر قد قامت بتطبيق إستراتيجية تنموية جديدة مخالفة لما طبقته في السابق وتتمثل في تطبيق جملة من البرامج التنموية وفي مختلف المجالات، وذلك بانتهاج سياسة إقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الإقتصادي تقوم على إحلال المشاريع الكبرى من أجل تحقيق معدلات نمو، وهذه السياسة تهدف إلى تحريك النشاط الإقتصادي ككل بعدما كان يعاني من شبه توقف او ركود في مجمل آلياته.

وعليه فإن هذه المطبوعة موجهة وبالدرجة الاولى للطلبة الجامعيين تخصص علوم اقتصادية، السنة الثانية، وهذا بهدف تمكين الطالب من معرفة كل ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، وكيفية تطوره عبر فترات من الزمن وصولا للألفية الثالثة، كما انها موجهة ايضا للباحثين او المهتمين بمجال الاقتصاد الجزائري من اساتذة وباحثين في هذ المجال.

المحور الأول : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1967:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل في تاريخ تطوره، وهذا انطلاقا من الحقبة الاستعمارية إلى الفترة الانتقالية، وهي فترة الاستقلال السياسي واسترجاع السيادة الوطنية، وعليه عمدت السلطات الجزائرية بالنهوض بالتنمية الشاملة للبلاد، علما لما آلت إليه من خراب وتدمير من طرف المستعمر وعلى مستوى مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، معتمدة في ذلك على نموذج تنموي قائم على الصناعة باعتباره القطاع الرائد للتنمية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها هذا القطاع المهم.

1 ـ1 : في الفترة الاستعمارية (1830 ـ 1962) :

لقد اتسم الاقتصاد الجزائري إبان الفترة الاستعمارية بالضعف عمومًا، نظرا لعدم الاهتمام به، لأن فرنسا الاستعمارية ترى في الجزائر المصدر الأساسي لسد حاجياتها الاقتصادية (من موارد طبيعية فقط والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة)، ولم تعط للصناعة الجزائرية أولوية في مخططاتها التنموية طيلة فترة استعمارها لغاية سنة 1958، وذلك مع مشروع قسنطينة الذي جاء به شارل ديغول، وكان الهدف من هذا المشروع والمعلن عنه هو جعل الجزائر تستدرك تأخرها عن أوروبا خلال جيل، أما الهدف الخفي له هو محاولة القضاء على الثورة التحريرية، بتكاليف أقل من الاستمرار في الحرب.

وكان الحجم الاستثماري المخصص له، وهو برنامج متوسط الأمد 1959 ـ 1963 هو 18930 مليون فرنك فرنسي جديد، منه 9700 مليون (51.2%)، استثمارات إنتاجية في الزراعة بـ 3680 مليون، وفي الصناعة 4500 مليون فرنك فرنسي، وفي قطاع الخدمات 1520 مليون ومنه 9230 مليون أي (% 48,8)، استثمارات لتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية بـ 7220 مليون، والاقتصادية بـ 2010 مليون فرنك فرنسي جديد[1].

وبصفة عامة فإن لهذا المشروع (أو المخطط) هدف اقتصادي وهو خلق 390.000 وظيفة في ظرف 5 سنوات خصوصا في مجال الصناعة والبناء والتشييد[2]، وإلى جانب ذلك كان المخطط يتوقع منه بناء عدد من المصانع الصغيرة التي تعتمد على اليد العاملة، والفكرة العامة التي يقوم عليها هذا الأخير، هي أن الطاقة الرخيصة التكاليف والمواد الخام المحلية واليد العاملة الرخيصة ستوفر حوافز قوية للاستثمار في الصناعة، ولا سيما إذا وجدت الصناعة مساعدة حكومية وتسهيلات مالية.

وكذلك وضعت السلطات الفرنسية نظاما للإعفاءات الضريبية ولتقديم نوعين من المساعدات [3]:

ـ مساعدة لا تزيد عن % 40 من رأس المال الثابت المستثمر في الصناعة .

ـ مساعدة لا تزيد عن % 35 من مجموع الأجور والمرتبات المدفوعة للعمل الإنتاجي خلال السنوات الخمس الأول.

لقد كان البعد الاقتصادي لمخطط قسنطينة إذن هو تعميق سيطرة رأس المال الأجنبي في الجزائر، وهذا ما يبدو واضحا من خلال تشجيع الشركات الأجنبية خاصة منها الفرنسية للاستثمار في حقول البترول والغاز، فمن مجموع الاستثمارات البالغة سنة 1960 مقدار 4650 مليون فرنك فرنسي، وكانت مصادر التمويل موزعة على النحو التالي [4]:

ـ استثمار الشركات الفرنسية الخاصة 2380 مليون فرنك فرنسي جديد.

ـ استثمار الدولة الفرنسية 2020 مليون فرنك فرنسي جديد.

ـ استثمار الشركات الأجنبية غير الفرنسية 250 مليون فرنك فرنسي جديد.

ومعنى هذا أن الاستثمارات الفرنسية كانت ما يقارب% 95 من مجموع الاستثمارات الأجنبية، وهي سياسة غرضها إحكام ربط الجزائر بالتبعية الاقتصادية والفنية والثقافية بعد الاستقلال لمنطقة جيوسياسية واحدة وهي فرنسا.

وبصفة عامة فإن المخطط كان يدعو إلى تحويل الأموال المقرر انفاقها كتكاليف الحرب، إلى مساعدة اقتصادية فعالة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وهذا كما ذكرنا سابقا.

بالإضافة فإنه يرمي إلى تصنيع الجزائر وإسكان الريف، والذي كان مجرد محاولة للالتفاف على الثورة التحريرية، لاعتمادها بشكل واسع النطاق على سكان الريف، لكن هذا المشروع أخفق، نظرا لاكتشاف النفط سنة (1953 في الصحراء الجزائرية) واعتباره أهم مصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وعليه فإن الفترة الاستعمارية لم تسمح بتطوير الاقتصاد الجزائري عموما ،وقد تميز من ناحية تركيبه الهيكلي بخاصيتين[5] :

1 ـ سيطرة النشاط الفلاحي والتخصص في الإنتاج الزراعي وهو نوع من التقسيم الاستعماري للعمل، كانت حصة المنتجات الزراعية في صادرات الجزائر عام 1953 هي نسبة % 60 معظمها أكثر من % 55 من المجموع هي صادرات النبيذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أكثر من 66% من الصادرات الجزائرية تتجه إلى السوق الفرنسية، وحوالي % 75 من الواردات كانت تأتي منها إلى الجزائر.

2 ـ القوى الاجتماعية المسيطرة : ولقد أثمرت السياسة الاقتصادية الاستعمارية في إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الجزائري من ناحيتين: من ناحية تحويله إلى اقتصاد تابع ومنقول للخارج لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته، ومن ناحية أخرى خلق طبقة اجتماعية أجنبية متحكمة في القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد.

ويمكن تصنيف هذه الطبقة المتحكمة في القوى الاقتصادية إلى أربع مجموعات من الرأسماليين وهي:

أ ـ مجموعة الرأسماليين الصناعيين: وهي في شكل اتحادات صناعية مثلا الاتحاد الباريسي ـ ميرابوا ـ الذي كان يسيطر على مناجم حديد الونزة بنسبة % 78 ومقطعة الحديد، وشركة فلين هماند والقبائل الصغرى، والشركة المالية لشمال إفريقيا، وشركة فينا ماروك، وأراضي الشلف، ومثل أيضا اتحاد المناجم الذي كان يملك نسبة % 80 من رأس مال شركة فوسفات قسنطينة.

ب ـ مجموعة الرأسماليين العقاريين: والذين يبسطون نفوذهم على الكثير من المساحات الزراعية والمباني مثل شركة " كيرولي " التي كانت تملك مباني وأراضي زراعية واسعة في سهول متيجة.

جـ ـ مجموعة الرأسماليين الماليين: الذين كانوا يسيطرون على الجهاز المصرفي مثل القرض العقاري للجزائر.

د ـ مجموعة الرأسماليين الزراعيين : والذين يمثلون الكولون، وكما يتمثلون في قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، ومن بينهم " هانري بورجو " رجل الكروم المعروف، ورجل الحلفة القوي " جورج بلاشيت " و " لورا شيافينو " زعيم التروست القابض لنشاطات الفلاحة والصناعة والنقل.

فبالرغم من سيطرة هذه الطبقات أو المجموعات على الإنتاج الزراعي للجزائر، فقد كانوا يملكون أيضا مصالح متنوعة في الصناعة كمعامل تبغ باسطوس التي يسيطر عليها "هانري بورجو"، وشركة الجزائر للمياه والتي سيطر عليها أيضا " بلاشت "، وفي البنوك نجد سيطرة بورجو وشيافينو على بنوك القرض العقاري للجزائر، بالإضافة إلى السيطرة على الشركة الجزائرية للملاحة والمعروفة تحت عنوان " شارل شيافينو وشركاؤه " .

1 ـ 2 : غـداة الاستقلال (1962 ـ 1967) :

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثير من معالم التخلف نقتصر على ذكر أهمها[6]:

1 ـ ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات ، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة ، صناعة، خدمات) متطورة، تتميز بكل عناصر التقدم، من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية، ومناطق مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين.

2 ـ سيطرة النشاط الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة % 80 من اليد العاملة.

3 ـ التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء أكان ذلك في الشمال أم في الجنوب، وهذا يتضح من خلال التفاوت في الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.

4 ـ التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيذ بمعدل % 80 من مجموع الصادرات الجزائرية.

5 ـ تدني مستوى المعيشة، في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم، والنقل، والسكن وكل وسائل الترفيه.

ومع الرحيل المفاجئ للمعمرين من كل القطاعات ، واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف جد صعبة، تهريب الأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي، وتخريب الهياكل الاقتصادية للبلاد، وترك 900 000 هكتار من أجود الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين مع معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة شغور لخلق العجز في الإنتاج الوطني، وتفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين، ومن الوثائق الضرورية للعمل لشل الجهاز الإداري للبلاد ...إلخ[7]، وأمام هذه الوضعية المزرية، كان لزاما على السلطات الجزائرية آنذاك وضع برامج وإجراءات لا تقبل الانتظار، وكان أول هذه البرامج[8] ، برنامج عام 1963 ، الذي كرس لمشروعات التنمية (ومعظمها من المشروعات التي نص عليها مخطط قسنطينة) بمبلغ 2,165 مليون فرنك فرنسي جديد، وقد خصصت نسبة % 54 من الاستثمارات في نطاق هذا البرنامج للقطاع السلعي (% 32,3 للزراعة و % 17,6 للصناعة).

وأما برنامج 1964، فقد نص على استثمارات مقدارها 2,919 مليون فرنك فرنسي جديد، بحيث خصصت نسبة % 57 منها للقطاع السلعي (% 32,2 للزراعة و % 52,2 للصناعة)، بالتالي فإن كلا هذين البرنامجين منح أولوية للقطاع السلعي، مع إلحاح البرنامج الأول على الزراعة والبرنامج الثاني على قطاع الصناعة، وقد كان مجموع الاستثمارات لهما تمثل % 20 من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1959، أما البرنامج الاستثماري الثالث 1965 فقد كانت عبارة عن برنامج انتقالي يمهد لاعتماد مخطط شامل للتنمية، وقد كان أقل طموحا من البرنامجين السابقين، ينص على استمارات يبلغ مجموعها 1,365 مليون فرنك فرنسي، وقد وزعت بالتساوي بين مختلف القطاعات فكرست نسبة % 18,3 للزراعة، ونسبة % 18,6 للصناعة، ونسبة % 18,3 للتدريب، ونسبة % 17,1 للمرافق العمومية، وخصصت للخدمات الاجتماعية والسياحية نسبة % 12,5 وللإدارة نسبة % 10,9 من مجموع الموارد التي نص عليها البرنامج.

إضافة إلى ما سبق قامت السلطات الجزائرية بـ :

ـ تأميم جميع أراضي المعمرين، وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي طبعا لتنظيمات مراسيم مارس وأفريل 1963 وديسمبر 1968[9].

ـ في 1964 تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات (سونطراك وفي 1965 تم توسيع التسيير الذاتي، نحو الشركات الوطنية المتمثلة في قطاع الصناعة والخدمات[10].

ـ تأميم جميع المناجم في ماي 1966، وكامل شبكة توزيع مشتقات البترول الأجنبية في سنة 1968. وكامل رأس المال الأجنبي في ميدان الغاز الطبيعي و % 51 منه في ميدان البترول في فيفري 1971.

ـ تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية، واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963، ثم توسيع عملية التأميم إلى جميع البنوك الأجنبية في سنة 1966، زيادة عن شركات التأمين وإعادة التأمين .

وبعد مباشرة الدولة في تسيير المؤسسات الاقتصادية، شرعت في تجديد الهياكل وبعث وحدات جديدة، وبالتالي تعزز من جديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وسرعان ما أصبح تدخلها خيارا سياسيا ترتكز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتمدت الدولة منذ 1962 منهج تخطيط الاقتصاد الوطني، وهذا ما أكده برنامج طرابلس لنفس السنة على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، وجاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1964، والذي نص على " إن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط، وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم"[11] بالإضافة إلى ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1976عن أهمية التخطيط.

وعليه فإن الجزائر منذ عام 1965 فقد سلكت منهجا اشتراكيا قائما على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والذي اعتبر الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية[12].

أما عن مؤسسات التخطيط في عهد الاستقلال، فأهمها المجلس الوطني للتخطيط الذي يضم ممثلين لمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات القومية، ومهمة المجلس هي الإشراف على إعداد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تنفيذها، ويساعد المجلس في مهامه عدد من اللجان المتخصصة التي تقوم بدراسة مختلف المشاكل، ولاسيما تلك التي تتعلق بالصرف وبتحديد مواقع مشروعات التنمية[13].

ومن مؤسسات التنمية أيضا الإدارة العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية، وهي عبارة عن جهاز يقع تحت إشراف مجلس التخطيط، وهذه الإدارة تشتمل على قسم الاحصاء والبحوث والتنسيق، وعلى قسم التعاون وعلى مكتب للوثائق والعلاقات العامة، وقد ألحق بالإدارة العامة جهازان آخران وهما المكتب الوطني لحماية الأملاك الشاغرة ولإدارتها، ومكتب التكوين المهني[14].

وفي الأخير يمكن القول بأن الجزائر المستقلة وخلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1967 عاشت مرحلتين في سير تطورها الاقتصادي والاجتماعي وهما :

أولا : مرحلة 1962 ـ 1967 : والتي يمكن اعتبارها مرحلة مخاض وتحولات اجتماعية، لأن الظروف التي عاشتها تميزت بثلاث أوضاع صعبة وهي:

أ ـ الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية التي كان حجم تضحياتها ما يقارب مليوني ونصف مليون شهيد، وتشريد سكان ما يزيد عن 1000 قرية.

ب ـ مواجهة العجز المالي الذي تركه خروج الاستعمار بفعل أعمال التخريب المؤسسات الاقتصادية ونهبها وتهريب أموالها.

جـ ـ تعويض الإطارات الإدارة والفنية الأجنبية التي تعمدت ترك الشغور في الجهاز الإداري والاقتصادي للجزائر.

د ـ عدم الاستقرار السياسي حول رؤية سياسية موحدة لتنظيم الاقتصاد الوطني والانطلاق في عملية التنمية.

ثانيا : مرحلة 1967 وما بعدها : فقد شاهدت هذه المرحلة دخول الجزائر في مرحلة جديدة في سير التنمية بمفهومها العلمي، وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، فالدولة تسلمت زمام الأمور، وشرعت في تحريك الحياة الاقتصادية للأمة اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها.

1 ـ 3 : الاتجاهات الرئيسية للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال :

تتمثل الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية في الجزائر في الأهداف التالية[15]:

1 ـ التنمية قاعدة، ومطلب للاستقلال الاقتصادي والرقي الاجتماعي، بحيث لا يمكن الفصل بين مفهومي التنمية والتحرر الاقتصادي، وأن التنمية في الجزائر كل متكامل، سواء من حيث منهجا، أم من حيث غايتها وأهدافها.

2 ـ تهدف وسائل التنمية المستغلة إلى العمل على إيجاد وتطوير الموارد التي توفر التراكم في الثروات المعدنية، والصناعة، والزراعة والأنشطة الخاصة بالخدمات وضمان توازن المبادلات مع الخارج وذلك عن طريق تحديث الزراعة والتوسع فيها، وتصنيعها مما يمكن من تخفيض الواردات، وإتاحة الاستعمال الأفضل لما يتوفر لدى البلاد من العملة الصعبة ودفع قيمة المواد المصدرة وتنويعها بفضل التصنيع، وإنشاء قطاع النقل بحري وجوي وباقي الخدمات الأخرى، بشكل ينتج تحقيق أرباح هامة من العملات الصعبة، ورفع اسعار المنتوجات الأساسية عامل أساسي لتحسين حدود التبادل مع الخارج.

3 ـ ضمان الاستقلال المالي للدولة من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر بصفة نهائية وباعتبار أن الاستقلال المالي للدولة يكفل لها تأمين الشغل، واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الممارسة الفعلية للسلطات النقدية هي خير دليل على ما بلغته الدولة من الاستقلال المالي، والمرتكزة أساسا على وجود الصناعات القاعدية التي هي مصدر كافة الثروات.

4 ـ جعل السوق الأولية الوطنية أضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية، وهذا باعتبارها تجعل الاقتصاد في مأمن عن التقلبات والتحولات الدولية، وتمكنه من دعم انطلاقة الصناعة الوطنية وتهيء الانتقال إلى مرحلة تصدير المواد المصنعة، وضرورة تنمية هذه السوق عن طريق رفع المستوى المعيشي للسكان، وهذا بغية تحويل أثار التزايد السكاني على عامل من عوامل النمو الاقتصادي.

5 ـ السياسة الاستراتيجية للتنمية تستلزم تحكم الدولة في الهياكل الاقتصادية وتعبئة مكثفة للادخار، وذلك باستعادة الثروات الوطنية، وتملك الدولة لوسائل الإنتاج.

6 ـ تأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة باعتباره شرط لابد منه، وتأميم القطاع الإنتاجي ، أما تجارة التجزئة فلا تشكل احتكار تمارسه الدولة، بل هي مفتوحة لنشاط القطاع الخاص وتطبيق سياسة للأسعار مندمجة في العمل التخطيطي للاقتصاد، ذلك لأنها تشكل الأداة لتنظيم العلاقات بين مختلف القطاعات، ووسيلة لتوزيع الدخل الوطني، ولمكافحة ظواهر التضخم وتضمن المحافظة على القدرة الشرائية للمتجمع.

7 ـ تأميم المصارف وشركات التأمين والنقل ومختلف الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

8 ـ تشغيل المواطنين القادرين على العمل، وذلك بتطبيق سياسة عادلة وفعالة في ميدان الأجور، وتنظيم الحماية الاجتماعية للعمال، والتوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

9 ـ الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة باعتبارها وسيلة لرفع إنتاجية العمل، ووضع موارد العلم في خدمة التقدم والنهوض بالفرد الجزائري، والارتقاء بالبحث العلمي في البلاد، وذلك سيساهم إلى حد كبير في توسيع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية والتخفيض من نسبة تبعيتها إلى الخارج في هذا المجال.

10 ـ التعاون مع الخارج، وهذا باللجوء للمساعدة التقنية في إطار سياسة حكيمة مرتبطة بتكوين الإطارات الوطنية، وأن يكون التعاون في المجال الاقتصادي ضمن اختيارات البلاد.

فمن الإجراءات أو الأهداف السابقة الذكر يمكننا ذكر أهم أهداف التنمية الكبرى(الأهداف الأساسية) للجزائر في تلك الفترة وباختصار هي:

1 ـ تحديث الزراعة وتوسيعها، وذلك بتحديث الهياكل التنظيمية، والتنسيق فيما بينها وادراج القطاع الخاص في عملية التحديث والتنمية العامة للفلاحة، وبتحديث الوسائل والزراعات بالاعتماد على أكثر

التقنيات تقدما عن طريق استعمال الآلات ، واستعمال المواد الكيماوية، والبحث عن القواعد العلمية الضرورية لتكييف التقنيات الزراعية الحديثة حسب ظروف البلاد وتحويل الزراعات القديمة، وادخال أنواع أخرى جديدة لتلبية حاجات البلاد، لا بالنسبة للاستهلاك فحسب، وإنما بالنسبة للمواد الأولية الضرورية بالنسبة لمختلف الأنشطة الصناعية، تكثيف فلاحة الحبوب، تطوير تربية المواشي، مضاعفة زراعة الخضر والبقول، توسيع الزراعات الصناعية، ومضاعفة الجهود لتطوير الصيد البحري...إلخ.

2 ـ الاهتمام بالتصنيع، وهذا لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وذلك عن طريق النهوض بالقطاع الصناعي وإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما أنه يعتبر من الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي، تطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة المضافة وإنشاء وظائف جديدة، والاهتمام بالصناعات الخفيفة، ضمان خدمة صيانة الآلات ومعدات التجهيز في جميع المؤسسات الوطنية والخاصة بالقطاع الصناعي، وإقامة حزام صناعي فوق سهول الهضاب العليا، وذلك للمساهمة في التوازن الجهوي.

3 ـ استثمار الموارد المائية للبلاد: ويتطلب ذلك بذل الجهود لتجميع مياه الأمطار، واستخدام الحقول المائية الجوفية، وإعادة تصفية المياه المستهلكة ... إلخ .

4 ـ تحديث شبكة السكك الحديدية وتوسيعها، ودعم وتوسيع التجهيزات المرفئية والجوية للبلاد، وتطوير شبكة الطرق البرية، وتجهيز البلاد بأسطول بحري وجوي، وتحسين قطاع النقل والمواصلات خاصة في المدن الكبرى وفي الأرياف وفي المناطق الصحراوية المعزولة، وتعزيز الهياكل التجارية عبر كامل التراب الوطني، وتحسين نظام التوزيع والتخزين ومضاعفة التجارة الخارجية بتوسيع ودعم وإنتاج الطاقة وتوزيعها أو بتحديث شبكة المواصلات اللاسلكية، وأخيرا مكافحة التلوث وحماية البيئة.

ومن بين أهم كلمات الرئيس الراحل " بومدين " في التنمية وآفاقها المستقبلية هي من الضروري على الدول النامية ومن بينها الجزائر أن تضع سياسة في مجال التصنيع وأن تعتمد على استثمار مجموع طاقاتها وإمكانياتها، وتزويدها بشبكة صناعية متكاملة تشمل كل أوجه النشاط حتى لا تتعرض التنمية لخطر اختلال التوازن في البناء الاقتصادي.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية

لعله من الصعب جدا أن لا نقول بأن الجزائر بعد استقلالها، انتقلت من حالة لا تنمية إلى حالة تنمية، وهذا يظهر من خلال المجهودات المبذولة في إطار إحداث تنمية على مختلف الأصعدة، معتمدة في ذلك على منهج التخطيط المركزي للتنمية، ويندرج ذلك في إطار المخططات التنموية القصيرة المدى والمتوسطة المدى، وهذا ما يطلق عليه بالخطة الثلاثية (المخطط يمتد لـ 3 سنوات) والخطة الرابعة (المخطط يمتد لـ 4 سنوات)، وهذا ما سنطرق إليه في الآتي :

2 ـ 1 : المخطط الثلاثي الأول 1967 ـ 1969 :

ويعتبر أول مخطط اقتصادي وضع في هذه الفترة وهو مخطط قصير الأجل، وأقل ما يمكن أن يقال عنه أنه محاولة أولى في مجال التخطيط، رغم غياب الكثير من شروط التخطيط اللازمة[16]، كما يسمى أيضا بالخطة التمهيدية لأنه لم يكن خطة بأتم معنى الكلمة، ولكنه عبارة عن برنامج استثمارات دون إجراءات اقتصادية موازية ودون تأطير كلي للاقتصاد[17].

وقد تضمن هذا المخطط بعض البرامج الصناعية المهمة للتحضير والتمهيد لإنشاء قواعد صناعية قوية، كما هو الحال مع مركب الحجار الذي أريد له أن يكون الممون الرئيسي للبرامج التصنيعية اللاحقة، لهذا فقد استأثرت الصناعة في هذا المخطط بالحصة الكبرى من التخصصات المالية بما يمثل % 54,48 من الأغلفة المالية للاستثمار، وبقي القطاع الزراعي مهما إلى حدما في هذا المخطط، حيث تحصل على ما نسبته % 15,42، والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية لهذا المخطط.

جدول رقم (01): حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للفترة (1967 ـ 1969)

المخطط الثلاثي الاول 1967 1969	الانشطة الاقتصادية	اجمالي الصناعة	الهيدروكربون (المحروقات)	السلع الوسطية و التجهيزات	السلع الاستهلاكية	الزراعة	البتية التحتية	الاجمالي	اجمالي الاستثمارات ب 10^9 دج	معدل الانجاز المتوقع %	معدل الانتاج المتوقع و المنجز في نهاية المخطط %
1967	**المتوقع%**	**48.7**	**41.9**	**47**	**11.1**	**16.9**	**34.4**	**100**	**11.6**	83.6	/
1969	**المنجزة%**	**55.3**	**50.9**	**40.6**	**08.5**	**16.4**	**25.3**	**100**	**09.7**	/	46.8

Source : Mohamed nacer Thabet ; le Secteur des hydrocarbures et le Développement économique de l'Algérie : édition l'entreprise nationale du livre, et l'OP.U, Alger ; 1989 ;p 127

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الصناعة من الاستثمارات للفترة 1967 ـ 1969، أخذ النصيب الأكبر، بحيث كان متوقع إنجاز % 48,7 من الاستثمارات لسنة 1967، ولكن في نهاية فترة المخطط في سنة 1969 تم تحقيق أو إنجاز ما قدره % 55,3 من الاستثمارات، وهذا يعود لإعطاء الدولة أهمية بالغة للقطاع الصناعي في المخطط الثلاثي الأول، وباعتبار هذا القطاع محرك التنمية، ومن شأنه خلق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبين نشاطات العمل المختلفة مثل: تموين القطاع الزراعي (بالجرارات، الأسمدة)، ويليه قطاع المحروقات بنفس الأهمية، وباعتباره المورد الوحيد للتصدير ، وجلب العملة الصعبة، بحيث تم تحقيق % 50,9 من الاستثمارات في نهاية الفترة (1967 ـ 1969)، ثم يليه أيضا القطاع الزراعي الذي لم يعط له الأهمية الكافية، بحيث تقدر حجم الاستثمارات المنجزة % 16,4 وهي نسبة جد منخفضة مقارنة بالقيمة المتوقعة وهي % 16,9.

إذن فالمخطط الثلاثي الأول 1967 ـ 1969 هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد التخطيط، فقد بلغت الاستثمارات الإجمالية له وفي صورة اعتمادات مالية بـ 9,06 مليار دج، حيث استحوذ القطاع الصناعي لوحده على ترخيص مالي قدره بـ 5,4 مليار دج، وكان أكبر حجم منه قد خصص لصناعة المحروقات بنسبة % 42 ثم للصناعة التحويلية الثقيلة بنسبة % 40,4[18]، وهذا يدل على رغبة الدولة الجزائرية في إنشاء أو بناء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية، ومن جهة أخرى بمد فروع الإنتاج أو القطاعات الأخرى بمواد تلبي حاجياته، أما بخصوص الوحدات الصناعية فمنها ما هي تابعة للمحروقات، ومنها ما هي صناعات منجمية، ومنها ما هي صناعات تحويلية ثقيلة، ومنها ما هي صناعات تحويلية استهلاكية، ومنها أيضا وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية التي تعبر أيضا عن وحدات صناعية لإنشاء المباني والطرق وغيرها.

قد تم تحقيق هذا المخطط بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثماري قدره 11081 مليون دج، استهلك منها 9124 مليون دج ، أي بمعدل إنجاز قدره % 82، وحسب الخبير السوفياتي ببروفيسكي "Bobrwsky " أن البرنامج كان واقعيا، فقد أعطى فيه الاهتمام للصناعات الثقيلة (الصناعات البتروكيماوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية) والعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة كالمركبات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، صناعة الحديد والصلب بأرزيو وعنابة[19] .

بالإضافة فإن هذا المخطط يسعى إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديد التي تبنتها الدولة، بالإضافة إلى السعي للقضاء على التفاوت الجهوي في الحصول على المشاريع.

2 ـ 2 : المخطط الرباعي الأول والثاني (1970 ـ 1977):

أولا ـ المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973) :

فهو ثان مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وهو أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، ومن بين أهدافه[20] :

ـ السعي لتوفير أكبر قدر من مناصب الشغل.

ـ تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، وتنويع التعامل مع الخارج (مختلف الدول وليس فرنسا فقط)، والاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية.

ـ تدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية، بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية، وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.

ـ تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرّض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا، وتمدّها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج.

ـ تحسين ورفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ومراقبتها.

وبالتالي فهذا المخطط يمثل الانطلاقة الفعلية لعملية التصنيع فبغلاف مالي يتجاوز 36,3 مليار دج، أي ثلاث أضعاف ما خصص في المخطط السابق، تحصلت الصناعة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بـ % 57,16 وتراجعت الزراعة إلى 0,8 %، وخصص ما نسبته % 09 تقريبا لقطاع الإنشاءات والهياكل القاعدية.

وفي ظل هذا المخطط قامت الجزائر بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف، والفقر بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال الأرقام المعبر عنها بمليار دج لكل وحدة القياس في الجدول التالي :

جدول رقم (02): حجم الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973)

القطاعات الاقتصادية	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
1 ـ القطاع المنتج:	46,84	17,34	25,79
ـ الصناعة	37,35	12,40	21,44
الزراعة	9,49	4,94	4,35
2 ـ القطاع شبه المنتج:	4,43	1,87	2,60
ـ التجارة والنقل والمواصلات السلكية	4,43	1,87	2,60
3 ـ القطاع غير المنتج :	17,29	8,54	7,29
ـ البنية التحية الاقتصادية	2,05	1,14	1,21
ـ البنية التحية الاجتماعية	15,24	7,40	6,71
مجموع الاستثمارات	28,56	27,75	36,31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د . م . ج ، بن عكنون ، الجزائر1999، ص 198.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمارات في الفترة (70 ـ 73) هي أعلى بكثير مقارنة بحجم الاستثمارات للمخطط السابق (67 ـ 69)، وأن القطاع الصناعي دائما وكما قلنا سابقا أنه يأخذ حصة الأسد من حجم الاستثمارات بـ 12,4 مليار دج مع إهمال القطاع الزراعي بـ 4,94 مليار دج، وتعود هذه الأولوية للقطاع المنتج الأول (الصناعة) إلى اهتمام الدولة بتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع باعتبارها القاعدة المادية لتطويره، ولأنه القطاع الوحيد والقادر على تطوير وسائل الإنتاج.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المخطط الرباعي الأول وفي تحديد آفاقه السياسية، يجعل من التصنيع وبالدرجة الأولى من بين عوامل التنمية وكاستراتيجية منتهجة، وهذا لكون الجزائر جد متخلفة في تطورها الصناعي، وتفتقر بشكل ملح إلى جهاز صناعي قوي يساعدها في المستقبل على تحرير اقتصادها من التبعية الخارجية، وتطوير كفاءاتها الإنتاجية وتوزيع ثرواتها على نحو يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان، وباعتبارها هدفا اجتماعيا رئيسيا من أهداف بناء المجتمع الاشتراكي.

ثانيا ـ المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977) :

هو استمرار للمخطط السابق، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير، حيث بلغت 110 مليار دج، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات بالنسبة

للمخطط الرباعي الأول[21]، واهتم هذا المخطط بالصناعة وسجل عددا جديدا من البرامج الصناعية إذ بلغت تكاليفها 65,35 مليار دج، من مجموع البرامج الصناعية المسجلة والبالغة أكثر من 126,47 مليار دج، وتمثل الكمية الأولى بالنسبة لهذه الأخيرة معدل ما يقارب % 52.

بالإضافة فقد خصص لتنمية هذا القطاع (القطاع الصناعي) أيضا لوحده 48 مليار دج، كترخيص مالي و 166,71 مليار دج كبرامج كلية، ويعود ارتفاع في حجم هذه الاستثمارات إلى ارتفاع أسعار النفط، وبما أنه المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، فلقد زاد انتاجها بشكل واسع[21].

واتجهت هذه الاستثمارات الصناعية إلى[22]:

ـ صناعات إنتاج وسائل الإنتاج التي بلغ حجمها الاستثماري في الترخيص المالي 42,33 مليار دج.

ـ صناعات إنتاج وسائل الاستهلاك التي بلغ ترخيصها المالي 5,67 مليار دج.

وانطلاقا من حجم الترخيص المالي للنوع الأول من الصناعات والمقدر بـ % 88، فإننا نستنتج أن المخطط اهتم بتنمية فرعين من وسائل الإنتاج وهما[23]:

ـ فرع الصناعات الاستخراجية كالهيدروكربونات والمناجم الذي خصص له المخطط 20,5 مليار دج، منها 19,5 مليار دج للمحروقات وحدها.

ـ فرع الصناعات الأساسية (التحويلية)، والذي خصص له المخطط 21,86 مليار دج، ويشكل حجمه نسبة % 51 من مجموع استثمارات صناعات إنتاج وسائل الإنتاج، ومن أبرز أنواع هذه الصناعات، نجد صناعات الحديد والصلب، والصناعات المعدنية غير الحديدية كالألمنيوم، والبتروكيمائية، والأسمدة، الإسمنت، والميكانيكية، والكهربائية، والهدف من تنمية هذه الصناعات هو توفير مصدر قوي للتراكم أو تموين الاستثمارات المختلفة للدولة، فمن جهة توجيه الإنتاج إلى التصدير، ومن جهة أخرى تنويع الإنتاج الصناعي الوطني وخلق التكامل بين فروعه.

كما اهتم هذا المخطط أيضا بالصناعات الوسيطية والاستهلاكية كالصناعات الغذائية النسيجية، والجلدية، ومواد البناء، الخشب والورق، والتقليدية ...إلخ، والتي يطلق عليها أيضا بالصناعات الخفيفة، وهذا من أجل تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية، وإحلال المنتجات الصناعية الوطنية محل المنتجات الصناعية الأجنبية، وقد قسمت استثمارات هذا النوع من الصناعات الخفيفة إلى:

ـ الصناعات الخفيفة الوطنية بـ 4,72 مليار دج.

ـ الصناعات الخفيفة المحلية بـ 0,95 مليار دج.

ومن خلال الجدول الموالي سيتم توضيح توزيع الاستثمارات العامة المحققة خلال الفترة 1963 ـ 1977.

جدول رقم (03) : توزيع الاستثمارات العامة المحققة خلال الفترة 1963 ـ 1977

الفترات	1963 ـ 1966		1967 ـ 1969		1970 ـ 1973		1974 ـ 1977	
القطاعات الاقتصادية	10^9 دج	%	10^9 دج	%	10^9 دج	%	10^9 دج	%
أ ـ الزراعة	0,65	165	1,90	20,7	4,35	12,00	8,9	7,3
ب ـ محروقات وصناعة	0,81	20,6	4,90	53,4	20,80	57,30	74,10	61,1
ج ـ قطاعات أخرى	2,47	62,9	2,37	25,8	11,15	30,70	38,20	31,6
مجمـوع	3,93	100	9,17	100	36,30	100	121,20	100
ب / أ	1,24		60, 2		4,80		8,3	
محروقات/ ب	ـ		0,51		0,47		0,48	

Source : Abdelouhab Rezig, Algérie bresil corree du sud, O.P.U, Alger.2006,p90.

يتضح من الجدول أعلاه الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للصناعة خلال الفترة 1967 ـ 1977، إذ يتضح ذلك الفرق الواضح بين حجم الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1963 ـ 1966، وفترة 1967 ـ 1977، فقد كانت النسبة في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة الاستثمارات المحققة في الصناعة بـ % 53,4، % 57,30 ، % 61,1في كل من المخطط الثلاثي الأول، والرباعي الأول والرباعي الثاني على التوالي، وهذا على حساب حجم الاستثمارات المحققة في الزراعة، ويتضح هذا من خلال النسبة ب /أ التي كانت تتضاعف من مخطط إلى آخر، هذا ويمكن الملاحظة من خلال الجدول أيضا أن الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات كانت نسبتها مناصفة تقريبا مع نسبة باقي الصناعات من غير المحروقات.

وفي الأخير يمكن حصر بعض النسب المسجلة في هذا المخطط (الرباعي الثاني) على الترتيب المحروقات بنسبة 41% ، الصناعات التحويلية لإنتاج وسائل الإنتاج بنسبة % 40، والصناعات الاستهلاكية بنسبة % 38، صناعة المناجم والطاقة بنسبة % 2، ولاشك أن الارتفاع الذي يشهده قطاع المحروقات راجع إلى رغبة الدولة في توفير مصدر قوي لتمويل استثماراتها واستثمارات جديدة في الصناعات التحويلية، وهذا حرصا منها على بناء قاعدة صناعية تضمن في المستقبل شروط التكامل الاقتصادي، وهو شرط ضروري لتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الخارجية.

2 ـ 3 ـ الاستثمارات الصناعية الفعلية للمخططين :

لقد تمكن هذين المخططين في تنفيذ حجم واسع من الاستثمارات الصناعية المنتجة، وهذا باستبعاد وحدات إنجاز أعمال البناء والأشغال العمومية، بحيث بلغ 74,157 مليار دج مقابل 48 مليار دج، كما كان مقدرا لها في الترخيص المالي وهي موزعة بين فرع إنتاج وسائل الإنتاج (الصناعات الثقيلة) وفرع إنتاج وسائل الاستهلاك (الصناعات الخفيفة) على النحو التالي:

جدول رقم (04) : الاستثمارات التقديرية في كل من فرعي الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة

أنواع الصناعات	الاستثمارات التقديرية	الاستثمارات الفعلية	النسبة المئوية
ـ الصناعات الثقيلة	42,328 مليار دج	67,281 مليار دج	+ 59 %
ـ الصناعات الخفيفة	5,672 مليار دج	6,876 مليار دج	+ 21 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 278.

مما سبق نلاحظ أن الصناعات الثقيلة، عرفت زيادة أو ارتفاع قدره % 59 والصناعات الخفيفة هي أيضا عرفت زيادة قدرها % 21، بالإضافة فإن المتوسط العام لزيادة الاستثمارات الفعلية بلغ متوسطه التقديري نسبة % 54,5، أما الزيادات في الاستثمارات الفعلية في وحدات أعمال البناء والأشغال العمومية فقد ارتفعت من 2,73 مليار دج في الترخيص المالي إلى 3,45 مليار دج وهي زيادة نسبية قدرها % 26 .

ضف إلى ذلك فإن الجدول أدناه يبين لنا أهم الاستثمارات المنجزة في الصناعات الثقيلة والخفيفة.

جدول رقم (05): أهم الاستثمارات المنجزة في كل من الصناعات الثقيلة والخفيفة

الفروع	أنـــــواع الصنـــاعات	الغلاف المالي مليار دج
الفـــرع الأول الصناعات الثقيلة	ـ المحروقات.	35,999
	ـ المناجم.	1,064
	ـ الكهرباء.	3,554
	ـ مواد البناء.	6,959
	ـ الكيميائية .	5,543
	ـ الحديد والصلب.	7,417
	ـ الميكانيكية والكهربائية.	6,745

الفرع الثاني الصناعات الخفيفة	ـ الغـذائية.	1,775
	ـ النسيجية.	2,577
	ـ الجلـدية.	0,255
	ـ الخشبيـة .	1,801

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مصدر محمد بلقاسم حسن بهلول، ص ص 279 – 280.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفرع الأول من الصناعات الثقيلة قد حظي بالأولوية الواسعة في الاستثمارات، ولأن معدل إنجازه المالي كان أعلى بكثير من الفرع الصناعي الثاني (الصناعات الخفيفة).

2 ـ 3 : الاستثمارات في الفترة (1978 ـ 1979):

تعتبر الفترة الممتدة من (1978 ـ 1979) المرحلة الانتقالية من المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته في عام 1977، وبداية المخطط الخماسي الأول سنة 1980، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني، لأن باقي الإنجاز في نهاية 1977 كان يبلغ 190,07 مليار دج، باعتبار أنها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311,30 مليار دج، ويشكل ذلك الباقي إنجازه نسبة % 61 من هذا الرقم الأخير[24].

لقد تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات خاصة الصناعية، والتي تم التركيز عليها وجعلها المحرك الأساسي لباقي الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يظهر من خلال المبالغ المستثمرة والموجهة لقطاع الصناعة، والجدول التالي يمثل حجم الاستثمارات لهذا القطاع، مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى خلال الفترة الممتدة (1978 ـ 1979).

جدول رقم (06) : الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1978 ـ 1979)

الفتـــــــرة	1978		1979	
القطـاعـات	الحجـم	النسبـة	الحجـم	النسبـة
الصنـــــاعـة	30,70	60,20	34,00	62,20
الزراعـــــــة	3,88	7,60	3,20	4,20
باقي القطـاعات	16,42	32,20	18,20	33,60
المجمـــــــوع	51,00	100	54,80	100

Source : M :Ecrement, indépendance politique et libération économique ; O.P.U-PUA, Alger ; .Grenoble ; 1986 ;p 56

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد استهلك 64,70 مليار دج، خلال السنتين (1978 ـ 1979)، وهو ما يمثل نسبة % 62 من مجموع الاستثمارات.

حيث أن فرع المحروقات استحوذ لوحده على % 51 من الاستثمارات الصناعية خلال المخطط الثلاثي الأول (1967 ـ 1969)، % 47 خلال المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973)، و%48 خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977)، % 55 سنة 1978، و % 60 سنة 1979، وهذا ما يعكس طبيعة النموذج التنموي الذي اعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى، وكذا تثمين المحروقات والاعتماد عليها كمصدر أساسي للتراكم.

إن المبالغ المنفقة في قطاع الصناعة وحده يدل على مكانة الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في استراتيجية التنمية الشاملة للجزائر، ومعرفة توزيع هذه المبالغ المنفقة على مختلف فروع الصناعة تعطينا فكرة عن أهمية كل فرع من الفروع في العملية الاستثمارية، وبالتالي معرفة مدى توفير إمكانيات تلبية الحاجيات المتزايدة من المنتوجات الصناعية سواء أكانت وسائل إنتاج أو مواد استهلاك، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07) : الاستثمارات في الفروع المنتجة لوسائل التجهيز

مقارنة بالقطاع الصناعي ومجموع الاستثمارات خلال الفترة

(1967 ـ 1978) الوحدة مليون دج

الفتـــــــرة	1967 ـ 1973	1967 ـ 1978
1 ـ وسائل التجهيز الصناعي الميكانيكية، المعدنية، الكهربائية.	1088,5	6661,2
2 ـ مجموع الصناعة	25717	132377
3 ـ مجموع الاستثمارات	45470	219350
4 ـ نسبة 1 إلى 2 (%)	4.23	5,03
5 ـ نسبة 1 إلى 2 (%)	2,39	3,03

Source : Abdelhamid Brahimi, économie Algérienne,O.P.U.Alger, 1991, p182.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصناعات القاعدية التي كانت المحور الأساسي الذي تدور حوله عملية التنمية في الجزائر، لم تحض سوى باستثمار 6,66 مليار دج، خلال الفترة (1967 ـ 1978)، وهذا ما يمثل نسبة % 5,03 من مجموع الاستثمارات الصناعية و % 3,03 من مجموع الاستثمارات الوطنية.

ومن هنا نتساءل إذن أين وجهت الاستثمارات الصناعية؟ وما هو الفرع الذي استحوذ على النسبة الكبيرة ؟.

والجدول التالي يبين هيكلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967 ـ 1978)، وفيه يتبين لنا هذا الفرع المهم.

جدول رقم (08): هيكل الاستثمارات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1978

الوحدة مليار دج

الفتـرة	1967 ـ 1969		1970 ـ 1973		1974 ـ 1977		1978	
الفـــروع	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
المحروقات	02,70	28,00	09,80	27,00	36,00	30,00	14,7	26,20
المواد الوسيطية والتجهيز	02,20	22,00	09,70	27,00	33,00	29,80	13,8	26,12
مواد الاستهلاك	0,45	06,00	01,30	03,00	05,00	04,30	04,00	07,60
مجموع الصناعة	05,40	56,00	20,80	57,00	74,20	64,10	32,50	06,80
قطاعات أخرى	04,30	44,00	15,90	43,00	46,60	38,00	20,10	38,20
المجمـــوع	09,70	100	36,70	100	120,80	100	52,60	100

Source : A.Ben Achenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développement (1962 .– 1982) O.P.U ; Alger ; 1982,p48

من الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يسيطر على نسبة معتبرة من الاستثمارات، حيث مثلت % 28 خلال الفترة (1967 ـ 1969) و % 27 خلال الفترة (1970 ـ 1973)، و % 30 خلال الفترة (1974 ـ 1977)، وهذا مقارنة بمجموع الاستثمارات، وهذا يبين مكانة هذا القطاع في الاستثمارات الصناعية، ويوضح الدور الكبير الذي أوكل له، في حين أن نموذج التنمية قد ركز على الصناعات المصنعة وخاصة منها القاعدية كمحور أساسي، ومحرك للتنمية الاقتصادية ككل.

2 ـ 3 ـ تقييم فترة المخططات التنموية للفترة (1967 ـ 1979) :

شهدت فترة (1967 ـ 1979) توجهُ الدولة الجزائرية نحو التخطيط كوسيلة، وهو توجه تنموي وإيديولوجي واضح، وفيها أيضا شهد القطاع الصناعي توسعا قويا من مخطط إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، نتيجة لتوفر الموارد المالية، إذ تم تخصص مبالغ ضخمة من الاستثمارات لقطاع المحروقات (الصناعات الثقيلة)، أما الصناعات الخفيفة فإنها لم تحظ إلا بنسب متواضعة نوعا ما.

ففي هذه الفترة أيضا تم وضع البنى الأساسية للصناعات القاعدية باعتبارها النموذج التنموي المفضل لدى النظام السياسي، بالرغم من وجود خيارات متعددة أشير إليها باختصار[25]:

ـ الخيار الصناعي (صناعة أو فلاحة).

ـ الخيار التكنولوجي (تكنولوجيا متقدمة، مقتبسة، أو بسيطة).

ـ خيار الصناعات الأساسية (صناعة ثقيلة ، صناعة غذائية).

ـ اختيار النظام الاقتصادي (مخطط، أو اقتصاد السوق).

لقد تميزت هذه الفترة أي (1967 ـ 1979) بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى % 45,71 من الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة لا تتجاوز % 26 في بلدان ذات دخل متوسط، مما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع من جهة، وتعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وفي نفس الوقت اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية كلية خاصة، تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية % 100، وفق معدل فائدة حقيقي سالب، ومراقبة صارمة للتجارة الخارجية، وأسعار مقيدة، وتدخّل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية.

والأهم أن أفضل نتيجة سجلتها هذه الفترة من الناحية الاقتصادية، هي ذلك النمو السريع للإنتاج الحقيقي (% 7 سنويا في المتوسط) ونمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل % 4,5 سنويا، وتخفيض معدل البطالة، بحيث كان يتجاوز % 32,7 سنة 1969، ووصل إلى % 22 سنة 1977. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الصلة الوثيقة بين السياسة المنتهجة والمحيط الدولي المناسب، حيث سمح للجزائر بالاستفادة من كلفة مناسبة للاستثمار، وحتى من ناحية تسيير الميزانية في شقها الإداري، فقد كانت تتميز بانضباط عالي المستوى خلال الفترة، حيث أن نفقاتها الجارية كانت تغطي على الدوام بالجباية العادية، بينما توجه الجباية البترولية نحو الاحتياط، إذ يصرف % 30 منها لتغطية الاستثمارات المتعلقة بالمشاريع القاعدية، والباقي يذهب على شكل قروض للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الاستثمارات.

وفي الأخير يمكن حصر نتائج فترة (1967 ـ 1979) في النقاط التالية، وهذا بالتركيز على الجوانب الإيجابية والسلبية وبصفة عامة :

4 ـ 1 ـ النتائج الإيجابية :

ـ استعادت الثروات الوطنية من خلال سلسلة من التأميمات.

ـ ظهور الجزائر على الساحة الدولية، وأخذت دور الزعامة لدول العالم الثالث، ويتجلى ذلك من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس الراحل " هواري بومدين " سنة 1973، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة[26].

ـ سمحت الخطة الاستثمارية المتبعة خلال هذه المرحلة من تدعيم الأسس الهيكلة للاقتصاد الوطني.

ـ نمو سريع للناتج الداخلي الخام بالسعر الثابت في حدود % 7 سنويا في المتوسط ما بين (1969 ـ 1978) ، وأكثر من 100 مؤسسة وطنية و 1200 مؤسسة محلية أنشأت من أجل تنمية وتطوير مختلف القطاعات الأخرى(الغذائية، البناء، الميكانيك، السياحة، الالكترونيك ...إلخ)[27].

ـ تسخير قدرات البلاد الاستثمارية نحو الصناعات المصنعة (الحديد والصلب، الميكانيكية، البتروكيماوية، مواد البناء) التي أعطت للجزائر في تلك الفترة قاعدة صناعية متطورة بالإضافة إلى المساهمة القوية للقطاع الصناعي ككل في تكوين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بـ 65,42%، خاصة قطاع المحروقات إذ بلغت صادرات المحروقات سنة 1974 بـ % 41,70، وهذا بعد تأميم الدولة لما فوق الأرض وما في باطنها وتطبيق مبدأ التسيير الذاتي[28]، ضف إلى ذلك ارتفاع معدل نمو فرع الصناعات التحويلية في المتوسط بـ % 9 من الناتج الداخلي الخام بين (1974 ـ 1977) وحوالي % 15 بين (1978 ـ 1979).

ـ إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة في الجزائر يعود أساسا لوجود إرادة في الاستقلال الاقتصادي عن طريق التصنيع السريع، حيث تمكنت الصناعة الثقيلة من تعطيل النمو السريع للطبقة العاملة وتركيز الاهتمام على توفير الآلات قبل كل شيء[29].

ـ تحسين المستوى المعيشي نسبيا، والذي يمثل في ارتفاع الدخل الفردي بالأسعار الجارية من 1073 دج سنة 1967 إلى 3075 دج سنة 1978، بالإضافة فإن مستوى الاستهلاك قدر بنسبة 4,5% مع انخفاض نسبي في التضخم إلى % 7 .

ـ زيادة معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين 1966 و 1980 مساهما بذلك بتخفيض معدل البطالة الذي كان يتجاوز % 25 سنة 1967 إلى % 22,3 سنة 1977 إلى 18% سنة 1978.

إذ تشير الأرقام إلى أن عدد الجزائريين الذين يسكنون المناطق الحضرية شكلوا % 49,9 من العدد الإجمالي للسكان البالغ عددهم % 8,16 مليون نسمة عام 1975، أي عندما كانت تجربة التصنيع في أعز مراحل توسعها، وهي نسبة تعبر عن نزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي اعتبرت كمناطق جذب أو استقطاب اليد العاملة، وقد كانت الولايات الأربع الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة تجمع % 2,76 في عام 1969، و% 4,67 عام 1977 للتوظيف غير الفلاحي، وقد ترتب عن هذه السياسة الاقتصادية انخفاض البطالة في المدن في تلك الفترة، مما شجع سكان الأرياف على الانتقال إلى المدن الكبيرة والاستقرار بها، حيث انخفضت هذه النسبة من % 33 عام 1966 إلى % 8 عام 1977[30].

4 ـ 2 ـ النتائج السلبية :

ـ نتج عن السياسة الاستثمارية المعتمدة اختلالات كبيرة في التنمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تم التركيز على الصناعة وإهمال بعض القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا، إذ تقدر نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمار فيها تعتبر ضعيفة جدا، إذ لم تمثل سوى % 8,8 في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين (1967 ـ 1979)، هذا إذا سلمنا بأهمية القطاع ضمن استراتيجية الغذاء وتطور الصناعات الغذائية التصديرية[31] .

ـ عدم الاهتمام بقطاع البناء والأشغال العمومية، إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق، وهو الشيء الذي أدى في نهاية الفترة إلى بروز واحد من أهم المشاكل المتمثلة في أزمة السكن نتيجة الزيادة المضاعفة في المجتمع الجزائري[32].

ـ الاعتماد على القطاع العام وإعطاءه الأولوية مع إهمال وتهميش القطاع الخاص، وهو ما يعني شل جزء من القدرات الوطنية التي بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال الصناعات الخفيفة، حيث انخفضت حصته من الاستثمارات من % 45 سنة 1967 إلى % 5,04 سنة 1978، بحيث كان يحقق (ثلث) الناتج الوطني، بالإضافة فإن القطاع العام قد فشل في تحقيق ما أنيط به من أهداف، وأنه قد استنزف وأهدر الموارد الاقتصادية والمالية للجزائر بل أوقعها في مديونية كبيرة، سيقع عبئها على الأجيال القادمة، ولهذا لابد من تفكيك مؤسساته وإنهاء دوره وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص[33].

ـ غياب التنسيق وتداخل الصلاحيات بين الهيئات المسيرة، وضعف الالتزام وعدم احترام الأولويات المقررة، أدى إلى توظيف الاستثمارات في غير مجالاتها، ضف إلى ذلك فإن توزيع هذه الأخيرة في القطاع الصناعي أخذ القسط الأكبر، وبالمقابل تركيزها في المناطق الحضرية وبالأخص في المدن

الشمالية والساحلية، في حين نجد أن الهيكل الاقتصادي للريف يتركب بصفة كاملة من النشاط الزراعي، الشيء الذي نتج عنه تفاوت في الدخل الفردي بين المدينة والريف، بالإضافة إلى إقامة المشاريع الصناعية على الأراضي الزراعية الخصبة، وهو ما زاد تسرب اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة للحصول على امتيازات أكثر.

وعلاوة على ذلك تفشي ظاهرة التفاوت الجهوي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

ـ إتباع أساليب إنتاجية ذات الكثافة في رأس المال وكثافة العمل، وهذا النمط يتناسب مع الأساليب الإنتاجية المتطورة تكنولوجيا، وهذا ما أدى إلى عدم الاستفادة من اليد العاملة المتوفرة، الأمر الذي نتج عنه إعطاء الأهمية للإطارات الأجنبية أكثر، وهذا ما زاد من التبعية التقنية للخارج والتبعية أيضا للأسواق الخارجية، وخاصة في القطاع الصناعي، الذي أصبح يعتمد على الاستيراد بصفة كاملة تقريبا.

ـ ضعف التكامل الاقتصادي وضعف الاستعمال لطاقات الإنتاج، بحيث انخفض استعمال القدرات الإنتاجية والتي تراوحت ما بين % 25 و % 50 سنة 1980[34].

ـ الكلفة المرتفعة للتنمية وزيادة وتيرة مديونية المؤسسات الناتجة عن أسلوب التمويل غير الملائم، حيث كان أغلبه مبنيا على آلية القروض الخارجية، باعتبار أن المشاريع المسطرة كانت كلها تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة، وبالمقابل فإن الإيرادات من العملة الصعبة والإنتاج الداخلي لا يلبيان مثل هذه التغطية، خاصة مع ضعف القطاع المالي، ونقص التجربة في تسيير ومراقبة المشاريع، وعليه فقد ارتفعت الديون من 6 مليار دج سنة 1974 إلى 13 مليار دج سنة 1976، ثم إلى 20 مليار دج سنة 1978، لتستقر عند حدود 26 مليار دج سنة 1979.

والجدول التالي يبين الانحرافات المسجلة للفترة 1970 ـ 1977

جدول رقم (09) الانحرافات المسجلة في الاستثمارات للفترة (1970 ـ 1977)

الوحدة مليار دج

الفـروع الصنـاعية	1973 ـ 1970		1977 ـ 1974	
	المقدرة	المنجـزة	المقدرة	المنجـزة
المحـروقات	37,09	47,09	40,12	48,55
الصناعـة القاعدية	41,93	36,11	45,62	38,33
الصناعـة التحويلية	09,67	06,24	08,33	06,84
المنـاجم والطـاقة	11,29	47,10	05,41	06,23

المصدر: بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطـاع الصناعـي الجزائـري، دكتـوراه فـي العلـوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 171

من الجدول تتبين لنا الفجوة التي بدأت ترسم بين المشاريع المقدرة والمنجزة، وبالتالي أيضا نلاحظ أن الفرع الوحيد الذي شهد عجزا هو فرع الصناعات التحويلية أو (الصناعات الخفيفة) فبالمقابل فإن فروع المحروقات فاقت فيه النفقات المحققة عن التقديريـة بـ 10 مليـار دج، والفروع الأخـرى (الصناعات الثقيلة) عرفت عجزا في استهلاك المخصصات المالية، وقد يعود ذلك لعدة أسباب من بينها اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المحروقات كقطاع رائد للتنمية يمول به الاقتصاد الوطني، وكذا من خلال التصدير للحصول على العملة الصعبة.

2 ـ 4 ـ المخط الخماسي الاول والثاني(1980 ـ 1989)

إن المخططات السابقة توحي باهتمام الجزائر الواضح بالصناعة في إطار نظام التخطيط، خاصة في ظل الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في تلك الآونة، والتي لم تدوم طويلا. لكن هل سيستمر هذا الاهتمام بالصناعة؟

عرفت السياسة الاقتصادية ـ مع نهاية السبعينات ـ توجها جديدا أدى إلى تراجع تدريجي في وتيرة الاستثمار المكثف وظهور التوجه لسياسة تخطيط التنمية، ولتطبيق محاور هذا التوجه، قامت الدولة بتطبيق مخططين خماسيين هامين في الفترة الممتدة ما بين (1980 ـ 1989).

أولا: المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) :

للمخطط الخماسي الأول ميزتين اثنتين فالأولى هي مساهمة الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة في إعداده، والثانية أن فترة التخطيط فيه هي أطول من سابقاتها وهي فترة 5 سنوات، والتوجه البارز لهذا الأخير هو جعل التهيئة الاقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتوخي استراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى الأداة المفضلة والأكثر فعالية لتحقيق أهدافها، وقد كان حجمه الاستثماري مقدر بـ 560,5 مليار دج، ومن المقدر أيضا أن يبلغ حجم إنجازه في نهاية 1984 400,6 مليار دج، وهو المعبر عنه بالترخيص المالي، الذي يتحكم في تقديره عاملان وهما: الإمكانيات المالية المتاحة والقدرات الفنية[35].

تقوم سياسة التنمية تمويل التنمية في هذا المخطط على عدد من المبادئ الأساسية وأهمها:[36]

1 ـ يجب أن يعتمد مجهود التنمية أولا وقبل كل شيء على الموارد المحلية ، بحيث لا ترافق عملية التنمية ظروف تمس باستقلال البلد الاقتصادي، ومن المعلوم أن المورد الأساسي المحلي هو النفط الدي يتوقع أن يبلغ مستوى إنتاج البلد منه في نهاية الخطة ما يتراوح بين 60 ـ 70 مليون طن سنويا.

2 ـ تجنيد الادخار القومي وتسخيره بالأولوية لتمويل التنمية.

3 ـ القروض الأجنبية التي ترتبط خصوصا بحجم التجهيز في نطاق هذه الخطة وتراعي في عقدها إمكانيات التسديد على المدى المتوسط، وتطور ميزان مدفوعات البلد.

4 ـ الدخل من الصادرات المتوقعة والناجمة عن التنمية والتوسع الاقتصادي، والخطة تمنح أولوية مطلقة للاستثمار في القطاعات المنتجة، وذلك بقصد تحقيق تنمية سريعة تدعم جهود التنمية وتضاعفها، وتطبيقا لهذا الاتجاه خصصت نسبة % 49 من الاستثمارات للمشروعات المنتجة مباشرة، وفي غير المشروعات المنتجة مباشرة، يُكرس المخطط نسبة % 6,4 من مجموع الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام للبحث عن مصادر جديدة للثروة، ولاسيما للبحث عن النفط والمعادن والمياه.

بالإضافة فإن هذا المخطط جاء وهو يحمل معه استراتيجية تنموية جديدة، تقوم على اساس ما تم تقييمه في خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي[37]:

ـ استكمال انعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل.

ـ تدعيم الاقتصاد الوطني.

ـ الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته.

ـ معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات.

ـ الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية، كالطرق السريعة، الجسور، السدود ... إلخ.

لقد كان المخطط الخماسي عشية البدء في تنفيذه يستند إلى حقيقتين في غاية الأهمية، أما الأولى فهي تتعلق بالعجز المالي الكبير، وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل خارجية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

بينما الثانية تتمثل في كون أسعار البترول شهدت انتعاشا ملفتا، إذ لامس سعر البرميل سقف 40 دولار سنة 1981، ولم يشهد له انخفاض أبدا تحت عتبة 27 دولار للفترة الخماسية، كما رافقه ارتفاع في قيمة الدولار خلال نفس الفترة.

أ ـ أهداف المخطط الخماسي الأول:

الاتجاه العام الذي يسود تخطيط الصناعة هو الالحاح على ضرورة تغطية حاجات الاستهلاك المحلي إلى المنتجات المصنوعة للتعويض عن الواردات، والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه هو السائد في جميع البرامج الصناعية.

ـ تلبية حاجات الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التكامل بين مختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ـ مضاعفة الجهود لإتمام المشاريع والهيئات المتبقية من الفترة السابقة في أسرع وقت وبأقل التكاليف واستدراك التأخر المتراكم في بعض القطاعات.

ـ تنمية الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الصناعية مثل: العتاد الفلاحي ومواد التخصيب وتجهيزات الري من أجل تطوير الجهاز الإنتاجي الفلاحي ورفع معدل إنتاجيته.

ـ تدعيم إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية اليت لم تساهم في الصناعة الوطنية في إنتاجها خلال الفترة السابقة كمواد الطاقة، والتجهيز المنزلي والصيانة والنسيج والجلود والمواد الغذائية والصيدلة.

ـ تدعيم دور الجماعات المحلية والقطاع الخاص في سياق الصناعة بتنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على إنشاء صناعات اندماجية وتكاملية في فروع الصناعات المعدنية والميكانيكية في المناطق المختلفة، والاستغلال الواسع للموارد الاقتصادية المحلية، وتشجيع التنافس والتوازن المحلي بين الطلب والعرض، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية الاقتصادية.

ـ دمج وتأطير القطاع الخاص قصد توجيهه نحو مساهمة فعلية في التنمية ولتعبئة مجمل الطاقات الوطنية وفي تطوير الصناعة الجزائرية.

إضافة إلى الأهداف السالفة الذكر هناك أهداف أخرى يطمح إليها المخطط لتحقيقها والمتمثلة في : الزيادة السنوية على مستوى الإنتاج الداخلي من جهة وعلى مستوى القطاع الصناعي في حد ذاته من جهة أخرى.

ـ أن الانتاج قد يتجاوز 165 مليار دج في أواخر 1984 بمعدل سنوي % 8 وهذا سيدعم بفضل تنمية ظروف أكثر مرونة للاقتصاد، وستركز ديناميكية الإنتاج على نسب التزايد في مستوى صناعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، فعلى مستوى الصناعات التحويلية فإن التوقعات تشير إلى زيادة سنوية معدلها % 12، أما فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة مثل مواد البناء، والدهن، فإن القدرات الموجودة والتي ستوجد خلال هذا المخطط ستتبع الحاجيات الوطنية بصفة مرضية وكذلك الأمر بالنسبة لتحويل المنتجات الزراعية والنسيج والجلود والأحذية ...إلخ

وفي الأخير يمكن القول بأن المخطط الخماسي الأول(1980 ـ 1984) سعى في مجال الإنتاج الصناعي الى تحقيق هدف تحسين إنتاجية رأس المال بكيفية ملموسة من خلال رفع نسب استعمال الطاقات الموجودة، والتي ينبغي أن تبلغ % 80، وهي نسب عالية للإنتاج.

ب ـ **توزيع الاستثمارات حسب المخطط الخماسي الأول :**

لقد عرف توزيع الاستثمارات تحولا سريعا في الفترة ما بين 1980 ـ 1984، حيث كان الاهتمام الأكبر في إطار هذا المخطط، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ كان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع المنتج الممثل في الزراعة بما فيها الري، والصيد البحري والغابات، وكذا قطاع الصناعة والبناء للأشغال العمومية، حيث تدحرج الوزن الاستثماري بشكل ملحوظ لهذه القطاعات، وهذا بالرغم من تكاليف البرامج الاستثمارية الباهضة، وفيما يلي سنبين توزيع هذه التكاليف[38] :

* الاستثمارات المنتجة 297,61 مليار دج منها 59,4 مليار دج للزراعة و 213,21 مليار دج للصناعة، و 25 مليار دج لمقاولات الإنجاز

* الاستثمارات شبه المنتجة 46,2 مليار دج منها 23,8 مليار دج للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية و 17,8 مليار دج للتخزين والتوزيع و4,6 مليار دج للسياحة.

* الاستثمارات غير المنتجة 216,69 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

وتقدر النسبة المئوية للنوع الأول من الاستثمارات (الاستثمارات المنتجة) نسبة 53% تقريبا، والنوع الثاني (شبه المنتجة) % 8 أما النوع الثالث والأخير(الاستثمارات غير المنتجة) نسبة % 39 .

وتعتبر القطاعات الرئيسية في هذا التوزيع كل من الصناعة بنسبة تقريبية من 38%، والبنية التحتية الاجتماعية بنسبة تقريبية أيضا من % 34 من مجموع استثمارات المخطط.

والجدول التالي سيبين لنا توزيع هذه الاستثمارات كل حسب نوعيته (المنتجة، شبه المنتجة وغير المنتجة) في مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 1980 ـ 1984.

جدول رقم (10) : توزيع الاستثمارات حسب مختلف القطاعات الاقتصادية

لسنة 1980 و 1984 الوحدة : مليار دج

القطاعات	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	النسبة المئوية
الصناعة	79,5	132,2	211,7	37,7
الزراعة	17,8	41,6	59,4	10,5
النقل	02,4	13,4	15,8	02,8
الهياكل الاقتصادية	19,9	36,2	56,1	10,00
السكن	34,5	58,0	92,5	16,5
التربية والتكوين	30,3	35,4	65,7	11,7

الهياكل الاجتماعية	06,7	15,3	22,0	03,9
التجهيــزات	02,4	10,9	13,3	02,4
مؤسسات الإنجاز	03,4	21,6	25,00	04,4
المجموع (مليار دج)	196,9	364,6	561,5	100

Source : A.Ben Achenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développement (1962 .– 1982) O.P.U ; Alger ; 1982,p249

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

ـ المبلغ الضخم تمثله البرامج غير المنجزة والمقدرة بـ 196,9 مليار دج خاصة، ويظهر ذلك في قطاعي الصناعة والسكن والتربية والتكوين وهو ما يشكل عائق للمخطط القادم.

ـ حصة الصناعة في الاستثمار الإجمالي لا تتعدى % 38 خلال فترة الخماسي الأول، بينما حصتها % 56 خلال فترة المخططات السابقة خاصة في الفترة الممتدة ما بين (1967 ـ 1973) وهذا التراجع كان لصالح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ـ تراجع حصة مجموع القطاعات الإنتاجية من الاستثمارات الإجمالي من % 78,2 خلال نفس الفترة السابقة إلى % 53 خلال الفترة (1980 ـ 1984)، وهذا التراجع في الاستثمارات حدث في الوقت الذي كان فيه معدل تغطية الواردات بالصادرات في الصناعات خارج المحروقات في مستويات دنيا: % 2,3، % 2,7 و% 2,3 خلال السنوات 1983، 1984، 1985 على التوالي، ومعنى هذا أن صادرات الصناعة خارج المحروقات تغطي واردات هذه الصناعات بهذه النسب الضعيفة، مما يؤكد الارتباط الكامل للصناعة الوطنية بالخارج من حيث مدخلات الإنتاج مستقبلا[39].

فمن خلال هذا المخطط نلاحظ أن :

ـ قطاع المحروقات قد استحوذ على أكبر قسط من نصيب الاستثمارات الصناعية والمقدر بـ 78 مليار دج، والسبب راجع إلى كونها المصدر الأساسي للموارد المالية من العملة الصعبة الضرورية لتمويل المشاريع التنموية.

ـ تخصيص حصة هامة للصناعات التحويلية الثقيلة (البترولية، الحديد والصلب، الميكانيكية، الكهربائية، مواد البناء، البتروكيماوية)، وهذا لكونها تمد القطاعات الأخرى بالوسائل الضرورية التي تحتاجها.

ـ النصيب الضعيف نسبيا لكل من صناعة النسيج والجلود والخشب والورق من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

ـ الصناعات المحلية والتي تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي خصص لها مبلغ 4,7 مليار دج، ما نسبته % 02، وهي صناعات يستهدف من إنشائها تحقيق التوازن الجهوي وانعاش النشاط الصناعي بشكل أفقي، موزعة على مختلف الجماعات المحلية تقوم بإنتاج أنواع مختلفة من السلع الصناعية ذات الاستعمال المحلي.

ـ أن أكبر نسبة من الاعتماد المالي موجه للقطاع الصناعي والذي حظي بالأولوية بمقدار 177,191 مليار دج، ونسبة الإنجاز فيه هي % 68، ويليه قطاع السكن والتجهيز من حيث الاعتماد المالي بمقدار 53,729 مليار دج، ونسبة الإنجاز فيه هي % 91، أما بالنسبة للفلاحة والري، فقد قدر الاعتماد المالي فيه بـ 35,022 مليار دج، وبنسبة إنجاز% 75. وعموما فإن القطاعات الأخرى فقد تم إنجاز معظمها، وهذا ما تدل عليه معدلات الإنجاز من الجدول(قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية مثلا % 88، الهياكل الأساسية للمواصلات% 100، التربية والتكوين % 83).

جدول رقم (11) : إنجاز استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984)

بمليار دج بالأسعار الجارية

القطـاعات	الاعتماد المالي بمليار دج	الإنجاز المالي بمليار دج	نسبة الإنجاز
ـ الصناعة	177,191	120,743	68 %
ـ الزراعة	20,800	13,792	66 %
ـ الري	13,663	12,235	89,5 %
ـ الصيد البحري	0,559	0,237	42 %
ـ مجموع الفلاحة والري	35,022	26,264	75 %
ـ مؤسسات إنجاز الأشغال	20,699	12,968	63 %
ـ السياحة	2,177	1,232	56,6 %
ـ النقل	12,719	8,121	64 %
ـ المواصلات السلكية واللاسلكية	4,742	4,169	88 %
ـ التخزين والتوزيع	18,190	9,314	51 %
ـ مجموع القطاع شبه المنتج	37,828	22,836	60 %
ـ الهياكل الأساسية للمواصلات	19,668	19,747	100 %
ـ المناطق الصناعية	1,968	0,583	30 %
ـ السكن والتجهيز	53,729	48,678	91 %
ـ التربية والتكوين	36,633	30,405	83 %

ـ الصحة والحماية الاجتماعية	9,142	7,026	77 %
ـ الهياكل الأساسية الإدارية	7,198	5,089	71 %
ـ برامج التنمية البلدية والتجديد العمراني	27,232	27,042	99 %
ـ برامج خاصة	11,350	ـ	ـ
ـ الاستثمارات الأخرى	21,550	23,424	109 %
ـ مجموع الهياكل الأساسية الاجتماعية	188,470	161,994	86 %
مجموع الاستثمارات	459,210	344,805	75 %

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989):

يتميز هذا المخطط بميزتين الأولى تكمن في تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول، من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، وشأنه شأن المخططات السابقة، فقد اعتمد في تحليله للوضعية الاقتصادية العامة للبلاد ومتطلبات التنمية ـ حالة الاقتصاد الوطني ـ من جهة ومن جهة أخرى حالة الاقتصاد الدولي.

بحيث تعتبر الفترة (1985 ـ 1989) من أصعب الفترات وأحرجها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لما آلت إليه أوضاع البلاد من شح في السيولة، وتراجع نسب النمو، وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، ضف إلى ذلك الأزمة البترولية التي فوجئ بها الاقتصاد الجزائري، وهذا لاعتماده على المحروقات كمصدر وحيد للتراكم والحصول على العملة الصعبة، إذ انهارت أسعار البترول إلى 10 دولار للبرميل سنة 1986، أي بانخفاض قدر بنسبة % 50 مقارنة مع سنة 1980.

كما تلازم هذا مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة % 40 لنفس سنة المقارنة[40]، وبالتالي تراجع إيرادات الصادرات الآتية من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع مطرد بين عامي 1986و 1987 بنسبة % 39 و % 31 على التوالي مقارنة بسنة 1985.

أ ـ الأهداف العامة لهذا المخطط : وتتمثل في:

ـ المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد (البترول) استعداد لمرحلة ما بعد البترول.

ـ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

ـ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة للطاقات البشرية والمادية المتوفرة.

ـ إكمال البرامج الصناعية المتبقية من المخطط السابق والبالغة 52,9 مليار دج، والعمل على إنجاز البرامج المسجلة فيه.

ـ ابقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي لجميع وسائل الدفع الخارجية، بتحرير الصادرات الجزائرية من خضوعها الكبير إلى المحروقات، وتشجيع أنواع أخرى من الصادرات الصناعية.

ـ اختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الامكانيات المالية والتقنية للجزائر، لتفادي البرامج الضخمة ذات التكاليف المرتفعة.

ب ـ هياكل الاستثمارات في هذا المخطط :

يتم تحديد البرامج الاستثمارية في هذا المخطط انطلاقا من محورين هامين هما[41]:

ـ استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، وهي عملية مرتبطة بالتسيير والإنتاج بهدف تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية، في الزراعة والصناعة والإنجاز التي تشكو من الانخفاض الذي جعل معدل الاستغلال في حدود 60% من الطاقة المتاحة، وبالنسبة لتجديد التجهيزات القديمة، فإن القطاع الصناعي وحده يشكل نسبة هامة بمقدار % 47 من تكاليف البرامج الاستثمارية مخصصة لها والمرتفعة إلى 251,60 مليار دج.

ـ تدعيم شروط اسناد القطاع الانتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثل في شبكات الطرق، السكن والتكوين والصحة وغيرها، فإن قيمة البرنامج الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع المنتج ترتفع إلى حوالي 362,13 مليار دج، وتشكل ما يقارب 43.7% من مجموع تكاليف هذا المخطط.

وقد تم توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية كما يلي :

ـ القطاع المنتج 367,02 مليار دج.

ـ قطاع وسائل الإنجاز 33,2 مليار دج.

ـ القطاع شبه المنتج 60,53 مليار دج.

ـ قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية 362,13 مليار دج.

ولهذا المخطط عدة أولويات يرتكز عليها وهي :

ـ تنظيم الاقتصاد الوطني.

ـ تطوير قطاع الفلاحة والري.

ـ تقليل الاعتماد على الخارج.

وقد تم اختيار هذه الأولويات نظرا للظروف التي آل إليها الاقتصاد الوطني بعد 1986، وظروف الاقتصاد الدولي.

بالإضافة فإن لهذا المخطط أيضا سعى إلى تصنيع المناطق المحرومة والمتمثلة في[42]:

ـ مناطق الجبال المنتشرة بصفة خاصة في الجهات الشمالية من البلاد، والتي ينتشر سكانها عبر مرتفعات السلسلة التلية.

ـ مناطق الهضاب العليا التي تشكل حلقة الانتقال بين الجهة الصحراوية الموجودة في الجنوب والجهة التلية الموجودة في الشمال.

ـ مناطق الشريط الحدودي التي تشرف على البلدان المجاورة.

ـ مناطق الصحراء.

وهذه المناطق الأربعة يجمعها عامل مشترك هو التخلف الكبير الذي تعاني منه واعتمادها على الزراعة وبالطرق البدائية.

وقد قدر الحجم الإجمالي للبرامج الصناعية لهذه المناطق المحرومة ما يقارب 252 مليار دج، وهذا من أجل تطبيق ثلاث إجراءات هي :

ـ توجيه البرامج الصناعية الجديدة بصفة أولوية نحو المناطق المحرومة.

ـ تنمية الصناعات المحلية التابعة للبلديات للوصول إلى هدف تدعيم كل بلدية بمصنع واحد على الأقل.

ـ تشجيع رأس المال الخاص الوطني على الاستثمار في النشاطات الصناعية بالمناطق المحرومة.

وفي الأخير يمكن القول بأن الجزائر رغم كل الجهود التي بذلتها في مجال التصنيع، إلا أنها مازالت بعيدة جدا، وذلك يظهر من خلال حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي والتي تقع في حدود % 16، بينما تزيد في الدوّل الصناعية عن % 50، ضف إلى ذلك الظروف المستعجلة التي نشطت فيها حركة التصنيع بالجزائر، قد ترتب عنها بعض الاختلالات التوازنية، وذلك لافتقارها إلى خريطة صناعية وطنية.

فمن خلال الجدول التالي سنبرز أهم استثمارات هذا المخطط (المخطط الخماسي الثاني) (1985 ـ 1989)، حسب القطاعات الاقتصادية، وذلك بإبراز تكاليف البرامج والاستثمار الفعلي لها، بحيث نلاحظ أن القطاع الصناعي هو الذي استحوذ على أكبر نسبة من التكاليف بـ 251,60 مليار دج والاستثمار الفعلي فيه هي 85,512 مليار دج، ويليه القطاع الزراعي بتكاليف 115,42 مليار دج، والاستثمار الفعلي

42,301 مليار دج، وهذا يدل على أن الدولة الجزائرية اهتمت بالقطاع المنتج أكثر من غيره من القطاعات الشبه المنتجة.

جدول رقم (12) :استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ 1989 بالأسعار الجارية

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)	الاستثمار الفعلي (مليار دج)
ـ الفلاحة	44,00	30,00	13,564
ـ الغابات	9,60	7,00	
ـ الصيد البحري	1,10	1,00	
ـ الري	60,72	41,00	28,737
مجموع الفلاحة والري	115,42	79,00	42,301
ـ المحروقات	41,50	39,80	28,822
ـ الصناعات الأساسية	91,30	44,60	
ـ الصناعات التحويلية	79,60	58,50	31.791
ـ المناجم والطاقة	39,20	31,30	24,899
مجموع الصناعات	251,60	174,2	85,512
ـ مؤسسة إنجاز أشغال البناء والأشغال العمومية	33,20	19,00	15,255
ـ السياحة	5,50	1,80	1,663
ـ النقل	21,52	15,00	6,849
ـ المواصلات السلكية واللاسلكية	14,00	8,00	(44)7,011
ـ التخزين	25,01	15,85	8,939
ـ مجموع القطاع شبه المنتج	66,03	40,65	24,462
ـ شبكة النقل	60,46	43,60	34,355
ـ المناطق الصناعية	2,50	1.90	0,562
ـ السكن والتهيئة العمرانية	124,92	86,45	52,312
ـ التربية والتكوين	64,80	45,00	31,722

ـ الاستثمارات الأخرى	109,45	60,20	84,019
مجموع الهياكل الأساسية	362,13	237,15	202,970
مجموع الاستثمارات	828,38	550,00	370,5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المحور الثالث :الاقتصاد الجزائري في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق :

بعد فشل استراتيجيات التنمية المنتهجة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وما أنجر عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية، بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه، وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفشل الاستراتيجية الموجهة لتنمية الاقتصاد الوطني، والذي عرف نسب نمو جدّ ضعيفة، فقد ساعت الدولة الجزائرية إلى إصلاح هذه الوضعية عن طريق انتهاج جملة من الاصلاحات الاقتصادية ، والتي تعرف بعدة تسميات كإعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكييف الاقتصادي... إلخ، فمهما كان هذا الاختلاف في المصطلحات، إلا أنها تنصب في معنى واحد ألا وهو إصلاح القاعدة الاقتصادية للبلاد، والذي يستند على تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها، والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد.

وفي هذا المحور سنتطرق إلى مختلف الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر في فترة التسعينات، والتي تعرف بفترة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتحليل آثار هذه الأخيرة الاقتصاد الوطني، مع إبراز معدلات نمو الإنتاج لمختلف بعض الفروع.

4 ـ 1 ـ إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية :

إن اعتماد سياسة استثمارية مستندة أساسا على القطاع الصناعي، والذي نمت هياكله بشكل كبير، حتم على السلطة الجزائرية التفكير في إعادة تنظيمه وإصلاحه خاصة في جانب التسيير، هذا من أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80 ـ 242 الصادر في 04 ـ 10 ـ 1980، وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين للإشهار في القطاع الخاص 82 ـ11 ، وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000 مؤسسة[43].

لإعادة الهيكلة ثلاثة أهداف هي[44]:

ـ تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.

ـ تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية.

ـ توزيع الأنشطة بكيفية متوازية عبر التراب الوطني.

أ : مبادئ إعادة الهيكلة :

إن الارتفاع المتزايد لعدد المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل إعادة الهيكلة العضوية فرض اعتماد مقاييس جديدة تحكم سير وعمل المؤسسات وتتمثل في:

ـ **التخصص:** عن طريق الفصل بين عمليات الإنتاج والتسويق والإنجاز والدراسة التي كانت تتم مجتمعة قبل الإصلاح.

ـ **التقسيم الجغرافي:** توزيع المؤسسات على مختلف جهات الوطن، بحيث ينسجم مع شروط التهيئة الإقليمية.

ـ **التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي:** توزيع المؤسسات المعاد هيكلتها على الولايات توزيعا يقربها من مراكز نشاطها الرئيسي.

ب : أسباب إعادة الهيكلة العضوية :

لوحظ العديد من النقائص في ميدان تنظيم تسيير المؤسسات في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات بالجزائر، يمكن اعتبارها كأسباب لإعادة الهيكلة، ويمكن أن نحصرها فيما يلي[45]:

ـ باعتبار أن هذ الشركات الوطنية الكبرى تحتكر إنتاج فرع بكامله وتجارته الخارجية، والتوزيع الداخلي وتحديد سياسة تنمية، وهكذا أصبحت تشكل " دولة دخل دولة " وهو ما أثار مخاوف السلطات العمومية وتحفظاتهم، مما قد يفرزه المستقبل من نتائج قد يصعب التحكم فيها.

ـ إن كبر حجم هذه الشركات وتمركز هياكلها وميلها إلى ممارسة البيروقراطية والزيادة في عدد العمال الموظفون، عرقل إقامة هيكل تنظيمي رشيد، ينظم تدفق المعلومات وعملية اتخاذ القرارات، مما أدى إلى بطئ في التشغيل وصعوبة إقامة سياسة لا مركزية للوحدات الإنتاجية وتحسين شروط سير الجهاز الإنتاجي.

ـ إصلاح الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعتبر مهما وضروريا لإعادة الهيكلة المالية، أولا من حيث أن تركيز النشاطات في الشركات الأم في غياب محاسبة تحليلية (محاسبة التكاليف) تجعل من الصّعب تحديد العجز المالي للمؤسسات وأسبابه الحقيقية، وثانيا يعد ملائما لأن الميزانية الافتتاحية لمؤسسة الجديدة تعتبر أكثر مصداقية من ميزانية المؤسسة الأم.

ـ ظهور عدم التوازن في الاستثمارات الوطنية باعتبار أن هذه الشركات لها قدرة مساومة وضغط كبير على إدارة التخطيط المركزي.

ـ شركات بهذا الحجم الكبير من غير ممكن تسييرها، لها تكاليف عالية، يصعب مراقبتها وغير فعالة، غياب التخصص فيها وعدم التحكم في التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج (يد عاملة غير مؤهلة وغير كفؤة) .

ـ انعدام المنافسة بين الوحدات الإنتاجية، وعدم نجاعة نظام الأسعار الإدارية التي لم تثبت فعاليتها إلا في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين بفضل الدعم الذي تتلقاه من خزينة الدولة، ومن ثم فالأسعار تؤدي في الواقع وظيفة اجتماعية أكثر منها اقتصادية.

ـ تعدد وظائف المؤسسة: اقتصادية، مالية، اجتماعية، كل ذلك أدى إلى زيادة العبء على المؤسسة، وتكاثر مهامها وزيادة تكاليفها.

ـ العجز المالي الكبير الذي تسجله العديد منها ومديونيتها تجه البنوك، رغم برامج التطهير المالي وعودتها إلى حالة اللاتوازن، وهو ما شكل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة.

ـ عملية الإنتاج مصحوبة بتكاليف مرتفعة ناتجة عن أسباب داخلية مثل سوء التنظيم، وأسباب خارجية مثل الصعوبات التي تتلقاها المؤسسة للحصول على مدخلات الإنتاج، وكذلك نقص التنسيق بين القطاعات.

ج ـ نتائج إعادة الهيكلة العضوية :

لقد فشلت إعادة الهيكلة العضوية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ بقيت المؤسسات تعاني من عدة صعوبات (المديونية، التبعية للأسواق الخارجية من جانب التموين...إلخ) حيث تجمد نشاطها الاقتصادي كمركز لإنتاج الثروة، وهو تفكيك واضح للمؤسسات، كما أن التقسيم الوظيفي للمؤسسات لم يعط فعالية اقتصادية أكبر مرونة في التنظيم، بل على العكس التنظيم الجديد عمل على تقليص قدراتها الاقتصادية المكتسبة خلال السنوات السابقة[46].

ولم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة العضوية نموذج تنظيمي جديد معروف، ولم تكن الأهداف واضحة من وراء تقسيم المؤسسات الوطنية إلى مؤسسات صغيرة فحسب، بل كان هناك خلط في الهدف من وراء إعادة الهيكلة بين تحويل المؤسسة الوطنية إلى مؤسسة خاصة، وبين إيجاد تنظيم يسمح بالتقليص من عبئ التكاليف، وخلق قنوات استراتيجية وتنموية جديدة.

كان عدد المؤسسات العمومية سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة هيكلتها عضويا انقسمت إلى 480 مؤسسة في سنة 1982، وهذا في ظرف زمني لا يتعدى السنتين، وامتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ عددها 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية[47].

كما أن دخول المؤسسات العمومية في عملية إعادة الهيكلة قبل تسوية وضعيتها المالية، أثر تأثيرا سلبيا على ديونها، بحيث في 31 ديسمبر 1983 تقدر بـ 179 مليار دج، وهو مبلغ يعكس ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة بـ 86,8 مليار دج.

د : إعادة الهيكلة المالية :

عند القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية خلال الثمانينات، نجد أن الجهاز الإنتاجي يعاني من عجز مالي كبير، وأن هذه المؤسسات حققت نتائج سلبية، نتج عنها بعد ذلك حالات الإفلاس وهو ما يمكن تفسيره بـ :

ـ الأسعار الإدارية المفروضة على المؤسسات، وكذلك توجيهات الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية على حساب تحقيق الأرباح التجارية.

ـ تكاليف الإنتاج المرتفعة واليت كانت تتزايد باستمرار.

ـ اعتمادها على الاستثمارات الضخمة التي تتطلب أموال باهضة، وبالتالي اللجوء إلى القروض البنكية، فوجدت المؤسسات نفسها أمام عدم القدرة على التسديد في الآجال المحددة، مما أدى إلى عجزها وفقدانها التوازن المالي.

أما عن أسباب إعادة الهيكلة المالية فهي تتفرع إلى شقين[48]: فالأول متعلق بعملية التسيير، كالتأخر في بداية انجار المشاريع، ارتفاع تكاليف الإنجاز الناجم عن طول مدة الإنجاز بسبب القيود الإدارية والقانونية، وضعف طاقات الإنجاز، وارتفاع تكاليف الاستغلال الناجمة عن ضعف الإنتاجية بسبب ضعف تكوين المستخدمين، وهذا لم يسمح بضمان أحسن فعالية الاستثمارات، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف المواد المستوردة والمحلية والتي لا تتلاءم مع أسعار البيع للمؤسسة المستعملة لها، ارتفاع تكاليف التوزيع.

أما بالنسبة للشق الثاني فهي أسباب تتعلق بعدم فعالية أدوات التسويق على مستوى الاقتصاد الكلي، كاختلال التوازن بين سعر البيع وسعر التكلفة، مما يحول دون تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية، يجعل المؤسسة لا تستفيد من أموالها الخاصة وهو ما يعبر عن تبعيتها المالية.

إن إعادة الهيكلة المالية كإجراء مرافقة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية يعتبر إصلاحا غير ناجح أخفى الحقيقة لفترة من الزمن رغم ما استهلكته من أموال سائلة(34,7 مليار دج)، وإجراء تطهير حقوقها، فإن المؤسسات العمومية سجلت تراجعا إجماليا لخزينتها بين ديسمبر 1982 وسبتمر 1989 بـ 44,6 مليار دج، إذا استثنيا قطاع الطاقة.

هـ ـ استقلالية المؤسسات العمومية :

قامت الدولة بسلسلة من الإصلاحات مكملة ومدعمة لإعادة الهيكلة، عن طريق إصدار نصوص قانونية تعطي صلاحيات أوسع لهذه المؤسسات، فجاء القانون رقم 1/88 الصادر في 12جانفي 1988 والمتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، بحث أصبحت الهيئات المسؤولة عنه لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم، دون العودة للجهة المركزية، تهدف هذه الاصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية للإدارة التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة[49].

وعليه فإن استقلالية المؤسسات العمومية، هو تطبيق لبرنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، بحيث مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، والتي كانت على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية[50].

وقد جاءت أيضا في إطار سياسي واجتماعي متغير، يتميز بتموجات أحيانا عنيفة دليل على ظهور عوامل ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وكان جل المجتمع الجزائري يحاول الخروج من وضعية اتسمت بالخمود والتدهور أحيانا في مختلف المجالات، والتي كانت نتيجة التعطل لحركة العجلة الاقتصادية أساسا لما لها من أثر على المجالات الأخرى[51].

وهكذا فإن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتي أعلن عنها في بداية سنة 1988 جاءت نتيجة منطقية لتغيرات وإصلاحات سياسية وإدارية، من أجل تحقيق التغير الجذري للمجتمع الجزائري حتى يستطيع مجاراة التغيرات التي مست الموارد المالية للبلاد، وكذلك الاتجاه العام الدولي نحو الانفتاح الاقتصادي من جهة، ومحاولة إرساء الوسائل العلمية والتقنية الخاصة بتسيير المؤسسات بعد تحريرها ماليا، ودخولها مرحلة الاعتماد على الذات من جهة أخرى، ولكي تتحرر المؤسسات في إداراتها وتسييرها كانت إعادة النظر في ملكية الدولة، وإدارة المؤسسة والفصل بينهما[52].

بالإضافة فإن مشروع استقلالية المؤسسات جاء بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم لمواصلة الدورات الإنتاجية وتطوير المنتوج وضمان الجودة، وهي وحدات سبق لها أن شهدت إصلاحات في هيكلها التنظيمي مع مطلع الثمانينات، وعليه جاءت استقلالية المؤسسات كامتداد للإصلاح السابق، لتتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي، وتتحمل مسؤوليتها في إدارة أعمالها ونشاطاتها، وفيما منح القانون 01/88 للمؤسسات الاقتصادية العمومية استقلالية القرار، ومن بين هذه القرارات نجد :

ـ حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب وأسعار منتجاتها، وقنوات توزيع هذه المنتجات.

ـ تحديد أنظمة الأجور وتعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية.

ـ حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية.

ـ منع تدخل أي هيئة رسمية أو غير رسمية في تسييرها، ما عدا الحالات التي نص عليها القانون التجاري الجزائري أو القانون رقم 01/88.

ـ الاعتراف بحق المؤسسات في اختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها.

لابد من الإشارة إلى أن عدد المؤسسات العمومية في الجزائر قدر بـ 2800 مؤسسة في سنة 1988، تتمثل في غالبيتها من مؤسسات صناعية، ومؤسسات تجارية وخدماتية، كما قدر عدد المؤسسات الصناعية إلى نهاية سنة 1989 بـ 1900 مؤسسة منها 4000 مؤسسة ذات طابع محلي، وتتواجد هذه المؤسسات على مستوى الولايات والبلديات المنتشرة عبر التراب الوطني، فهي تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية.

لقد كانت رغبة الحكومة الجزائرية من هذه الإصلاحات هو التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وترجم ذلك بصدور العديد من القوانين والأوامر والمراسيم والقرارات التي تمس كل جوانب الاقتصاد الوطني[53]:

* قانون الاستثمار 11/82 الذي قنن الاستثمار الأجنبي المباشر، وسمح له بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته % 50.

* قانون رقم 19/87 مؤرخ في 8 ديسمبر 1987 بخصوص السماح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي وحل التعاونيات الفلاحية الاشتراكية، وخوصصة تسييرها لصالح العمال، ووضع أسس لنظام جديد لتسيير أراضي الأملاك العامة (القطاع الاشتراكي والتعاونيات)، والذي يركز على عدم تدخل الدولة في تسيير التعاونيات ...

* قانون رقم 29/88 مؤرخ في 19 جويلية 1988 بخصوص التجارة الخارجية، وفتح المجال أمام الشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

* قانون 1990 يخص علاقات العمل، والذي أضفى نوعا من المرونة على علاقات العمل من حيث التوظيف والتسريح ...

* قانون رقم 01/88 مؤرخ في 88/01/12 بخصوص استقلالية المؤسسات العمومية.

* قانون جويلية 89 المتعلق بنظام الأسعار، أعطى للمؤسسة الحرية في تحديد الأسعار حسب قوانين المنافسة.

* قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله مجموع البرامج، والذي أعطى استقلالية للبنك المركزي وتحرير الدائرة الاقتصادية من التدخلات السياسية ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، وتدخل الدولة في نشاط المؤسسات.

* قانون الاستثمارات 1993، الذي يهدف إلى التخفيف من الإجراءات التي تعرقل سير مختلف العمليات الاستثمارية، بإنشاء هيئة وحيدة ـ الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات APSI ـ (وحاليا ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات) ـ والتي تضم مختلف الجهات الإدارية الفاعلة ذات العلاقة بمجالات الاستثمار بهدف مختلف الإجراءات المتعلقة بإعداد وإنجاز ومتابعة المشاريع، بالإضافة إلى منح التسهيلات لتحفيز المستثمرين، وخاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن استراتيجية إنعاش الاستثمار الذي يعاني من الركود والتراجع الكلي للدولة في تمويل الاستثمارات العمومية.

وغيرها من القوانين، كقانون المنافسة، الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة، المرسوم التشريعي المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، كما عبرت السلطات العمومية بوضوح للمجتمع الدولي بنيتها في التخلي عن النمط الإداري في تسيير الاقتصاد الوطني، وإرادة كبيرة لتحريره والعمل على انفتاح الاقتصاد الوطني على الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، وقد مست هذه الإصلاحات[54]:

ـ مراجعة طرق التخطيط نحو اللامركزية.

ـ إلغاء احتكار للتجارة الخارجية بخصوص التزود بعوامل الإنتاج.

ـ خوصصة الزراعة

ـ إعادة تنظيم التجارة الخارجية.

ـ إصلاح النظام المالي والبنكي.

ـ إصلاح التشريعات المتعلقة بالاستثمار الخاص.

ـ إصلاح تشريعات العمل.

ـ إصلاح المالية المحلية.

ـ عموما وضع بطريقة تدريجية ميكانيزمات السوق بما فيها سياسة نشطة لسعر الصرف.

بالرغم من كثرة القوانين وتعددها فإن الأهداف التي كانت ترمي إليها خاصة في الفترة الممتدة من سنة (1986 ـ 1990) لم يتحقق أي هدف منها، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بقي مسيرا من قبل فكر ريعي يعتمد

في تحريك النشاط الاقتصادي على أساس الإيرادات الكلية لقطاع البترول (المحروقات)، حيث كان الوضع الاقتصادي يمر بأزمة كبيرة فالمؤسسات الصناعية لم تعد قادرة على عملية التمويل، وبالتالي انخفاض الإنتاج، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من المشكلات التي واجهت هذا القطاع بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام ومنها مثلا العجز المالي (المديونية)، التضخم، ارتفاع تكاليف الإنتاج، قدم الآلات، ضعف استيعاب السوق المحلية، حدة المنافسة الخارجية...إلخ، إضافة إلى التموين...إلخ، كلها تحدد وفق خطة سياسية لم تعط المبادرة المالية والتسييرية للمؤسسات الاقتصادية، الشيء الذي لم يسمح باستغلال وتوجيه وتوظيف أحسن لكامل القدرات والطاقات الإنتاجية الموجودة[55] .

فمع بداية سنة 1986 انخفضت عائدات الجزائر من العملة الصعبة بحوالي % 50، مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987 بـ % 25، وفي سنة 1988 بلغت % 65، ضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ[56].

هذا الوضع أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية كبيرة(أحداث أكتوبر 1988) ودفع هذا الواقع الاقتصادي المتأزم في تلك الفترة بالمهتمين بقضايا الاقتصاد الجزائري إلى التفكير نحو إيجاد آليات، وسبل جديدة وميكانيزمات متطورة تعمل على تحقيق الاستقرار للفعاليات الاقتصادية، وذلك من خلال إدخال مفاهيم جديدة تسمح بانتقال الاقتصاد الوطني من التسيير المركزي الإداري إلى اقتصاد أكثر حرية وتنافسية، والذي جاء بإجراءات عملية هيأت طرحا اقتصاديا جديدا كان هدفه إحداث اندماج بآليات اقتصاد السوق[57].

و - التطهير المالي للمؤسسات :

فمن خلال بعض النتائج الإيجابية التي حققتها الاستقلالية كتحرير المؤسسة من عبئ الوصاية والتخلي التدريجي لسلطة الدولة عن التسيير والتدخل المباشر في المؤسسات العمومية، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة، فبقيت المؤسسة تعاني من نفس النقائص كالعجز في الميزانية...، ونظرا لهذه الوضعية المتأزمة للمؤسسات العمومية الاقتصادية ومعاناتها من حجم الديون الثقيلة عملت السلطات العمومية على تطبيق إجراءات تكميلية[58]، ففي إطار الإجراءات الخاصة باستقلالية، تم إنشاء صندوق خاص من أجل متابعة إصلاح المؤسسات العمومية، وهذا الصندوق ممول من طرف الخزينة العمومية، بحيث تستعمل موارده لتطهير المؤسسات التي تعاني من اختلالات مالية، قد تحققها المؤسسة العمومية، بحيث يمكن وضع تحفظ على أساس أن معظم الحسابات الخاصة بميزانيات المؤسسات لا تعبر عن الوضعية الفعلية لها، إلى جانب ذلك الأرباح المصرح بها في نهاية كل دورة غير قابلة للتحصيل واقعيا.

4 ـ 2 ـ برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994 ـ 31 مارس 1995):

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي % 2، وارتفاع التضخم إلى % 20 ,5[59]، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وعجزها عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من % 80 من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الدين من 0,3 مليار دولار سنة1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993[60].

وقد رافقت هذه الظروف أيضا صعوبات في الوضع الأمني للبلاد(الإرهاب)، الذي أدى إلى انهيار كبير للقاعدة والبنية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية، حيث فقدت وأتلفت الكثير من المؤسسات الصناعية، والتي كانت رائدة في مجال التنمية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يفقد الكثير من موارده، وانعكس هذا الوضع سلبا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، مما أدى إلى ظهور اختلالات كثير منها[61]:

ـ استمرار الارتفاع في مستويات الديون الخارجية، حيث وصلت الجزائر إلى وضع مالي صعب، وأصبحت عاجزة حتى عن الوفاء بالتزاماتها المالية.

ـ استمرار الارتفاع في مستويات الديون الخارجية حيث وصلت الجزائر إلى وضع مالي صعب، وأصبحت عاجزة حتى على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ـ ضعف الإنتاج والتكامل الصناعي بين مختلف القطاعات.

ـ عجز في مجال السكن والمرافق الاجتماعية.

ـ الاعتماد على الاستيراد بحجم كبير.

ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات، وهو هدف الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق والمنافسة، إلى اللجوء إلى مؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) طلب الحصول منها على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور صندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس

1989، الذي تعهدت فيه الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على : « المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص»[62].

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989. والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري، فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية[63].

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض، وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية[64].

وفي بداية 1994 أبرم اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995، ثم جاء اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى، الذي غطى الفترة من (31 مارس 1995 ـ 1 أفريل 1998)، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

أ ـ المقصود ببرنامج الاستقرار الاقتصادي :

يندرج برنامج الاستقرار الاقتصادي بوصفه أحد أهم أركان الإصلاح الاقتصادي، فهو عبارة عن حزمة من الإجراءات والتدابير ذات الصلة بجانب الطلب، يطبق على المدى المتوسط من طرف صندوق النقد الدولي على البلد المعني بالإصلاح، بحيث يقوم بإخضاع السياسات المالية والنقدية لهذا البلد لآليات اقتصاد

السوق، وتصحيح اختلال في الموازنة العامة للدولة، وكذلك معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توحيد أسعار الصرف في سعر واحد، وذلك بهدف إعادة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

إن برنامج الاستقرار الاقتصادي ما هو إلا مدخل تمهيدي للانطلاق نحو الأهداف الكبرى للإصلاح الاقتصادي، معتمدا على آليات تحرير سعر الصرف، وسعر الفائدة ، بالإضافة إلى تحديد السقوف الائتمانية في تحقيق معدلات التضخم، وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، وبدون تصحيح هذه المعطيات، وتوفير الاستقرار فيها يتعذر القيام بإصلاح اقتصادي جوهري، فالاستقرار الاقتصادي ما هو إلا قاعدة انطلاق لسياسة الإصلاح الاقتصادي[65].

ويمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات التثبيت التي تهدف للحد من الطلب الداخلي بخفض العملة المحلية والتي تؤثر بدورها على التجارة الداخلية والخارجية، وإذا ما اقتصرت هذه السياسة على تغيير الطلب الداخلي ، فإن ذلك سيؤدي إلى خفض معدلات التوظيف والتشغيل، فيحصل انكماش في القطاعات الاقتصادية التي تنتج للسوق المحلي، بينما إذا اشتملت هذه السياسة على خفض سعر العملة المحلية، وفرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة، وتم في الوقت نفسه تشجيع الصادرات، فإن الأرباح سترتفع في قطاعي التصدير والصناعة وإحلال الواردات على المدى القصير، ثم سرعان ما تظهر بعد ذلك اتجاهات تضخمية وتقلبات في الأسعار جراء خفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للسلع التي تدخل في مجال التجارة.

ومما لاشك فيه أن الاستقرار الاقتصادي إذا اقترن بالحد من الطلب بالإضافة إلى خفض العلمة المحلية، فإن ذلك سيخفف من الضغط على الأسعار المحلية ويشجع على تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع المحلية، وهذا بدوره ينعش الاقتصاد الوطني، ويساهم في امتصاص جزء من البطالة والحد منها.

إن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساس القيام بجملة من الأمور منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم، وتحديد التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسة نقدية صارمة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية، وفي ما يلي يستعرض للأهداف المنتظرة ثم الوسائل والامكانيات المستعملة، وأخيرا النتائج المحققة منه.

ب ـ أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي :

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وبعث النمو الاقتصادي الذي ساده الركود، لذلك فإن عملية الاستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الأهداف التالية[66]:

ـ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

ـ التقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.

ـ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

ـ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

ج ـ الوسائل والامكانيات المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج :

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة تتعلق بكل من سياسة الميزانية والساسة النقدية.

فالهدف الأول والمتعلق بتقليص عجز الميزانية العمومية يستلزم تقليص النفقات العمومية المتكونة من نفقات التجهيز ونفقات التسيير، بالإضافة إلى تحسين إيرادات الخزينة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت السلطات على:

ـ عقلنة التجهيز وتقليصها.

ـ تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي.

ـ تحرير أسعار معظم المنتجات المدعومة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد.

ـ أما تحسين إيرادات الخزينة العمومية، فلا بد من زيادتها عن طريق تحسين المردود الضريبي.

أما الهدف الثاني لهذا البرنامج والمتعلق بالسياسة النقدية، فقد ارتأت السلطة تحقيقه عن طريق:

ـ مراجعة سعر الصرف، وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية مع رفع مستوى معدل الفائدة الاسمي أيضا من مستوى حقيقي موجب.

ـ الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.

ـ بالإضافة إلى التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

أما فيما يتعلق بالهدف الثالث الذي يرمي إلى تحسين ميزان المدفوعات، فقد كان لزاما على الدولة أن تلجأ إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

أما الهدف الرابع والأخير، فهو المتعلق بتحرير التجارة الخارجية عن طريق نظام الدفع ونظام الصرف، وقد اعتمدت السلطات في ذلك على:

ـ الحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد، والتدخل المباشر للسلطات العمومية.

ـ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية، وهذا يعني تعديل كاف لسعر صرفه، والاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف[67].

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الحقيقي بحوالي 30 % نتيجة لخفض سعر الصرف الإسمي مع اتباع سياسة نقدية مشددة، وقد قامت الدولة بهذا الإجراء بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الاقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية غير الهيدروكربونية وكذا التأثير على الأسعار النسبية ذاتها، فيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات تم وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق سنة 1994، وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995، ومع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996، أما فيما يخص أسعار السلع والخدمات فقد تم إلغاء الدعم حتى على المنتجات التي تم استثناؤها سنة 1994 (المذكورة سابقا) وهذا خلال السنتين التاليتين.

لقد تم تطبيق البرنامج الاستقراري على مدار سنة كاملة (أفريل 1994 إلى مارس 1995)، ولقد بوشر تطبيقه في ظروف اقتصادية واقتصادية واجتماعية وأمنية جد صعبة، وعلى رغم ذلك فإن الخبراء الماليين بصفة عامة، وخبراء صندوق النقد الدولي بصفة خاصة، يشهدون بأن الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها بصرامة.

د ـ النتائج المحققة من البرنامج :

تتمثل النتائج المحققة من خلال فترة هذا البرنامج في إيقاف النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (ـ 2,5%) في فترة البرنامج، بينما كان (ـ % 2) عام 1993، كما كان معدل التضخم لم يتجاوز % 29 عوض % 40 المتوقعة حسب البرنامج، وتم تخفيض قيمة العملة المحلية بـ % 40,17 في أفريل 1994، إذ فقدت أكثر من % 60 من قيمتها خلالا سنة واحدة[68]. حيث رافق هذا التخفيض ارتفاع

لأسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة، وتحرير سلع أخرى، كما خفض عجز الميزانية العمومية من % 8,7 من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى % 4,4 في عام 1994. وفي الوقت نفسه تابعت الخزينة العمومية عملية تطهير المؤسسات وتقليص استدانتها تجاه النظام المصرفي، أما الكتلة النقدية (M_2) فقد ارتفعت من % 15,7 فقد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 مقابل % 21 في عام 1993، وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، غير أنها بقيت بعيدة عن معدل التضخم الذي ارتفع إلى % 29 ،

تدل هذه النتائج على أن الخزينة العمومية استطاعت أن تتحكم في استخدام الموارد الإضافية الناتجة من زيادة الجباية النفطية لامتصاص عجزها الكلي، أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان الدفوعات، الذي أدى إلى زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار2,64 مليار دولار في عام 1994، مقابل 1,5 مليار دولار في عام 1993[69].

فمنذ تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي تمت إعادة جدولة قرابة 16 مليار دولار من الدين الخارجي، ذلك حتى جويلية 1995، أي ما يعادل % 6 من المستحق العام لهذا الذين، إذا ما أضفنا القروض الخارجية المجندة خلال 1994 و 1995، يمكن القول بأن الضغط المالي أصبح أقل ثقل في انشغالات برنامج الاصلاحات الاقتصادية، ولا يجب أن يشكل عائقا في صيرورة بعث الانعاش الاقتصادي[70].

بالإضافة فقد تسبب التطور السريع للأسعار وانخفاض المداخيل الحقيقية تدهور القدرة الشرائية، هذه الظاهرة التي تزيد من حدة اضطراب المناخ الاجتماعي وتعميق ظاهرة البطالة، ففي الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996، قد تضاعفت الأسعار بـ 3 مرات تقريبًا (% 174,48) وسجل نمو سنوي بمعدل يقدر بحوالي % 25 في حين أن الرواتب في القطاع العمومي لم تعرف أي زيادة ، بحيث يقدر المعدل % 19 في المتوسط خلال السنة[71].

جدول رقم (13) ارتفاع الأسعار مع انخفاض الأجور في الفترة (93 ـ 96) بالنسبة المئوية%

السنـوات	1993	1994	1995	1996
الأسعـار	20,54	29,04	29,78	18,69
الأجـور	15,90	17,41	24,45	2,08

من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدور العامة 15، ماي 2000.

فمن خلال الجدول يتبين بأن الوضع المتدهور عرف ذروته خلال الفترة (1993 ـ 1996)، حيث شهد ارتفاع في الأسعار في الوقت الذي لم تعرف قيمة الأجور ارتفاعا إلا بـ % 15.90 .

وفيما يخص التشغيل فقد سجل انخفاض في حجم العام بنسبة % 32, 3 على مستوى المؤسسات العمومية الوطنية، على مدار 6 أشهر (ما بين سبتمبر 1995 ومارس 1996، وهذا الانخفاض مس بالخصوص قطاع الصناعة بخسارة في التعداد الدائم بنسبة % 7,02، والبناء والأشغال العمومية قد سجل نمو طفيفا في تعداده الدائم بارتفاع قدره % 3,39 في تلك المرحلة[72].

هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية، فإننا نوجزها فيما يلي:

1 ـ استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة.

2 ـ عرض 5 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخوصصة.

3 ـ حل 88 مؤسسة عمومية محلية.

4 ـ تطهير البنوك التجارية، وذلك عن طريق دراسة مالية على اساس حساباتها في آخر عام 1993، وتحديد احتياجاتها من رأس المال.

5 ـ تحير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تسبب فيها عملية الإصلاحات.

فالإصلاحات الهيكلية في الجزائر ليست السبب الوحيد في تدهور ظروف المعيشة للمواطنين، فالركود الذي شهده الاقتصاد الوطني مباشرة بعد أزمة أسعار النفط في الثمانينات، يعتبر السبب الرئيسي في تدهور الظروف المعيشية لفئة كبيرة من السكان، ولهذا السبب خصصت الجزائر غلافا ماليا مقداره 17,5 مليار دينار لصالح هذه الفئة، خاصة البطالين، حيث منحوا دعما نقديا مباشرا بقيمة 2100 دج جزائري للشهر، بالإضافة إلى تقديم مساعدات وقروض للشباب العاطل عن العمل من أجل خلق تعاونيات[73].

4 ـ 3 ـ برنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995 ـ مارس 1998) :

إن سياسة الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية متبوعة ببرنامج التصحيح الهيكلي، وهذا الأخير تبناه البنك الدولي لانعاش اقتصاديات الدول النامية (من بينها الجزائر) وتحقيق النمو الاقتصادي وهذا بالتأثير على العرض الكلي، والذي يتطلب تطبيقه مدة زمنية متوسطة أو طويلة

لتحقيق الأهداف المرغوب فيها، على عكس سياسة الاستقرار الاقتصادي التي ترتكز على الضغط على الطلب الكلي بخفض النفقات العامة بالاعتماد على الإجراءات التي تطرقنا إليها سابقا.

فالتصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الاجماع على ضرورة المعالجة الجزئية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فإن برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق.

أ ـ أهداف برنامج التصحيح الهيكلي :

ركز البرنامج على تحقيق ما يلي:

ـ تحقيق نمو الإنتاج خارج المحروقات على الأقل % 5 وعلى مدار ثلاث سنوات مقبلة، وهذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب الشغل، وقد أعطى الأولوية لقطاع الفلاحة، ثم البناء السكني، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدماتية، هذا ما سيسمح بضمان تحسين دائم لاستهلاك الأفراد[74].

ـ تحقيق الاستقرار المالي[75].

ـ التحرر التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم على بعض السلع[76].

ـ التحكم في التضخم.

ـ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

ـ تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ـ تشجيع القطاع الإنتاجي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين تتمثل الأولى بسياسة اقتصادية ظرفية، والثانية بسياسة اقتصادية متوسطة المدى ، فالسياسة الاقتصادية الظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية، وفيما يتعلق بالميزانية، فقد حرصت السلطات المركزية على تخفيض عجزها وإزالة هذا العجز ابتداء من سنة 1996، ثم بعد ذلك إظهار فائض لتدعيم الادخار الوطني من أجل تدعيم الاستثمار، ومن أجل تجسيد هذه الإجراءات المتعلقة بسياسة الميزانية، عمدت السلطات إلى[77] :

أ ـ زيادة الموارد : وذلك عن طريق :

ـ توسيع الضريبة على القيمة المضافة.

ـ زيادة المردود الضريبي، وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

ب ـ تقليص النفقات : وذلك عن طريق :

ـ تخفيض النفقات الإدارية.

ـ التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.

ـ إزالة دعم أسعار المواد المدعمة، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

ـ عقلنة نفقات التجهيز.

أما بالنسبة للسياسة النقدية، فإن السلطات المركزية ركزت على التحكم في التضخم وتخفيضه إلى رقم واحد، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق ذلك فإن السلطات المركزية اتخذت التدابير النقدية التالية :

ـ التحكم في السيولة المصرفية، وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة ما بين البنوك.

ـ إزالة هامش ربح البنوك وذلك عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

ـ إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.

ـ تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط، فإن السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي، وحرصت على أن يتسم هذا النمو بـ :

ـ الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التموين الملائم والدائم لعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية.

ـ الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن التحكم فيه، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي.

ـ إيقاف البطالة في المرحلة الأولى ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فقد ركزت السلطات المركزية على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، كما ركزت على تطوير نظام الصرف، وذلك عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية 1995، وسوق صرف متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ب ـ نتائج برنامج التصحيح الهيكلي :

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

ـ بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج إيجابية حيث قدر معدل نمو بـ 3,9%، 4%، 4,5% خلال السنوات 95 ، 96 ، 97 على التوالي، ويعود الفضل في هذا النمو بشكل رئيسي إلى قطاع المحروقات، الفلاحة، وبدرجة أقل من قطاع البناء والأشغال العمومية والري، علما أن القطاعين الأولين استفادا من ظروف خارجية مواتية نسبيا، بحيث أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة قد لا يزيد إلا بنسبة % 1 في 1996 مقابل % 1,5 في 1995[78]، أما القطاع الصناعي فيمر بفترة انتكاسة، حيث تراجعت قيمته المضافة بـ (ـ% 2,4)، ذلك أن الضغوط المؤثرة على نمو هذا القطاع تضاعفت إلى حد كبير سواء تعلق الأمر بشكل التمويل ـ رغم تدخل الدولة في منح تسهيلات من أجل الاستيراد ـ أو بوضعية السوق الخاصة بالمؤسسات.

ـ تحقيق فائض في الميزانية بلغ % 3 من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، % 1,3 في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر بـ % 1,4 في سنة 1995، ويعود الفضل في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف عن تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية، كما تم دعم توازن الميزانية في جو يتسم بانخفاض ديون الخزينة العمومية بمقدار 75 مليار دج لدى بنك الجزائر، و 50 مليار دج لدى البنوك التجارية[79].

ـ انخفاض معدل التضخم من % 29، و % 28,8، % 18,7، % 5,7، % 5,0 خلال السنوات 1994، 1995، 1996، 1997، 1998 على التوالي[80]. إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

ـ ارتفاع الايرادات من 29.2%، الى 30% ; وإلى 32,1%، إلى % 33,3 من الناتج الداخلي الخام خلال 1994، 1995، 1996، 1997، على التوالي أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: % 31,1 ، % 29,4 ، % 28,2 ، % 30,4 خلال نفس السنوات[81].

بالإضافة إلى تحسن ميزان العمليات الجارية 1,9 مليار دولار مقابل 0,3 مليار دولار في نهاية جوان 1996، وزيادة احتياطي الصرف (الذي ارتفع إلى 6,4 مليار دولار بفضل الفائض المسجل خلال هذه الفترة والمقدرة بـ 2,2 مليار دولار[82].

ـ تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من % 82 في سنة 1993 إلى % 24 في سنة 1997، وللتذكير ففي سنة 1995 كان

إجمالي الدين الخارجي مقدر بـ 31,537 مليون دولار، و 33,561 مليون دولار في سنة 1996، و 31,222 مليون دولار في سنة 1997، و 30,473 مليون دولار في سنة 1998[83].

أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى % 25 في عام 1995، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت% 28 في عام 1998.

لقد عرفت عملية التصحيح الهيكلي للمؤسسات الصناعية أول إنجاز فعلي لها في عام 1994، حيث انتقلت 12 مؤسسة غير مستقلة إلى الاستقلالية التامة في عامي 1994 و 1995، كما تم إعداد مخططات التصحيح الداخلي لمجمل المؤسسات الصناعية، وقد باشرت السلطات المركزية بتطبيقه، غير أن فعالية هذا المخطط أجبرت السلطات على استبداله بجهاز جديد، تم وضعه إثر لقاء البنوك والمؤسسات في 1996، ويرتكز على علاقات تعاقدية فيما بينها لتمويل استغلال النشاطات الصناعية وتنميتها.

أما **بالنسبة للخوصصة**، فقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في الرسوم الرئاسي 05/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12، وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها، بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، تواصلت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في أفريل 1998، أما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998 ـ 1999 ، كما أن القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ % 54، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 30%، ومن أجل التسريع بعملية الخوصصة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات المالية والقانونية والتحضيرية منها: التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، تشجيع الترقية العقارية، إنشاء السوق المالي، حيث شملت الخوصصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي منها[84] :الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية ،الصناعة الميكانيكية ،الصناعة الكهربائية ،الصناعة الإلكترونية...الخ.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن عملية التحويل التي تمت على مستوى القاعدة الصناعية، والتي كانت محور السياسة التنموية لم تأتي صدفة أو بإرادة داخلية، وإنما جاءت نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الاستجابة لجملة المطالب المطروحة.

ساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال والتكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته، حيث واجه في السابق صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف، غير أن النتائج المحققة إثر علمية الخوصصة لم تكن في مستوى الطموحات لا سيما بعد بروز

مشاكل عديدة في ميدان التطبيق، عدم وجود سوق البورصة، وغموض القدرات المالية للمستثمرين الجزائريين، وبروز مشاكل كبيرة بالأوضاع المحاسبية وبتقويم الوحدات الموجهة للخوصصة وعقود ملكيتها[85]. إضافة إلى تخويف المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم في الجزائر.

وقد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مياد دولار خلال الفترة من 1994 إلى 1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية، وقد مست عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنه تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، ومنه على سبيل المثال فَقَدَ قطاع البناء 80 ألف عامل. وفي نهاية 1998 قدّرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دج، وتمثل هذه العملية نسبة % 50 من الناتج الداخلي الخام أو 7 أضعاف ميزانية الجهيز للدولة لنفس السنة، بالإضافة فإن سياسة تطهير المحفظة المالية للبنوك العمومية استمرت حتى بعد إنجاز برنامج التصحيح الهيكلي، حيث أن بين عامين 1988 ـ 2000، فإن تكلفة عمليات التطهير انتقلت من 1400 مليار دج إلى 2000 مليار دج.

جدول رقم (14) : عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (إلى 30 جوان 1998) :

القطاع القانوني / قطاع النشاط الاقتصادي	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفـلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	12	83	-	98
المجمـوع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الدورة العامة 12، نوفمبر 1998، ص 93.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي هو القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها وذلك بنسبة 54% من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % من المؤسسات العمومية المحلية، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية والريّ بنسبة 30 %من المؤسسات المحلية.

إن الحصيلة التي تمّ اعتمادها في السداسي الأوّل من عام 1998 تشير الى أن اجراءات حل المؤسسات شملت أكثر من 800 مؤسسة منذ 1994، وانجز عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عامل، ويضاف الى العدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم طوعا ويقدّرون بـ 50700 عامل، والعمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية بـ 100840 عامل.

أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر يبقى ضعيفا، رغم مجهودات الدولة في إحداث عدة تغيرات خاصة على النصوص القانونية كقانون النقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فلربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضا عن أن تكون سوق للاستثمار، وهذا يتأكد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15) :حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: (بالنسبة المئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة	0	12	12	15	1	05	04	07

المصدر: زغيب شهرزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 23، الجزائر، جوان 2005، ص190.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية ي سنة 1994 إلى % 1، وذلك راجع إلى الإجراءات القانونية التي لم تبين ماهية الشباك الوحيد، وما نوع الضمانات المعطاة لهؤلاء المستثمرين الأجانب .

وكما يتضح وفق المؤشر الذي يحدد مدى جذب الاستثمارات الأجنبية، والذي يتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الاستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل، ومن الصادرات العالمية، بأن الجزائر تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خارج المحروقات[86] وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (16): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 1998، وحصة بعض القطاعات.

القطـــــــاع	الحصة من الاستثمار الأجنبي
المحروقـــات	1,18 مليار دولار
الصناعة الكيميائية	160,6 مليون دولار
الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
الأشغال الكبرى	23 مليون دولار

الاستهــلاك	9,1 مليون دولار
السكـــــن	7 مليون دولار
المنـــــاجم	1 مليون دولار
الخـــدمات	0,2 مليون دولار

المصدر : زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

وبالتالي يبقى قطاع المحروقات هو المستهدف من طرف المستثمرين الأجانب، بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ظل برنامج الخوصصة.

وفق عملية سبر الآراء التي تضمنت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، وأغلبها من الدول الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا)[87] تم ترتيب أهم العوائق التي مازالت تعيق عملية الاستثمار في الجزائر وحسب التصويت كان أهمها[88]:

ـ % 42 الاستقرار السياسي، فتعاقب الحكومات يطرح إشكالية حادة في ظهور مجموعة كبيرة في التنفيذ واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالاستثمار، ويتجلى ذلك في أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة على المستثمرين المحليين والأجانب في الجزائر.

ـ % 37 السوق الموازية، بسبب وجود السوق الموازية الذي يعمل على رفع التكلفة ومن ثم يصعب الوصول إليه.

ـ % 34 الإطار التشريعي والقانوني، الذي لم يكن واضحا بشكل يسمح بالاستثمار، بل على العكس أدى إلى تفشي الرشوة، والضعف في اتخاذ التدابير والخطوات التي تسمح بأن يكون المنتج الجزائري قادرا على المنافسة وأكثر جاذبية.

ـ % 35 تشمل مشكل العقار، ومشاكل مرتبطة بالتحولات البنكية والإجراءات الجمركية، بسبب تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات في مسار الاستثمار.

أما أولويات المستثمرين من خلال سبر الآراء فتتمثل في إصلاح المنظومة البنكية ومراقبة الصرف بنسبة % 50 من الاجابات، يليه تطوير الأمن بنسبة % 26 فقط مع تخفيف الإجراءات الجمركية بنفس النسبة، وتخفيف وتسهيل الإجراءات البيروقراطية الإدارية بنسبة % 15[89].

وعليه فإن الاحصائيات للنشاط الاستثماري منذ 1993 تكشف عن مدى الازدواجية وعدم وضوح الرؤية بين الخطاب السياسي والواقع، فقيمة الاستثمارات المرصودة منذ تلط الفترة لغاية 2003 قاربت 4000

مليار دج، أي حوالي 48 مليار دولار، إلا أنه لم ينجز منها سوى نسبة تفوق % 7 تقريبا، وهذا ما يؤكد البطء السائد في إحداث تغيير على المستوى الاقتصادي.

4 ـ 4 ـ تقييم فترة الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة:

وفي إطار الاصلاحات الاقتصادية تجدر الإشارة إلى خمس نتائج معتبرة هي :

* **النتيجة المحققة الأول** :تتعلق بإعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي في 1996 ـ 1997، بحيث بلغت احتياطيات الصرف 8 ملايير دولار أمريكي في نهاية عام 1997، و8,9 مليار دولار أمريكي في مارس 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية مارس 1993[90].

لقد تطورت الديون الخارجية واحتياطات الصرف حسب الطريقة الآتية:

جدول رقم (17) : تطور الديون الخارجية واحتياطات الصرف خلال الفترة (1993 ـ 1998):

السنة / الدين	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون خارجية (مليار دولار أمريكي)	25,72	29,65	31,32	32,09	31,2	30,5
تعبئة قروض خارجية جديدة (دولار أمريكي)	5,2	3,9	1,9	–	–	–
فوائد الديون الخارجية قبل إعادة الجدولة	86 %	%	80 %	–	–	–
بعد إعادة الجدولة	–	47 %	42 %	29 %	32 %	%
الاحتياطي الخام بملايير الدولارات	1,5	2,64	2,009	4,5	8	6,7
الاحتياطي الخام خلال شهر من الواردات	1,9%	2,9 %	2 %	4,5 %	9,4 %	7.6 %

من إعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات : rapport indicateurs de l'économie algérienne 1980- 2006 .Ministère de finance, décembre 2007

ـــ عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري،(حدود السياسات الظرفية) ترجمة جربيب أم الحسن، موفه للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 37.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن جاري الديون الخارجية تطور حسب وتيرة يمكن التحكم فيها وذلك بفضل اللجوء الأكثر حذرا للقروض الخارجية الجديدة، في الوقت الذي كان فيه تشكيل احتياطات الصرف يجري بصفة مرضية.

إن تحسين الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني تتجلى أيضا من خلال تطور الميزان التجاري.

جدول رقم (18): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1993 ـ 1998)

الوحدة : (مليار دولار)

السنة / المركبات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الإجمالية	10,502	8,899	10,279	12,880	14,14	10,13
صادرات المحروقات	10,102	8,606	9,786	12,280	13,64	9,77
الصادرات خارج المحروقات	0,400	0,293	0,493	0,600	0,495	0,36
الواردات (فوب)	7,774	9,158	10,100	9,441	8,35	9,32
الواردات الغذائية	1,889	2,755	2,753	2,561	2,49	2,66
الميزان التجاري	+2,728	−0,259	+3,439	+3,439	+5,79	+839, 0
السعر المتوسط للبرميل	17,52	16,31	17,58	21,43	19,49	13,4

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

لقد تم تحقيق رقم قياسي في الفائض التجاري في عام 1997، وذلك بفضل تحسن أسعار البترول الخام في السوق العالمية، وكذا بفضل الحد من حجم الواردات.

* **النتيجة الثانية المحققة :** تخص التطهير التدريجي للأموال العمومية.

إن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية قدر بـ % 3 من المنتوج الداخلي الخام في عام 1996، مقابل عجز بلغ 9,1% في عام 1993[91]، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (19) : الأموال العمومية

السنة / المركبات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إيرادات الميزانية % المنتوج الداخلي الخام	26,9	29,2	30,0	32,1	33,3	27,4
نفقات الميزانية % المنتوج الداخلي الخام	32,8	31,1	29,4	28,2	30,4	30,9
الرصيد الإجمالي للخزينة% المنتوج الداخلي الخام	ـ 8,5	ـ 4,4	ـ 1,4	2,9	2,4	ـ 3,8
الرصيد الإجمالي للخزينة بملايير الدينارات الجزائرية	ـ 100,6	ـ 65,4	ـ 28,2	+ 75,3	+ 66,1	ـ1’108

من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: rapport indicateurs de l’économie algérienne ; op-cit.p09

لقد شهدت السنوات الأربعة 1994، 1995 ، 1996 ، 1997 ، وبلا منازع تسييرا صارما للأموال العمومية، إذ في الوقت الذي كانت فيه إيرادات الميزانية في ارتفاع، فإن النفقات العمومية كانت هي في انخفاض نوعا ما، الأمر الذي جعل بالضرورة رصيد الخزينة إيجابيا إذ تطور من (-100,6 مليار دج) في عام 1993 إلى (+75,3 مليار دج) 1996 وإلى (+66,1 مليار دج) في عام 1997.

ولقد عرف بدوره نمو الكتلة النقدية (M_2)(تحولات بالمقارنة مع بداية الفترة) تطورا بالطريقة الآتية.

جدول رقم (20): تطور الكتلة النقدية(M_2)

السنـــة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية (M_2)	21,6	15,3	10,5	16	14	18

المصدر: عبد الحميد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

لقد تم احتواء نمو الكتلة النقدية منذ 1994 حسب مقاييس مرضية، بعد أن كانت بالمفرطة مقارنة مع متطلبات الاقتصاد، وقد ساهمت في المسار التضخمي، إن النمو المتزايد للكتلة النقدية كان ناتجا عن نفقات الدولة العامة والمتمثلة خاصة في التكفل بالعجز المالي المزمن للمؤسسات العمومية.

* **النتيجة الثالثة المحققة :** لقد ساهم التسيير الصارم لكل من الميزانية والنقد في انخفاض التضخم.

جدول رقم (21) : تطور معدل التضخم في الفترة (1993 ـ 1998).

السنـــة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة التضخم %	20,5	29,0	29,8	18,5	5,7	5

المصدر: عبد الحميد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

إن التضخم انخفض فعلا، وأن مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بلغ % 7,4 في شهر مارس 1997 مقابل % 38,4 في شهر ديسمبر 1994، أما نسبة التضخم فقد انخفضت بمعدل سنوي من % 29 في عام 1994 إلى % 5,7 في عام 1997، و % 5 في نهاية ديسمبر 1998.

* **النتيجة الرابعة المحققة :** تتعلق بتحسين ظروف تمويل الاقتصاد وهي تعتمد على الحد من نسب الفائدة، وعلى توفير جو لتطهير المؤسسات العمومية والبنوك، وهكذا فإن البنوك وفي أقل من عامين قد خفضت خمس مرات على التوالي نسب الفائدة بحوالي % 35[92]، ففي سنة 1994 بلغت نسب الفوائد حدا قياسا يقدر بـ % 23 وانخفضت هذه النسبة في سنة 1997 إلى % 11، ومن جهة أخرى تم التطهير المالي للمؤسسات العمومية خاصة بفضل تغطية الخزينة لكشفها البنكي.

* **النتيجة الخامسة المحققة :** تتعلق بتحقيق نمو اقتصادي إيجابي في السنوات 1995، 1996، 1997 ، 1998، على التوالي، بعد عرقلة الركود ابتداء من سنة 1994.

جدول رقم (22): نسب نمو الناتج الداخلي الخام.

السنة النمـو	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة النمو الحقيق للنتائج الداخلي الخام %	2,1 ـ	0,9 ـ	3,8	4,1	1,1	5,1
نسبة النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	2,5 ـ	0,4 ـ	3,7	3,4	0,9 ـ	5,6

من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات: rapport indicateurs de l'économie algérienne ; op-cit.p08

بعد عشرية من الركود بدأ النمو الاقتصادي ينتعش رغم أنه ما زال غير كافيا وهشا إذ يرتكز على المحروقات والفلاحة، وهما قطاعان متجهان نحو الخارج.

وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم ضخامة الأموال المرصدة لتطهير المؤسسات العمومية من طرف الدولة، والمقدرة بحوالي 86 مليار دج، في قانون المالية لسنة 1993، ومبلغ 76 مليار دج لقانون المالية لسنة 1994، و 74 مليار دج لقانون المالية لسنة 1997، إلا أنها لم تحقق نتيجة إيجابية، ولم تحسن من الوضعية المالية لهذه المؤسسات، وهذا راجع إلى منهجية التطهير المالي التي ليس لها مبرر اقتصادي، فالمؤسسة تجد نفسها سنويا في نفس المشاكل، إذ أن الدولة الجزائرية خصصت لبرنامج التطهير من سنة 1991 إلى غاية 2001 ما يقارب 1200 مليار دج من خزينة الدولة، وهو ما يعادل % 40 من المديونية الخارجية للجزائر في تلك الفترة، والمشكل إذن يظهر في سوء التسيير، نقص خبرة وكفاءة المسيرين، وبروز ظاهرة البيروقراطية على مستوى المؤسسات، وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل.

المحور الرابع : الاقتصاد الجزائري في ظل استراتيجية الانعاش الاقتصادي

كانت الوضعية الإقتصادية للجزائر بعد 1998 تتسم بالركود، والذي غطى معظم قطاعات الإقتصادي الوطني،بالإضافة إلى الوضع الإجتماعي المتدهور، وعليه بات من الضروري التفكير قي رسم سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، متمثلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)، خاصة وأن الظروف المالية للجزائر باتت مواتية جدا جراء التحسن الذي حصل في أسعار النفط الخام سنة 2000.

كما أن الجزائر هي مطالبة بالإستمرار في هذه السياسة في المستقبل لمواجهة حاجيات ومتطلبات السكان المادية والمعنوية، وقد حاولنا من خلال هذا المبحث عرض لهذه السياسة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر، والتي مست جميع القطاعات (الإقتصادية ، والإجتماعية ....) وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ، فالمطلب الأول يتناول تطور الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 لغاية 2001، وفي المطلب الثاني سنستعرض فيه إستراتيجية الإنعاش الإقتصادي .

4 ـ 1 : الوضعية الإقتصادية للجزائر بعد 1998 إلى غاية 2001

بعدما بذلت الجزائر جهدا طويلا في سبيل تحقيق الإكتفاء الذاتي وصنع استقلالها الإقتصادي، وجدت نفسها في الأخير تخضع خضوعا شديدا كسائر بلدان العالم إلى السوق الدولية، سواءا فيما يخص مواردها أو تمويناتها، ومن بين المتغيرات الرئيسية التي يتوقف عليها ضبط حساباتها الخارجية وهي[93]:

ـ أسعار مواد الخام.

ـ أسعار الدولار (42% من المديونية الخارجية تسدد بالدولار ، وكذا صادرات المحروقات تفوتر بالدولار)

ـ أسعار المواد الغذائية وخاصة الحبوب.

فقد سجل الإقتصاد الجزائري في سنة 1999 تطورا جد مرضي إذ أن الإرتفاع في قيمة الدولار سمح للجزائر بتقليص مخزون مديونيتها بنسبة معتبرة إذ انتقل مخزونها من 2,,30 مليار دولار سنة 1998 إلى 28,315 مليار دولار في سنة 1999 وهذا لاسيما إذا قارناها بالصادرات خارج المحروقات التي تقدر بأقل من 400 مليون دولار ، كما عرفت أسعار البورصة للمواد الغذائية الرئيسية انخفاضا معتبرا في السوق الدولية في سنة 1999 حيث سجلت في سنة 1998 انخفاضا في أسعار الحبوب من -17,87% بالنسبة للقمح الصلب إلى -18,75% بالنسبة للقمح اللين، و -13,97% للذرة، و -13,90% بالنسبة للسكر، و -2,22% بالنسبة للزيت[94]، و قد بلغ إجمالي واردات الجزائر من المواد الغذائية 2,6 مليار دولار أمريكي و هذا في سنة 1999 [95]، بالإضافة فقد تواصل انخفاض نسب التضخم فمن 5% سنة 1998، لتتراجع النسب إلى

2,6%، و 0,3% خلال السنتين المتتاليتين 1999 و2000[96] ،أما في الميدان الإجتماعي، فإن الإقتصاد الوطني قد تعرض إلى أزمات متعددة الأشكال (أزمة الشغل، الفقر، و أزمة الصحة و السكن)، بغض النظر عن وضعية بعض القطاعات التي آلت إلى مستويات جد خطرة.

و في بداية الألفية الثالثة فقد تحسنت التوازنات الإقتصادية الكلية تحسنا أكبر مما كان متوقعا، سواء تعلق الأمر بالمالية العامة، أو احتياطات الصرف، أو نسبة خدمة المديونية أو مستوى التضخم، فإن النتائج المحققة تبعث على الثقة في إمكانيات عودة الإقتصاد الوطني إلى وضعه الطبيعي و المستقر. ففي السداسي الثاني لسنة 2000 بقيت أسعار النفط الخام مرتفعة مما كان له إنعكاسا إيجابيا على جميع المؤشرات المالية، بحيث تم تحقيق فائض إجمالي في الميزان التجاري قدره 11,14 مليار دولار.

و مع بقاء أسعار النفط الخام في مستوى 28,7 دولار للبرميل[97] سمح بإعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت 11, 9 مليار دولار مقابل 4,4 مليار دولار في سنة1999[98] ، وانخفضت حجم الديون الخارجية بشكل ملحوظ حيث انتقل من 28,315مليار دولار في سنة 1999 إلى 25.261 مليار دولار في سنة 2000، كما انخفضت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى 19,80 %[99] لنفس السنة، بالإضافة إلى نفقات الميزانية فقد بلغت 1178,1 مليار دينار، وكشفت عن زيادة في نفقات التجهيز بنسبة 72,19% بالنسبة لسنة 1999، وكما تجدر الإشارة إلى أن التوسع النقدي سجل زيادة معتدلة قدرها 21%[100] .

أما بالنسبة للحساب الجاري فقد سجل عجزا قدره 980 مليون دولار في سنة 1998، وتوازنا في سنة 1999 حقق فائضا معتبرا قدره 9,9 مليار دولار، إذ أن هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية يعزز ميزان المدفوعات. وفيما يخص الصادرات ينبغي التأكيد على إرتفاع الصادرات خارج المحروقات والتي انتقل حجمها من 410 مليون دولار سنة 1999 إلى 630 مليون دولار في سنة 2000، وقد اختتمت هذه السنة بتعزيز معتبر للتوازنات الإقتصادية الكلية ناتج عن انخفاض كبير في التضخم وإرتفاع محسوس في احتياطات الصرف، فهذه النتائج الايجابية متوقفة على أسعار البترول الخام بحيث تتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعار النفط، وبالتالي أصبحت الوضعية الخارجية عنصرا هاما في استقرار الإقتصاد الكلي لاسيما وأن خدمة المديونية الخارجية التي كانت تقدر بنسبة 47% في 1998، و 39% في سنة 1999 قد انخفضت إلى 19,8% في سنة 2000 [101] ،والجدول أدناه يبين مثل هذه التطورات في المتغيرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2001).

جدول رقم (23): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الفترة (1998-2001).

(بالنسبة المئوية)

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	1998	1999	2000	2001
	5,1	3,2	2,2	2,1
الناتج الداخلي الخام	27,4	29,4	27,3	32,9
إيرادات الميزانية /الناتج الداخلي الخام	30,9	29,7	28,6	31,3
نفقات الميزانية / الناتج الداخلي الخام	-3,8	-0,5	-1,3	1,3
رصيد الإجمالي للخزينة/الناتج الداخلي	5,0	2,6	0,3	4,2
الخام	4,95	2,64	0,34	4,23
التضخم	63,2	58,3	46,1	41,3
مؤشر الأسعار للاستهلاك				
المديونية الخارجية / الناتج الداخلي الخام				

من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات تقرير(Rapport, Indicateur de l'économie Algérienne , op, cit, p 8,9,49,50)

لعل من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها إنطلاقا من هذا الجدول أن كل المعدلات ظهرت بمقادير موجبة خلال السنوات الأربع ، مما يدل على تحسن الوضعية الإقتصادية بالنسبة للجزائر انطلاقا من سنة 1998.

4 ـ 2 : إستراتيجية الإنعاش الإقتصادي

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل إسترجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الإقتصاد الوطني من الإندماج في الإقتصاد العالمي، لكن نتائج هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المرغوب فيها من تحسين أداء إنتاجية الهياكل الإقتصادية، وكذا تحسين من مستوى المعيشي للسكان،وبالتالي ركزت الحكومة العمل وفقا لتكثيف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية وتحرير الإقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة[102]

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الانتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الإدخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فان رسم إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات العامة لإطار التسيير، وإصلاحات هياكل الإقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك إقتصادنا على المستوى الجغرافي والإجتماعي، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح أثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل[103]

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي تعتمد على مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب.

4 ـ 3 : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 ،مضمونه وإنجازاته العملية :

يعتبر برنامج الإنعاش الإقتصادي من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسة الإقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية، فتنمية بلادنا لا تنحصر فقط في المجال الإقتصادي بل إنها تشكل كلا متكاملا تندرج ضمنه كافة الأوجه الأخرى للحياة اليومية (الاجتماعية)، والتي بدونها يكون كل عمل تنموي مآله عدم الفاعلية والفشل.

فتحت ضغط الظروف الإقتصادية الصعبة، أعلنت الحكومة سنة 2001الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001–2004)، وهو في جوهره برنامج للإنعاش الإجتماعي[104] مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف برنامج الإنعاش الإقتصادي وهو برنامج إنفاق رأسمالي على إنفاق مبلغ إجمالي قدره 525 مليار دينار جزائري (نحو 13%من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000) خلال الفترة الممتدة على (2001–2004)،بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية [105].

وقد حولت الزيادة في الإنفاق العام نسبة 9,9% من الفائض المالي من إجمالي الناتج المحلي عام 2000 إلى عجز في إجمالي المحلي بنسبة 1,3% عام 2002، بما يعكس إنفاقا أكبر ولكنه يعكس أيضا انخفاضا في عائدات المحروقات في عام 2001 و2002.

يرتكز برنامج الإنعاش الإقتصادي على المحاور الآتية[106] :

. إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج، الذي يعد أساس إنشاء الثروة .

. تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

. سياسة النفقات العمومية التي تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

وهذا البرنامج يدخل ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الإقتصادي حيث تهدف إلى تحريك النشاط الإقتصادي بعدما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وذلك عن طريق عجز الميزانية (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الإستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور للتأثير على الإستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الإستهلاك والحفاظ على مستوى منخفض للتضخم، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر ردا على عدم فعالية السوق باعتباره داعما للنمو إذ يؤكد أن الدولة تبقى هي الفاعل الرئيسي التنمية في المرحلة الإنتقالية [107].

غير أنه لكي يحقق هذا البرنامج هدفه الكامل المتمثل في إنعاش الإقتصاد الوطني عليه أن يحدد تدابير ملائمة فيما يخص الضغوط الهيكلية التي يواجهها الإقتصاد وأن يمس على الخصوص الأنشطة والقطاعات التي تتوفر على إمكانيات إنتاجية.

من بين معايير اختيار الأنشطة والمشاريع في هذا البرنامج هي كما يلي [108]:

1- إتمام عمليات قيد التنفيذ.

2- إعادة التأهيل وصيانة البنى التحتية.

3- مستوى نضج المشاريع.

4- وفرة الوسائل والقدرة على انجاز المشاريع خاصة الوطنية منها.

5- عمليات جديدة تحقق أهداف البرنامج وجاهزة للانطلاقة.

اولا : مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي : في هذا الصدد سنعرض **محتوى** البرنامج على مختلف القطاعات:

1 : دعم الأنشطة الإنتاجية:

1-1- الزراعة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA 2000-2002)، حيث جاء هذا المخطط ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت، وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع

الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الإعتبار لبعده الإقتصادي لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطور بإستمرار.

فالمخطط الوطني الفلاحي يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الإقتصادي الحر و المسؤول عن اختياراته، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة أو الحث على الإستثمار [109].

فباقتراح طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة و المسؤولة للمزارعين، وعلى استعمال ملائم لأدوات المساعدة والحث على الإستثمار، وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع، فأدوات المساعدة هذه وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة التأمين والدولة.

إن النتائج الواعدة للحركة المسجلة ميدانيا بارزة حيث أمكن تحقيق إنعاش فعلي للاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية (حوالي 200000مشروع استثماري تم إطلاقها).وللنمو الفلاحي 8% كمعدل سنوي للفترة الممتدة 2000-2003 [110] ، ولكن لا يمكن لهذه النتائج المحققة أن تخفي النقائص المتعلقة أساسا بصعوبة الوصول إلى كل الفلاحين (خاصة الفلاحين الصغار الذين يعيشون في مناطق معزولة ومهمشة).وانبثاق ديناميكية مفيدة للفضاءات الريفية في مجموعها، لقد دفع المخطط بديناميكية لا يمكن أن تبقى على حالها حتى نتفادى تآكل الجهود التي بذلت لإنعاش الاستثمار الفلاحي، وقد تبين أيضا أنه من الملائم توسيع إجراءاته لتندرج في سياق ديناميكية حركية أوسع للتنمية الفلاحية والريفية.

وفي الأخير يمكن القول بان دعم هذا البرنامج هدفه توسيع نطاق الإنتاج الزراعي بما في ذلك تركيبة الصادرات، وتثبيت سكان الريف، والمساهمة في مكافحة الفقر والحرمان في المناطق الريفية.

وإجراءات الدعم هذه تتمحور حول [111]:

تكثيف الإنتاج الزراعي، ويشمل بذلك كل من المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك، وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

1- إعادة تمويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف.

2- حماية الأحواض والمصبات، وتوسيع في مناصب الشغل الريفي.

3- توسيع المناطق الرعوية، وحماية النظام البيئي الرعوي وتحسين إمدادات العلف، وزيادة دخل السكان المحليين.

4- مكافحة الفقر والتهميش، وذلك عن طريق اختيار المشاريع ذات تنمية جماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقدرت تكلفة هذا البرنامج بـ **65** مليار دينار جزائري [112] .

2-1- الصيد والموارد المائية:

بالرغم من إمكاناته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري إذ يمكن القول أن الصيد البحري ثروة لم يستغل بكفاية فالبرامج المختارة في هذا المجال تركز على دعم المنبع (البناء، تصليح وصيانة البحرية ...الخ). والمصب (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...الخ) للأنشطة الإنتاجية.

هذا البرنامج إنجازه يتطلب بالضرورة توفر إجراءات تأسيسية وهيكلية للمتابعة، تتمثل بالخصوص في الأتي:

. توفير الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)

. إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، وذلك بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA).الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

. إدخال إجراءات جبائية، وشبه جبائية، وجمركية من أجل دعم نشاط المتعاملين.

. معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، وأوربا الوسطى والشرقية (0,2) (CEE مليار دج).

وقد قدرت تكلفة دعم هذا البرنامج بـ**9,5** مليار دج.

2 : التنمية المحلية والبشرية:

2-1- التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح والمقدر بـ **113**مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان [113] ،وهو عنصر أساسي لدعم الإنعاش الإقتصادي عبر كامل التراب الوطني.

ويتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية ((PCD أغلبيتها موجهة لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

إن المشاريع المتعلقة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) والماء (AEP، التطهير) والمحيط. وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية للإتصال، كلها تشجع على استقرار أو عودة السكان ولا سيما في المناطق المتضرر من الإرهاب.

البرنامج يستجيب لحاجات ملموسة والمعبر عنها في مشاريع للتنمية المستدامة على المستوى المحلي.
وفي النهاية يمكن القول بأن هذا البرنامج يسعى إلى إعادة تأهيل مناطق الوطن بأكملها وتطويرها من خلال توفير الوسائل اللازمة لتحقيق التقدم الإقتصادي.

2-2- التشغيل والحماية الإجتماعية:

إن البرنامج المقترح للفترة 2001-2004 في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية تطلب ميزانية مقدرة بـ **16** مليار دج[114]، ويخص هذا الأخير برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة، فمن شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000منصب شغل دائم بالنسبة إلى تلك الفترة وخلق22000مناصب إضافية سنويا وهذا في المتوسط بتكلفة قدرها7 ملايير دج. وأما فيما يتعلق بالنشاط الإجتماعي فيتعلق الأمر هنا بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (الفئة الهشة) بتكلفة 3مليار دج، إعادة تأهيل المؤسسات المخوصصة (3 مليار دج)، واقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المعزولة والفقيرة (0,7 ملايير دج)، وأخيرا 3ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

3 : تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ210,5 مليار دج، ويتشكل هذا البرنامج من ثلاث جوانب : التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة تنشيط المناطق الريفية والجبلية ، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

3-1- التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار المعيشي للسكان في المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، ومحاولة وقف الهجرة الجماعية التي تهدد المناطق الريفية. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي [115]:

- البنى التحتية للموارد المائية: ويتركز على 09 مشاريع بتكلفة إجمالية 31,3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية: ويركز على 07 مشاريع بتكلفة إجمالية 54,6 مليار دج.
- الأشغال العمومية: ويشمل على 25 مشروع بتكلفة إجمالية 45,3 مليار دج.
- تامين نقاط الدخول إلى الموانئ والمطارات، بتكلفة تقدر بـ1,7 مليار دج.
- الإتصالات السلكية واللاسلكية: مشروع حظيرة تكنولوجيا للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع مقدرة بـ 10 مليار دج.
-

3-2- تنشيط المناطق الريفية والجبلية، والهضاب العليا والواحات:

ينص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. ويقدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بـ 67,6 مليار دج[116] موزع كالتالي:

- البيئة (المحيط) ..... 6,1 مليار دج.
- الطاقة ..... 16,8 مليار دج.
- الفلاحة ..... 9,1 مليار دج.
- السكن ..... 35,6 مليار دج.

4 : تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ **90,3** مليار دج ، وقد تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (المنشآت الصحية والتعليمية) كما يعزز البرنامج الإمكانيات العلمية والتقنية التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي ...الخ[117] يتوزع هذا البرنامج على الشكل الآتي [118]:

- التربية الوطنية ..... 27 مليار دج.
- التكوين المهني ..... 9,5 مليار دج.
- التعليم العالي ..... 18,9 مليار دج.
- البحث العلمي ..... 12,38 مليار دج.
- الصحة والسكان ..... 14,7 مليار دج.
- شباب ورياضة ..... 4 ملايير دج.
- الثقافة الاتصال ..... 2,3 مليار دج.
- الشؤون الدينية..... 1,5 مليار دج.

إن المشاريع المدرجة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم تنفيذها حسب الإجراءات والقوانين المعمول بها فيما يخص نفقات التجهيز، والجدول التالي يبين لنا تطور نفقات التجهيز لبعض القطاعات.

جدول رقم (24): نفقات التجهيز (2000- 2003) (مليار دج)

السنوات / القطاعات	2000	2001	2002	2003	التغير % (2003/2000)
الري	34,4	38,2	75,4	77,0	124
الصحة	6,8	7,3	16,9	18,8	176
السكن	69,5	78,0	88,9	92,0	32
التربية	22.9	30.0	32,6	35,6	55

المصدر: مجلس الأمة، الفكر البرلماني، الجزائر، ديسمبر2004، ص 183.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نفقات التجهيز خاصة من سنة 2001وهذا الإرتفاع مرتبط بتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي على وجه الخصوص في قطاعات الري الصحة والسكن والتربية.

إن الطابع المميز لبرنامج الإنعاش الإقتصادي دفع بالسلطات إلى إيجاد هيئة لمتابعة انجاز هذه المشاريع في أحسن الظروف، وفي هذا الإطار تم تنصيب مندوبا مكلفا بالإنعاش الإقتصادي مهمته جمع كل المعلومات الخاصة بهذه المشاريع والصادرة من الولايات والوزارات.

فقد قام كل الوزراء والولاة بتنصيب لجان قطاعية ولائية وذلك لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج، وعلى مستوى كل ولاية توجد لجنة مكونة من مدراء الجهاز التنفيذي للولاية تجتمع كل أسبوع لدراسة وضعية تقدم الأشغال في مختلف المشاريع، أما الوزراء فقد أسندت إليهم مهمة متابعة دورية لانجاز المشاريع في ولايتين أو ثلاث ولايات، مع إجراء زيارات تفقدية لمعاينة الوضع.

يمكن القول بأن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي هو برنامج لـ 16063 مشروع موزع كالأتي:

جدول رقم (25): عدد المشاريع المبرمجة في البرنامج.

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4,386
السكن والعمران	2,448
الأشغال العمومية	1,868
الفلاحة	1,596
البنى التحتية للشباب	1134

التعليم	1046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
TUPHIMO والبنى التحية للإدارة	982
التعليم العالي البحث العلمي	149
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16063

.Source : Bilan du programme de soutien de relance économique, op-cit, p 2,3

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج عمدت الدولة على [119]:

. وضع إطار ملائم للعمل.

. تعليمات من قبل رئيس الجمهورية.

. توجيهات من قبل رئيس الجمهورية.

. إنشاء لجان للمتابعة على مستوى الولايات.

. زيارات دورية للمتابعة وتقييم المشاريع.

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار جزائري يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الأتي:

جدول رقم (26): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج بمليار دج					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	2004		
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	3,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر:تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، مرجع سبق ذكره، ص 139.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها ضمن البرنامج إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

ومن خلال الجدول التالي نبين نوع طبيعة المشاريع التي تدخل ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي.

جدول رقم (27): مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حسب طبيعة المشروع ومجال التدخل.

مجال التدخل	طبيعة المشاريع	نمط التسيير	نسبة الإستكمال	ملاحظات
الفلاحة	غرس، تشجير، ري، تنمية، تحسين الأنظمة.			
المياه	- تجديد شبكة التزويد بمياه الشرب و توسيعها.	غير ممركزة	70الى80%	
	- انجاز، تجديد و إعادة التهيئة.	ممركزة	ضعيفة جدا	صعوبات تعبئة القروض الخارجية

الأشغال العمومية	– تحديث شبكات الطرقات. – صيانة الطرق. – انجاز المنشات الفنية وموانئ الصيد البحري.	مختلطة	متوسط النسبة 63%	تتعلق هذه العملية بغالبية أشغال الصيانة و التدعيم و التحديث
النقل	– الربط بالسكك الحديدية – التجهيز بالكهرباء	مختلطة	0%	قلة القروض الخارجية و غياب وسائل الانجاز
البريد و المواصلات	– إنشاء المراكز الهاتفية – تزويد المحطات بالنظام الرقمي – اقتناء المحطات – انجاز مراكز "الانتيرنيت" – تجديد مكاتب البريد		نسبة 56% للمنشات	لا تزال المشاريع في طور الدارسة أو الانطلاق
السكن و العمران	– سكنات البيع بالإيجار		42% (في المتوسط)	
	– التحسين الحضري		60%	
الطاقة	– انجاز محطات البروبان – الكابل الكهربائي – اقتناء شاحنات صهريج – توصيل الأحياء		100%– 79%– في طور الانطلاق– 82%–	
التعليم العالي	– انجاز المقاعد البيداغوجية		44%– 76%–	

	– التجهيز البيداغوجي – اقتناء المعدات و العقارات		%100–	
التربية و التكوين	– انجاز المنشات القاعدية – إعادة التهيئة	غير ممركزة	من 10الى 95%	
	– التجهيز	ممركزة	%100	
تطوير المنشآت القاعدية، الرياضية و الثقافية	– انجاز المنشات القاعدية – إعادة تهيئة المنشات القاعدية	غير ممركزة	من 50الى 70% 96%	في إطار البرنامج الممركز تم التكليف بعملية نزع الاميانت بالقاعة البيضاوية. 7/5 (la coupole) من قيد الإنجاز
الصحة و الحماية الاجتماعية	– انجاز المنشآت القاعدية الصحية – انجاز المنشآت القاعدية الاجتماعية	غير ممركزة	متقدمة	مشروع تهيئة مركز ميلة قيد الاستكمال
	– اقتناء السيارات النفعية	ممركزة	%100	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة 22، ص ،24،25.

نلاحظ من الجدول أعلاه بان مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يضم جميع قطاعات الإقتصاد الوطني بما فيه الفلاحة، الأشغال العمومية، النقل، الطاقة، السكن والعمران، الصحة...الخ، وكل قطاع يحتوي على انجازات أو مشاريع مختلفة قصد ترقيته، وتحقيق معدلات إيجابية فيه.

- مساهمة المشاريع من اجل الإنعاش:

تعتبر مشاركة المؤسسة الجزائرية في إنجاز مختلف المشاريع شرطا لإنجاح برنامج الإنعاش الإقتصادي، علما بأن حجم الاستثمارات يجب أن تستفيد منه بالدرجة الأولى القدرات غير المستعملة، أو المستعملة بصفة جزئية بسبب مرحلة الركود الطويل الذي عرفته بلادنا، وفي القريب العاجل سيكون مصدرا لإستثمارات جديدة في قطاع الإنتاج.

ومن أجل تعزيز هدف الإنعاش وترقية الإنتاج الوطني، ينبغي تحفيز المهن المعنية بإنجاز المشاريع العمومية بإعطاء المؤسسات مدة كافية من اجل تنظيم وتحضيز نفسها قبل الإعلان عن المناقصات.

- السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي:

بغية تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي قد يتطلب تجنيد موارد هامة من أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب عليه تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الأتي:

جدول رقم (28): السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

الوحدة ملياردج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7		2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,3	0,05			0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

Source : programme de soutien à la relance économique, à ppui aux réformes, op- cit, p 05.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج تمت عدة تغييرات من اجل جعل المحيط الإقتصادي يتلاءم مع الإقتصاد العالمي، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتبني

مجموعة من السياسات لمرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وغايتها في ذلك هو تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط الإنجاز الفعالة للاستثمارات المقررة.

وهكذا فان الضغوط المرتبطة بالسوق وبالوضعية المالية، وبعلاقات المؤسسات مع بنوكها، وبالسياسة النقدية وبتسيير المؤسسات، أو مجرد عدم تماسك الإدارات الإقتصادية يمكن إزالتها، ومن ثم تحسين مردودية مؤسساتنا وإنعاش دائم للنمو بصفة محسوسة[120].

ثانيا : إنجازات برنامج الإنعاش الإقتصادي في الواقع العملي:

لقد ساعدت وفرة الموارد المالية على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في الفترة 2001-2004 في أحسن الظروف، بحيث قدر الغلاف المالي الإجمالي له بـ 525 مليار دج، منها 380 مليار دج في إطار مرحلة التنفيذ الأولى المتعلقة بالفترة 2001-2002، أي نسبة توظيف للقروض تقارب 72,38% .

وقد تمت تعبئة هذه القروض وتوزيعها كالتالي[121]:

- 79,6 مليار دج بمقتضى النشاطات الإنتاجية، أي نسبة 20,54% .
- 93,5 مليار دج بمقتضى إنشاء شبكة المنشآت القاعدية، أي نسبة 24,12% .
- 19,1 مليار دج بمقتضى البيئة وحماية المحيط، أي نسبة 4,92% .
- 84.5 مليار دج بمقتضى الموارد البشرية، أي نسبة 21,80% .
- 8,6 مليار دج بمقتضى المنشآت القاعدية الإدارية، أي نسبة 2,21% .
- 102,2 مليار دج بمقتضى تحسين ظروف المعيشة، أي نسبة 26,37% .

وقد تم إحصاء 9904 مشروع مسجل بمقتضى هذا البرنامج للفترة 2001-2002 والحصة الأكبر من هذه المشاريع تتعلق بالجانب غير الممركز الذي حقق نجاحا كبيرا من حيث الإستكمال بالمقارنة بالجانب الخاص بالبرنامج المركز، ومن أصل 9904 مشروع مدرج لنفس الفترة تم تسجيل[122] :

- 4997 مشروع منجز.
- 3827مشروع قيد الاستكمال.
- 1080مشروع في طور الإنطلاق. وبالإضافة إلى ما سبق تم[123]:

1- إنشاء 457.431 منصب شغل في مجالات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والسكن منها 22.141 منصب شغل دائم.

2- الحد من آجال وتكاليف انجاز المشاريع بفضل ترتيبات التأطير

3- إشراك ما يقارب 22.400 مؤسسة معظمها خاصة في جهود الإستثمار.

4- تلبية الحاجات الأساسية للسكان المقدر عددهم في المتوسط بـ2.578.800ساكن.

5- تسهيل مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تهيئة مناطق النشاط الصناعي.

6- إسهام المتعامل الخاص في انجاز المشاريع الاقتصادية في كل ولايات الوطن

7- تطوير قطاع البناء والنشاط الفلاحي.

8- إستغلال الوعاء العقاري (3.500.000م^2) للمؤسسات المحلة.

وفي نهاية ديسمبر 2003 فإن نسبة المشاريع المنفذة من 16063 مشروع المذكر سالفا هي[124]:

- 11811 مشروع منجز(73%)
- 4093مشروع في طور الإنجاز(26%)
- 159 مشروع في طور الإنطلاق(1%)

أما بالنسبة لنتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي المحققة على مستوى كل القطاعات فسنتطرق إليها كالأتي:

أ ـ في مجال الأنشطة الإنتاجية:

في هذا المجال كانت عدد المشاريع تقدر بـ1668، مشروع بالنسبة لكل من قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري، و59 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة ففي أواخر ديسمبر 2003نلاحظ ما يلي:

- **الزراعة:**
- خلق 330000منصب شغل [125].
- غرس 3ملايين شجرة نخيل، توسيع المساحات الزراعية (127000 هكتار بالنسبة لأنواع الفاكهة،و38000 هكتار بالنسبة للكروم فقط).

- تمديد المساحات المروية على 11000 هكتار، الري بالتنقيط على 75000 هكتار.

- توسع من قدرات التخزين والتحويل للمنتجات الزراعية (590000م^3 للتبريد، وإنشاء 140ملبنة، و 120مصنع للزيت).

- تنمية وتطوير المزارع الصغيرة (أكثر من 4 ملايين وحدة زراعية، 456000 خلية).

- تعبئة 120 مليون م^3 من المياه (انجاز 30 بما فيها السدود الصغيرة والخزانات...).

- الصيد البحري:

- خلق 100000 منصب عمل دائم [126].

- شراء 63 سفينة صيد من الحجم الكبير و81 سفينة من الحجم الصغير، وإنشاء 40 حرفة بسيطة، وإنشاء 8 شبكات للتبريد، ومخبر واحد و45 مشروع للتجهيزات.

- تنفيذ 17 مشروع بالنسبة لتربية المائيات أو الأسماك.

- الصناعة:

- إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و5 مناطق للأنشطة.

- تحسين من مستوى 38 وحدة صناعية.

ب- حماية المحيط والبيئة:

- حماية السهوب:

- حماية 2.5 مليون هكتار من المناطق السهبية.

- تشجير 60000 هكتار بالنسبة للمناطق الرعوية.

- حماية الأحواض المائية:

- إنجاز 13000 هكتار من التشجير و1100كم من أحزمة حماية من الرياح.

- إصلاح 6100 هكتار من الأراضي.

- فتح 2360كلم من الطرق.

- البيئة ومحيط السكن:

- إنجاز 30 مركز للنفايات.

- تهيئة المرافق الصحية لـ5 مدن ساحلية...

ج – البنى التحتية:

لقد خصص برنامج الإنعاش الإقتصادي 35 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية أي ما يقارب (10%)[127] بالإضافة إلى الغلاف المالي الذي يتحصل عليه هذا القطاع بعنوان قانون المالية، وتم إدراج في هذا القطاع الطرقات والطرق السريعة والمطارات والشواطئ والموانئ ضمن ديناميكية إعادة الاستثمار العام، وتحصل على مكانة جيدة في البرامج التنموية التي سطرتها السلطات العمومية.

وقد كانت حصيلة المنشآت القاعدية الموجهة للنقل خلال الفترة الممتدة مابين سبتمبر 2001 وديسمبر 2003 كالأتي[128] :

– شبكة الطرق والطرق السريعة:

– عصرنة حوالي 1600كلم من الطرق الوطنية.

– إنجاز حوالي 138 منشأة (جسور، وممرات أرضية).

– إنجاز حوالي 2250 كلم من الطرقات الوطنية و4600كلم من الطرق.

– إصلاح مهبط كل من مطار قسنطينة وجانت وتوقرت.

– إنجاز3موانئ للصيد (سلامندر، وتيغزيرت، والمرسى).

حماية شواطئ بجاية، الجزائر، زرلداة، بومرداس وشرشال.

– شبكة السكك الحديدية:

– الشروع في تطبيق برنامج 600 كلم من السكك الحديدية (أم البواقي / تبسة، مشرية/ بشار، داموش/مشرية).

– 3 مشاريع رئيسية (السانية/أرزيو، تيزي وزو/واد عيسى، وإيصال مناطق العاصمة بالشبكة الكهربائية)، وقد تم انجاز 30 كلم من هذا المشروع.

– الإتصالات والتكنولوجية الحديثة[129] :

إنجاز حضيرة التكنولوجيا الحديثة والإعلام والإتصال بسيدي عبد الله (المدينة الجديدة).

– إنجاز المحطات الأرضية لكل من تيميمون وبرج باجي مختار، وعين قزام، تين زواتين، وبرج الحواس، ورقلة وبشار وإدخال إليها نظام التحويل الرقمي.

د – الموارد البشرية:

– التعليم والتكوين المهني:

– إعادة تأهيل 5170 مدرسة للتعليم والتكوين المهني.

- إنجاز 53 مؤسسة للتعليم الثانوي و55 مدرسة، 75 مدرسة داخلية، 3600مقعد بيداغوجي...الخ.

- تجهيز المقاعد البيداغوجية بأجهزة الإعلام الآلي...

- التعليم العالي والبحث العلمي:

- إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و30500سرير [130].

- تجهيز 84000 مقعد بيداغوجي و3800 سرير.

- إقتناء 1000 جهاز للإعلام الآلي والربط بشبكة الأنترنيت.

- البدء في انجاز 10 مشاريع للبحث في ميدان التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال، وهذا في ميدان الساتيليت و إنشاء مراكز جديدة.

- الصحة والحماية الاجتماعية [131] :

- إعادة تأهيل 90 مستشفى و127 عيادة، 142 مركز للصحة، 129 غرف للعلاج، 33 مركز للتعليم الطبي، 22 مركز لإعادة التأهيل...الخ.

- إنهاء من إنجاز مستشفى وهران والشلف، والبدء في بناء 2 مستشفى لكل من ولاية سطيف وخنشلة، ومركزين المضادة للأمراض السرطانية في كل من عنابة و ورقلة.

- إنجاز 11 مركز طبي و221 غرف للعلاج، و6 مراكز للخدمات الإستعجالية.

- إقتناء 67 سيارة للإسعاف و112 حافلة صغيرة لمصلحة العلاج المتخصصة.

- الشباب والثقافة:

- إعادة تأهيل 2259 مرفق ثقافي ورياضي.

- بناء 263 ملعب، 59 دار للشباب، 5 دار للثقافة، و45 مركز للثقافة و26 مكتبة ...الخ.

هـ- تحسين شروط البيئة المعشية:

في هذا المجال تم تسجيل 6929 مشروع.

- السكن والتخطيط الحضري:

- إنجاز أكثر من 49000 سكن اجتماعي، والإيجار والبيع...

ـ مياه الشرب والمرافق الصحية:

في سنة 2004 تجسدت السياسة الجديدة للمياه من خلال انجاز9 سدود و19 حوض مائي، و393 بئر و8 محطات تصفية و 284 خزان للمياه و 1322 عملية تزويد بمياه الشرب و 825 عملية تطهير [132] .

وقد تم إنشاء 8000 منصب شغل لنفس السنة، وفيما يتعلق بالإنتاج سجلت سنة 2004 إنتاج إجمالي قدره 2.6مليار م^3، منها 1.8 مليار م^3 من الآبار العميقة، وعلى صعيد تلبية الحاجيات، تم تخفيض 1.5 مليار م^3 للتزويد بمياه الشرب في حين تستغل 1.1 مليار م^3 في مجال الري، وقد بلغت نسبة تغطية الحاجيات بالنسبة للتموين بمياه الشرب 67% و30% ، التزويد بمياه الشرب في الوسطين الحضري الريفي على التوالي 95% و85 % [133] .

- إنجاز 1640 كلم شبكة من مياه الصرف الصحي.

- **الطاقة والغاز والكهرباء:**

- ربط 273130 منزل بشبكة توزيع الغاز و76613 منزل بشبكة كهرباء الريف [134].

- إنجاز 5 محطات لغاز البروبان في كل من بشار، الواد، قصر الشلالة، المنيعة و قرارة.

- **البريد والمواصلات:**

- إنجاز 818 مركز للهاتف و 316673 خط.

- تجديد مكاتب البريد وإنجاز 145 وكالة بريدية... .

4 ـ 4 : أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على التشغيل والبطالة:

إن مساهمة مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ إنطلاقه سنة 2001، إلى نهاية 2004 بحيث سمح بإنشاء 728666 منصب شغل منها 457500 منصب دائم (أي 63%) و271166 منصب مؤقت (أي 37%)[135]. وقد ساهمت في إنشائها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، أساسا المؤسسات الخاصة (96%) التي تنجز 16698 مشروعا.

و حتى السداسي الأول من سنة 2004، بلغت مناصب الشغل الجديدة 98700 منصبا منها 50200 منصب دائم (أي 51%)، و 39500 منصب مؤقت (أي 49%)، كما أن توزيع حصة "المناصب الجديدة لكل 1000 ساكن" حسب المناطق، يبرز حركية شديدة في منطقة الجنوب (40 منصب شغل لكل 1000 ساكن)، تليها منطقة الهضاب العليا (27,6 منصب شغل لكل 1000 ساكن)، وتتراوح هذه الحصة ما بين 10,9 منصب لكل1000 ساكن في ولاية وهران، و125 منصب لكل ألف في ولاية تندوف، ومن حيث

الأرقام فقد سجلت ولاية الجزائر العاصمة أهم عدد من المناصب الجديدة (50,918 منصب شغل)، وسجل أضعف عدد بولاية تندوف (3381 منصب شغل)[136].

إن هذا التوزيع يترجم حرص السلطات العمومية على تخفيف الفوارق الجهوية كما جاء في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

والجدول التالي يبين لنا نسبة الغلاف المالي للمشاريع المنجزة، والرامية إلى إنعاش الجانب الإجتماعي وهذا من خلال القطاعات المتعلقة بالموارد البشرية والحماية الإجتماعية.

جدول رقم (29): المشاريع الرامية إلى إنعاش الجانب الإجتماعي.

الغلاف المالي (مليون دولار)	المشاريع
أكثر من 13	– مياه الشرب والمرافق الصحية.
أكثر من 13	– السكن والتنمية الحضرية .
أكثر من 10	– فك العزلة.
أكثر من 7	– الصحة والحماية الإجتماعية.
أكثر من 7	– الشباب.
أكثر من 6	البيئة.
أكثر من 3	– الإتصالات السلكية واللاسلكية .
أكثر من 2	– التكوين المهني والتعليم العالي.
تقريبا 2	– الطاقة والغاز والكهرباء.
أكثر من 2	– التجهيزات الإدارية.
أكثر من 1	– الثقافة.

من إعداد الباحثة، اعتمادا على المعطيات من:

(bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001, à décembre 2003).

وفيما يخص توزيع الرواتب و المداخيل و التحويلات فإن النقاش يدور حول أهمية تأهيل اليد العاملة الوطنية بالنظر إلى مستوى إنتاجيتها، ذلك أن هذا الإنشغال يعتبر أساس تحليل المداخيل والأسعار.

و غالبا ما يسبب هذا التوزيع تمركز المداخيل على حساب العوامل الأساسية للنشاط الإقتصادي، و من أجل التخفيف من هذه الوضعية فإن عملية الضبط تتجه نحو الربط بين الأجر و الإنتاجية، و التي من شأنها تحقيق توزيع أحسن للدخل الوطني في إطار الإستقرار و التماسك الإجتماعي.

فقد بلغ الدخل الخام للأسر سنة 2004 مبلغ 3330 مليار دج أي بزيادة قدرها 9% من حيث الحجم، و يتوزع هذا الدخل كما يلي [137] :

- كتلة الأجور 36,91%
- دخل أصحاب المهن الحرة 39,94%
- التحويلات 23,15%

أما فيما يخص الأجور فإن عمال الإدارة، و العمال في الأنشطة الإقتصادية غير الفلاحية يستحوذون على حوالي 96% من الأجور أما الباقي فيعود إلى عمال الفلاحة، من جهة أخرى فإن حوالي 40% من الدخل الإجمالي يعود إلى عمال المهن الحرة، و كما استفاد المستقلون الزراعيون خارج قطاع الشؤون العقارية من حوالي 58%.

و على صعيد أخر فإن الأجراء الفلاحين يستفيدون من 4% من كتلة الأجور بينما أجور الوظيف العمومي التي تمثل 48,8% تكاد تكون مطابقة للأجور التي يدفعها القطاع الإقتصادي بما فيه العام و الخاص و اللذان يمثلان نسبة 47%.

يمكن تبرير أهمية كتلة أجور الوظيف العمومي بعدد المستخدمين في هذا القطاع و البالغ 1,5 مليون، و فضلا عن ذلك فان كتلة الأجور في هذا القطاع قد ارتفعت نتيجة للزيادات المختلفة خاصة رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، و بالمقابل فان الأجور في القطاع الإقتصادي يبدو أنها دون المستوى المطلوب بسبب إنتشار العمل في القطاع الموازي.

و عليه فان اختيار سياسة المداخيل بالتطابق مع النشاطات الوطنية المنتجة خارج المحروقات ضروري للحفاظ على الربط بين الأجور والمردودية، حيث الإنعكاسات تكون إيجابية على القدرة الشرائية، كما أن هذا الإختيار سيساهم في تنظيم التحويلات وتخفيف الإختلالات الملاحظة في توزيع الدخل الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق فإن نفقات إستهلاك الأسر ارتفعت لتبلغ 2375 مليار دج أي أن أداء الاستهلاك حقق 5,9%. وإذا قرن هذا المستوى المتعلق بالإستهلاك بالمداخيل المتوفرة للأسر فإنه يحقق إدخار نسبة 593 مليار دج أي ما يقارب 20% من الدخل المتوفر سنة 2004[138].

وأمام هذه الزيادة في الإدخار والإستهلاك، فإن معدل التضخم سجل ارتفاع قدره 4,2% في سنة 2001،و1,4% سنة 2002،و2,6%سنة 2003، و3,6% سنة 2004 على التوالي، وهذا الإرتفاع راجع إلى إرتفاع أسعار النقل والاتصال بنسبة 10,7% في الجزائر العاصمة، و 11,2% على المستوى الوطني، التغذية بـ3,70% و4,9% على المستوى الوطني، 3,9% بالنسبة لمختلف المواد على المستوى الوطن.

وفي الأخير يمكن القول بأن تكوين وتوزيع المداخيل وتخصيصها للإستهلاك والإدخار يعتبر في صلب كل السياسات الإقتصادية لمكافحة البطالة بحيث انتقل معدل البطالة من 27,3% سنة 2001[139]، إلى 23,72% سنة 2003[140]ليصل إلى 17,65% سنة 2004[141]، وفي إطار هذه الإشكالية فإن التحكم في توزيع ثمار النمو ضروري ويندرج ضمن إقتصاد السوق الحر.

4 ـ 5 : تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي

أ . التقدم الاجتماعي كان معتبرا:

حيث تراجعت البطالة بصفة قوية، وقدر معدل هذا التراجع بأكثر من 6 درجات مابين 2001 و2003 رغم تزايد عدد السكان القادرين على العمل، وقد أثمر نمو التشغيل تزايدا في المداخيل بالنسبة لكل أفراد المجتمع، وتقدر عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها بـ 1250000 منها نسبة 26% في قطاع الفلاحة[142].

. نمو التحولات الإجتماعية:

فقد كان هو الأخر محسوسا خلال هذه المرحلة، ويمكن ذكر بعض الأرقام التي تدل على ذلك: 3,9% في سنة 2000، 16% في سنة 2001، و20% في سنة 2003، و10% في سنة 2004، منها 25% بالنسبة للحماية الإجتماعية، وقد كان لهذه التحولات أثرها على التقدم الإجتماعي حيث تمثل انعكاسها الإيجابي في بلوغ مستوى أفضل للحصول على السكن، وفي دعم معاشات التقاعد والعديد من مساعدات الأسر، يبقى فقط أن استهداف المستفيدين يتعين أن يكون أفضلا لكي يستفيد السكان الأكثر حرمانا من إعادة التوزيع.

. مكافحة الفقر:

لقد كان برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرامج التكميلية موجهة كل حسب طريقته لمكافحة الفقر لاسيما في الوسط الريفي، وحسب الدراسة التي أعدتها المنظمة العالمية للصحة، وتأكيد البنك العالمي، فإن الفقر المطلق في الجزائر قد تراجعت حدته في الفترة مابين 2000 و2002، كما عزز برنامج الإنعاش الإقتصادي الهياكل الاقتصادية القاعدية الأساسية، بهدف تحسين إطار الحياة وتعزيز النجاعة الإقتصادية الشاملة، ومن شأن البرامج التكميلية المقررة من طرف رئيس الجمهورية لفائدة الولايات خلال سنة 2003 أن تساهم كلها في تحسين ظروف المواطنين أيضا، وتدعيم الخدمات العمومية.

. الإستهلاك النقدي للأسر:

يحرز تقدما على المستوى الشامل، وحسب كل فرد، وكان نمو مداخيل الأسر سريعا، وقد أضيف لديناميكية الأجور، ديناميكية المداخيل الفردية للمقاولين وازداد استهلاك الأسر بأكثر من 5,4% فعليا في كل سنة منذ 5 سنوات، أما الحصول على السكن فقد توسع بصفة معتبرة، مقارنة مع مخزون 1998،وتحسنت القدرة الشرائية للموظفين بشكل سريع بـ 5,2% فعليا خلال الفترة الممتدة 1995-2002 وتسارع في الفترة الممتدة ما بين 2001و2004[143].

وبالموازاة مع ذلك عرف الإستهلاك الكلي نموا معتبرا بفضل التنمية وتحسين الخدمات وتقدم التنمية البشرية التربية، الصحة، التعليم العالي، كما تطورت الهياكل القاعدية: الري، الطرقات... الخ، وكذا التنمية المحلية: المياه الصالحة للشرب، التطهير، الكهربة الريفية، التوزيع العمومي للغاز، التجهيزات الرياضية والثقافية.

ـ النتائج الإقتصادية والمالية فقد كانت جوهرية:

فخلال سنوات 2000-2004 تعزز النمو، وتسارعت وتيرته في الفترة الممتدة ما بين 2001-2003 (ربح درجتين أو أكثر في السنة خاصة في السنوات الأخيرة لتبلغ 6.8% في سنة 2003)، وتحسنت نوعيته لاسيما في القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات، وقطاع البناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كاف ودون المستوى المطلوب.

وبالنسبة للإستثمار فقد بلغ 3700 مليار دج خلال المرحلة 1999-2003، إذا اقتصرنا على حساب الأحجام المسجلة رسميا فقط، و5000 مليار دج وهذا وفق المحاسبين الوطنيين أي 12,5 مليار دولار في السنة، وإذا كان دور الدولة مهيمنا في هذا بنسبة 60% من المجموع، فان ذلك لا يمنع ذكر دور المؤسسات ودور النشاط الإستثماري الخارجي ((I DE) في تعزيز النمو الإقتصادي.

توسيع المساعدة الممنوحة للمؤسسات و المستثمرات الفلاحية تحت أشكال متعددة لدعم الاستثمار والتشغيل. ودعمت المساعدة الجبائية الممنوحة للمؤسسات وأصبحت أكثر وأفضل استهدافا منذ صدور قانون أوت 2001 المتعلق بالإستثمار، وتنوعت المساعدة المالية (بمقدار 80 مليار دج في السنة أي ما يعادل مليار دولار).

. قدرة الجزائر على الوفاء بالدين الخارجي:

وهذا على المديين المتوسط والطويل بحيث انخفضت المديونية من 28,1 مليار دولار سنة 1999 إلى 23,2 مليار دولار سنة 2003، ثم إلى 21,4 مليار دولار سنة 2004[144]، ومن جهة أخرى فإن نسبة خدمة المديونية (خارج التسديد المسبق) قد انخفضت من 47,5% سنة 1998 (في نهاية إعادة الجدولة)

إلى 17,7% سنة 2003 ثم إلى 12,6% سنة 2004، وأخيرا فقد تراجعت كذلك نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام من 47% سنة 2000 إلى 35% سنة 2003 ثم إلى 26,4% سنة 2004، أما نسبة المديونية العمومية إلى الناتج الداخلي الخام فهي دون 40% سنة2004.

كما بلغت احتياطات الصرف 43,1 مليار دولار في سنة 2004 بعدما كانت تقدر ب 18 مليار دولار سنة 2001[145]، وتجدر الإشارة على أن هذه الإحتياطات لم يتم تكوينها على حساب الوردات والتنمية، وعليه فإن كل هذه المعطيات، ستؤدي إلى بعث الثقة في المستثمرين الأجانب إلى تقليص أقساط التأمين، وإلى عودة محتملة للمؤسسات في الأسواق الخاصة لرؤوس الأموال.

فبلادنا تتوفر على قدرات مادية ومالية كفيلة بعقلنة أمثل لتسيير الموارد على المدى المتوسط، وهذا من شأنه أن يفتح أفاقا جيدة أمام تمويل الإستثمارات الجديدة للمؤسسات الكبرى وأمام تسيير المديونية العمومية الداخلية والخارجية، كما يمكن الدولة من التسيير المالي المتعدد لسنوات مقبلة، وهذا في إطار التنمية.

. الانفتاح الاقتصادي الخارجي والداخلي:

لقد تعزز هذا الأخير بفضل التوقيع على اتفاق الشراكة في أفريل 2002، وبفضل استكمال مسار الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأخيرا بفضل تضاعف عدد الفاعلين الإقتصاديين (مستثمرون وطنيون و أجانب وتجار ومقدموا الخدمات).

. **منح القروض** لاسيما باتجاه القطاع الخاص الذي أصبح يستثمر بصفة أكثر أهمية، وتتوسع الاستجابة لحاجيات التمويل لتشمل الأسر: قروض عند الإستهلاك للسيارات، للسكن، تصبح أقل تكلفة وتتنوع (قرض عقاري، رأس مال المخاطر).

. **أسواق أصبحت تنافسية** أكثر فأكثر لفائدة المستهلكين والمستعملين، وأصبحت الوسائل المهاتفة، والمنتجات الإستهلاكية (ومنها المنتجات الفلاحية...)، والمنتجات الوسيطية متوفرة، وقد شجع رفع الدعم على تخفيض أسعار المنتجات الإستهلاكية والخدماتية في فائدة المستهلكين.

وفي مجال تقديم الخدمات العمومية فقد برزت ممارسة جديدة وبدأت تترسخ تدريجيا في الواقع ومثال على ذلك مشاريع تحلية مياه البحر،التي عرفت عمليتها الأولى في وهران، والثانية في الجزائر العاصمة، كما أن تسيير المياه الحضرية يتطور مثلا في الجزائر أين ستتدخل مؤسستا أونديو ومجموعة السويس.

. استقرار التوازنات المالية:

لقد سعت الجزائر إلى تحقيق التوازن على مستوى الميزانية، رغم الزيادة السريعة للنفقات العمومية (تمويل العجز الإجمالي للخزينة يتم عن طريق اللجوء إلى السوق ولا يطرح أي إشكال وهذا خاصة بفضل

صندوق ضبط الإيرادات)، أما القدرة على الوفاء الخارجي فقد تعززت كما يبين ذلك تطور احتياطات الصرف وتطور نسب الإستدانة الخارجية، وعلى سبيل المثال فإن خدمة المديونية لم تمثل في سنة 2003 سوى 15% من الصادرات، وهذا للمرة الأولى كما تراجع التضخم بصفة جوهرية[146]، ومستواه 2,6% في سنة 2004 وهذا من شأنه أن يدعم النمو.

وبخصوص التطهير المالي فقد كان جوهريا في مختلف المؤسسات الإقتصادية العمومية بحيث استفادت البنوك والمؤسسات والمستثمرات الفلاحية من تدابير تطهيرية، مكنتها من التحضير لتحقيق نمو أفضل، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشفيات والبلديات التي عرفت هي أيضا تخفيضا معتبرا لمديونيتها مما سيسهل عليها تقديم أفضل للخدمات العمومية.

وبالنسبة لإدارتي الجباية والجمارك فقد أصبحتا أكثر رسوخا في منطق الفعالية وهما الأن بصدد تسجيل نتائج معتبرة في مجال تحصيل الضرائب، ذلك أن الصناديق العمومية لا تحتوي فقط على عائدات البترول بل الجباية العادية أيضا.

أما قانون النقد والقرض فقد أثري من أجل إشراف أحسن على البنوك وتنسيق أكبر بين بنك الجزائر والحكومة، وتعزز الإشراف على البنوك منذ اعتمادها إلى غاية سيرها، وقد أدرجت في النص ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والميزانية.

وبالنسبة إلى النشاط التجاري فقد أصبح أحسن تأطيرا بفضل مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية، وقد تمت محاربة بعض التصرفات المنحرفة والمرتبطة بالتحول الإقتصادي، وأضحي إبرام الصفقات أكثر شفافية، مما سمح للمؤسسات والإدارات باقتصاد مبالغ قيمة.

وفيما يخص التشغيل فإن برنامج الإنعاش الإقتصادي وضع تدابير جد حازمة من أجل خلق النشاط وتوفير مناصب الشغل، وهنا يمكن الإشارة مثلا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر عددا كبيرا من مناصب الشغل.

. التوازن الجهوي:

إن الانفتاح الإقتصادي للجزائر لم يستقطب الموارد إلا لصالح عدد محدود من ولايات الوطن، إذ نجد ضمن السياق الإقتصادي والإجتماعي ولايات تعيش في مستوى جيد من الرفاهية (الخدمات، التكنولوجيا،...) وأخرى تعيش دون ذاك المستوى، فإذا أخذنا بالمؤشرات التقليدية للتنمية: الخدمات العمومية، وتوزيع النشاطات الإقتصادية، وتوزيع التحويلات العمومية والخاصة، فإننا سنجد في ذلك بالتأكيد لا مساواة جهوية، التي من شأنها أن تنمي مخاطر الإنكسار الإجتماعي بل حتى الإقليمي.

إن تقهقر القطاع الإقتصادي العمومي، الذي كان يومها، يضمن بعض المساواة في الحظوظ بين مختلف جهات الوطن و أقاليم البلاد في سنوات السبعينات والثمانينات، لم يعوض بتقدم أكثر توازنا في فضاء الإستثمارات الخاصة التي تتركز حاليا في عدد محدود من الولايات لأسباب متعددة، ولا سيما منها انعدام المساواة بين المتعاملين في الحصول على مستوى الولايات على الموارد الإستثمارية العقارية منها والقروض خصوصا، وعلى سبيل المثال تؤكد إحصائيات الوكالة الوطنية لتتطوير الإستثمار على إن المشاريع الإستثمارية متمركزة بنسبة 47% في الوسط بحجم استثماري يقدر ب 52% ونسبة 25% في الشرق بحجم استثماري يقدر بـ20% ونسبة 25% في الغرب بحجم استثماري يقدر بـ17% فقط من الحجم الإجمالي للإستثمارات[147].

أما تحليل التوزيع الإقليمي للقروض الإستثمارية الممنوحة من طرف البنوك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد أظهرت نفس التمركز، 47% من القروض موزع في الوسط، و28% في الشرق و19% و6% من القروض موزعة على التوالي في الغرب والجنوب، وهذا التوزيع لا يتناسب مع انتشار السكان، فالديناميكية الإقتصادية الجديدة ليست معوضة بشكل كافي بأثر العمل العمومي بسبب السياسات المتبعة في مجال التنمية المحلية، اختلال بين تنمية المنشآت وتنمية النشاطات الممونة للتشغيل على المدى الطويل.

ويمكن أن نذكر بهذا الصدد صندوق تنمية الجنوب الذي وإن كان قد نجح بعض الشيء في الإرتقاء بمستوى المنشآت الإقتصادية والإجتماعية لولايات الجنوب الكبير فإن مشاركته في التنمية تطل في المقابل غير كافية . وأمام هذه المعاينة قررت السلطات العمومية إنشاء صندوق في سنة 2004، للتنمية الإقتصادية للهضاب العليا و هي مناطق نجد أجزاء منها بقيت في معزل عن التنمية الإقتصادية للسنوات الأخيرة وستحظى أعمال التنمية الاقتصادية بأولوية موارد هذا الصندوق.

المحور الخامس: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009):

بالرغم من الإنجازات التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، فإن بلادنا مازالت تواجه تحديات كبرى تتمثل بالخصوص في ضرورة مواصلة الجهد لتدارك التأخر الاقتصادي والتكنولوجي، وتخفيض مستوى البطالة بحيث يكون أكثر دلالة وتوفير أحسن الشروط لإندماج اقتصادنا ضمن الإقتصاد العالمي، و هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع برنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة 2004-2009، استكمالا للمشاريع التنموية المزمع إنهاؤها في البرنامج السابق.

5 ـ 1 : إجراءات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009):

لقد شكلت الإنتخابات الرئاسية لـ8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلتزامه بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني، كما تم إصدار تعليمة رئاسية من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

وفي هذا البرنامج تعتزم الدولة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وكما تعمل على دمج أداة الإنتاج الوطنية لتكون مستعدة للإندماج في الإقتصاد العالمي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الإقتصادي الجاري، تعتزم الدولة على:

- استكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تكمل قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

ولإستكمال المشاريع السابقة والمعلن عنها في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) تم تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أقره رئيس الجمهورية.

ويعد هذا البرنامج مخططا تنمويا مشجعا من خلال ما رصد له من مبالغ مالية ضخمة لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال، وذلك بهدف تحقيق قفزة نوعية في ميدان التنمية من ناحية، وإنجاز الأهداف المسطرة ضمن

برنامج تنمية ولايات الهضاب، وولايات الجنوب، و استدراك التأخر المسجل على مستويات عديدة وقطاعات مختلفة، وتيسير تطبيق الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الدولة، في ميادين متباينة من زاوية أخرى.

وقد رصد لهذا لبرنامج غلافا ماليا مقدر **بـ60 مليار دولار** بغية تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي[148]:

- تحسين شروط معيشة السكان.
- تنمية البنى التحتية الخاصة بالهياكل القاعدية.
- دعم التنمية الإقتصادية.
- عصرنة الخدمات العمومية.
- تنمية التكنولوجيا الحديثة في مجال الإتصالات.

يعتبر كل من الهدف الأول والثاني من المتغيرات الأولية والهامة لأنها تمتص نسبة 45.4% و40.5% من الغلاف المالي الإجمالي من البرنامج ككل.

لاشك أن هذا التفاؤل الذي حمله هذا البرنامج تعكسه الأرقام الهامة المتعلقة بعدة ميادين حيوية بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني، والتوازنات الإقتصادية الكلية والمالية التي ستعزز وتتدعم أكثر عن طريقه،وهذا وفق إستراتيجية تنموية، والتي خصصت لها اعتمادات جدة معتبرة لم تشهدها الجزائر من حيث الأهمية، وهذه الإعتمادات المترجمة في أرقام كبيرة موجهة بصورة أساسية لإنجاز هذا البرنامج،والذي تصل قيمته إلى 5339مليار دينار لكامل التراب الوطني، وكذا إنجاز البرنامج الخاص بمناطق الهضاب العليا الذي تبلغ قيمته692 مليار دج، والبرنامج الخاص بولايات الجنوب بغلاف مالي يصل إلى 434 مليار دج [149].

والمؤكد أن هذه الأرقام كبيرة وهامة، وأن المشاريع الموجهة لها أهم بكثير لأنها تتعلق بالتنمية الوطنية بصورة عامة وتحريك الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها البلاد على مستويات وأصعدة مختلفة،فمجموع المخصصات الميزانية تقدر بـ144مليار دولار[150] وهذا لأدراك التأخر في تطوير الهياكل القاعدية الإقتصادية والإجتماعية وفي مسار الإصلاحات في الفترة الممتدة 1990-2000.

وقد رافق هذا **البرنامج عدة إجراءات** هي:

أولا :الإصلاح في مجال الإقتصادي:

. تحسين إطار الإستثمار: من أجل تحسين مناخ الاستثمار وترقيته وتطويره قامت الدولة الجزائرية بعدة إجراءات من سن التشريعات والقوانين وكذا إنشاء الهياكل واللجان لدعم المشاريع الاستثمارية وفيما يلي سنعرض أهم النقاط التي مستها هذه الإجراءت:

أ ـ ترقية الإستثمار وضبطه:

إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوربي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الإستثمارات الذي تمت مراجعته، توفر إطار قانونيا ملائما لترقية الإستثمار.

وتعتزم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الإستثمارات وتحديد مواقعها(CALPI) وستعرف هذه الآليات الإنطلاقة الفعلية "للشباك الوحيد" لصالح المستثمر،كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين المحليين.

ب ـ تسوية مسألة العقار:

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الإستثمار فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سيتم استكماله على المدى القصير.

إن هذا الإصلاح سيسمح بتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في الفضاءات، وإتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية، وعلى مستوى آليات ترقية الإستثمار كما سيتكفل هذا الإصلاح أيضا بقرض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

كما ستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الإستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحية. أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فان الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الإمتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الإمتياز وواجبات كل منهما، إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعا الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

وستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك على تسهيل سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المملوكة عن طريق الوراثية، مع استبعاد إضفاء الطابع القانون على الأمر الواقع فيما

يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما ستفتح الحكومة في ظل التشاور، ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ج ـ **مكافحة الإقتصاد غير الرسمي:**

إن تطوير الإستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين،غير أنه ينبغي أن نلاحظ ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

وعليه فإن الحكومة تعزم على دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي(الاقتصاد الموازي) الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية و الخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين للخطر.

د ـ **عصرنة المنظومة المالية:**

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة يتطلب استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الإقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

فالإصلاح المالي يتضمن تحديث المنظومة المصرفية وإعادة هيكلتها، وترقية سوق الرساميل، و اعتماد نظم للدفع ناجعة و مأمونة، أي إقامة وساطة مصرفية مطابقة لمقتضيات اقتصاد نشط و تنافسي.

يشتمل هذا القطاع على أكثر من 24 مصرف و مؤسسة مالية منها 11 مصرفا تابعا للقطاع الخاص و من الطراز الدولي، بيدا أنه ما انفك اهتمام مصارف هامة أخرى تزداد ببلادنا، إن تطوير سوق الرساميل شرط رئيسي لسياسة متوازنة، تعتمد على السوق المالية أكثر منها على التمويل من ميزانية الدولة، و قد صار تنامي سوق السندات المالية ملموسا، و صار ارتفاع القرض يبعث على التفاؤل بالنسبة للمستقبل، نظرا للتطور الإيجابي في نسبة إعادة الحسم (réescompte) و نسب الفوائد على المستدين من جهة و ظهور الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يواتي توسع القرض بأشكال أخرى مثل الإيجار (leasing)، القرض الرهني من جهة أخرى.

لقد قامت المنظومة المصرفية بتأهيل أنظمتها الإعلامية، و بمطابقة وسائل الدفع من صكوك و بطاقات بنكية و غيرها، مع المقاييس و بتطوير شبكة تحويل موثوقة و مأمونة في إطار مشروع تحديث أنظمة الدفع[151].

و بالإضافة إلى ما سبق فإن الحكومة تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع.

- تحسين إدارة البنوك و المؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة.
- تعزيز سوق رؤوس الأموال و ضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من اجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الإستثمار، و تسيير نشيط أكثر للأصول المالية.
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و صناديق الإستثمارات الأخرى.
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات لا سيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.

ثانيا- تثمين الثروات الوطنية و تطويرها:

1- قطاع المحروقات و المناجم:

ستقوم الحكومة بإستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية من أجل جلب الإستثمار الخاص الوطني، و المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو الإستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات و الطاقة و المناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات و أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف و عصرنة المنشآت الأساسية المنائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، و ستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء و الغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق و الفئات المحرومة و كذلك احتياجات النمو و التنمية في ميدان الإستثمار و في القطاعات الإقتصادية مثل الصناعة، و الفلاحة، و السياحة، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ستواصل كذلك و بشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز و غاز البروبان المميع و الطاقات المتجددة و جعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الإستثمار الوطني.

2- الفلاحة:

إن هذا الميدان الذي يمثل قطبا معتبرا للنمو والتشغيل، عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة، حيث تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل، بحيث

يشغل حوالي 21% من اليد العاملة، وتساهم بـ 9% في الناتج الداخلي الخام و11% من إجمالي القيمة المضافة وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو(معدل 8,4% خلال الفترة الممتدة بين 2001و2004) [152]، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسين فاتورة الواردات ونسبة تغطية الواردات بالصادرات من المنتجات الغذائية.

وعليه فإن الحكومة تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها ودعمها المالي، وذلك من اجل:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد وتنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية ،مع السهر على حماية التراث الجيني.

- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية، والفلاحية الحيوية (البيولوجية). وكذلك تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات...الخ.

3 – الإتصالات السلكية واللاسلكية:

إن أهم الأهداف التي تصبو إليها الإصلاحات التي يشهدها القطاع تتمثل في تزويد هذا الأخير بإطار تنظيمي يحفز المنافسة النزيهة، وتطوير شبكات الخدمات وتقديم الخدمات العمومية ذات النوعية وبكلفة مقبولة، وتشجيع إنشاء مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، وفتح القطاع وإدماجه في السوق العالمية، وإنشاء أقطاب كفاءات تبتكر مهن جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

فعلى صعيد التنفيذ تتمحور الإصلاحات حول خمسة محاور أساسية [153]:

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحدد القواعد العامة الخاصة المتعلقة بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- الفصل بين الاستغلال والتنظيم والسياسة القطاعية من خلال إنشاء ستة كيانات(سلطة ضبط البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية، المؤسسة العمومية، اتصالات الجزائر، وأربع مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري).

- تحرير أسواق الإتصالات حسب رزنامة محددة تأخذ بعين الإعتبار الإنفتاح التدريجي للتنافس لجميع فروع السوق.

- فتح رأس مال المتعامل لإتصالات الجزائر.

- حماية وتطوير الخدمة العمومية .

4 – المنشآت القاعدية:

تشكل المنشآت القاعدية أداة هامة للنمو الإقتصادي وتعد أيضا ميزة أساسية في مجال التكامل الإجتماعي والإقتصادي لاسيما بالنظر لضرورة توفر شبكات تنشيط علاقات بين مناطق الإنتاج وأماكن الإستهلاك و لتشجيع التعاون والمبادلات التي تتم أساسا عبر الطرق البرية والبحرية.

يواجه هذا القطاع ثلاثة تحديات ينبغي رفعها:

- تدارك التأخر المسجل منذ أكثر من عشريتين .
- تجسيد برنامج طموح على المدى المتوسط.
- إنقاذ جهاز الإنتاج الوطني الذي يفقد تدريجيا حصصه في السوق والذي أصبح أكثر تضررا في مواجهة المنافسة.

لقد كرست الجزائر موارد مالية هامة نسبيا لتطوير هذه المنشآت، لكن لا يمكن التأكيد أن هذه التجهيزات المهيكلة تستجيب اليوم بشكل مناسب للحاجيات في مجال النقل لتدعيم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ففي مجال تكلفة الإنجاز فإن التجهيزات القاعدية تثقل الميزانيات وهي تقتضي بالتالي إستراتيجية حقيقية للنفقات تراعي أساسا مستوى حركة النقل وخيارات الاستثمار، وفق جدوى المشاريع ومردوديتها، وبالتالي التحكم في الآجال والتكلفة والنفقات رهانا ينبغي رفعه لإستدراك التأخر المسجل منذ أكثر من عشريتين.

5 – الموارد المائية:

لقد أكدت السياسة الجديدة على البعد الإستراتيجي والطابع الأولوي لقطاع المياه، فهي تتمحور حوله تعبئة الموارد التقليدية، وغير التقليدية وتصليح المنشآت القاعدية الموجودة، وكذا الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية، فتنفيذ السياسة الجديدة لهذا القطاع يقوم على تكييف سياسة تسعير المياه وعلى مشاركة القطاع الخاص.

وفي إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، وفي مجال رخص البرنامج، سيتم في مرحلة أولى تخصيص 363,3 مليار دج للقطاع، للتكفل بـ 09 مشاريع وتغطية عملية إعادة تقييم، وإعادة تعديل البرامج الجارية، ويبلغ المعدل السنوي لميزانية الاستثمار الموجه للقطاع ب 72,6 مليار دج، مما يعادل جهد مالي سنوي يقدر ب900 مليون دولار[154]، من جهة أخرى ففي مجال توزيع الموارد المائية وبغرض ضمان تلبية الحاجيات بإنصاف، سيتم تحويل جزء من مياه السدود من المناطق الساحلية نحو منطقة الأطلس التلي، حيث ستحول فائضه بدوره نحو الهضاب العليا، وسيتم تغطية عجز المنطقة الساحلية من خلال تحلية مياه

البحر، في حين سيتم تغطية عجز منطقة الهضاب العليا من خلال التحويل المحتمل لمياه الصحراء، لهذا يتم التفكير في إعادة استعمال المياه القذرة في الري والصناعة بعد تطهيرها.

6 – السكن والعمران:

لقد تم تخصيص موارد هامة من ميزانية الدولة لمواجهة أزمة السكن التي تفاقمت في آن واحد بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، فالضغط الذي يعاني منه اليوم قطاع السكن يدفع إلى تصور حلول جديدة للتقليل من حدة التوترات، وهذا هو هدف برنامج الحكومة في أفق 2009، الذي يتضمن بناء مليون مسكن [155].

إن ضمان بناء مليون مسكن في الآجال المحددة يتطلب تحسينات في إعداد ونضج المشاريع،ويمكن أن يشكل هذا البرنامج فرصة أكيدة من أجل رد الإعتبار لتسيير المناطق العمرانية وكذا أداة الإنجاز الوطني.

للتذكير إن برنامج السكنات للفترة 2004–2009، الذي يصل إلى مليون وحدة يشمل 30% من السكنات الإجتماعية الإيجارية، وتتوزع إلى 25% منها مابين برامج البيع والإيجار والسكنات الإجتماعية التساهمية وتخصص 25% للسكن الريفي، وتشمل ال20% المتبقية البناء الذاتي الفردي والترقية العقارية[156].

7– التشغيل:

ضمن برنامج الحكومة، يعتبر القضاء على البطالة "أولوية وطنية"،فقد إلتزمت هذه الأخيرة بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004–2009،منها مليون منصب للأعوان الإقتصاديين والتشغيل العمومي، ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، ومن المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي 5% [157]، وعلاوة على ذلك، يظهر الاهتمام بالتشغيل لدى المتعاملين الاجتماعيين، وقد اقترح الاتحاد العام للعمال الجزائريين إنشاء صندوق دعم الاستثمار للشغل خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن الملاحظ إذن تظافر وجهات النظر حول ضرورة منح الأولوية لمسألتي التشغيل والبطالة، بالتالي فإن المسائل الأساسية التي تطرح حول الشغل هي[158]:

- إنشاء مناصب شغل جديدة.
- طبيعة هذه المناصب: بالنظر للمميزات الطلب على اليد العاملة، احتياجات المؤسسة، المتطلبات الدولية للتأهيل.
- الحفاظ على الشغل الموجود.

- إنتاجية العمل.
- توزيع مناصب الشغل بين المناطق الجغرافية، بين مختلف الفئات الإجتماعية مما يعيدنا إلى تحليل السياسات البديلة للشغل المطبقة وفعاليتها.
- مناصب الشغل المؤقتة وأثارها.

8- تشجيع المؤسسات الإنتاجية:

تشكل المؤسسة الإنتاجية محور دائم للتنمية سواء تعلق الأمر بإنشائها أم ازدهارها الإقتصادي، وذلك بالتأثير على محيطها المباشر بإتباع سياسة عمومية فعالة، في مختلف أطوار الإستثمار ودورة الإستخدام، وينصب المجهود أولا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشغيل الأموال وإنشاء صندوق ضمان القروض المقدمة لها، وكذلك من خلال التنظيمات المؤطرة لشركات الاستثمار وشركات رأسمال المخاطر، وإنشاء شبكة من المحاضن ومراكز التسيير تغطي التراب الوطني وتشجيع المقاولة من الباطن والمساعدة على التأهيل.

فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها سنويا عبر كامل التراب الوطني والمقدر في المتوسط بـ 17000 مؤسسة، هو على جانب من الأهمية لكنه لا يرقى إلى التناسب مع الإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها السوق الجزائرية، وعليه لا بد من مضاعفة الجهد لتعجيل الديناميكية ومضاعفة تنافسية هذه المؤسسات بما يمكنها من الحفاظ على حصصها في السوق الوطنية، والفوز بأقساط من الأسواق الخارجية.

وفي الأخير يمكن القول بأن إجراءات هذا البرنامج، كبيرة ومتعددة وفي مجالات مختلفة (أي حسب كل قطاع) إلا أننا اكتفينا بذكر البعض منها فقط.

5 ـ 2 : محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو:

ينقسم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) إلى أربعة[159] محاور رئيسية (أو برامج) هي:

أ ـ برنامج لتحسين شروط معيشة السكان: و الذي يظم كل من:

التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية، التعليم والتكوين المهني، الصحة والسكان، الموارد المائية (الخاصة بمياه الشرب)، الشباب والرياضة، الثقافة، الطاقة(إيصال المنازل بالغاز والكهرباء)، التضامن الوطني، الإتصال، تهيئة الإقليم والبيئة، تهيئة المناطق الزراعية، برنامج مشترك للتنمية.

ب ـ برنامج لتنمية الهياكل القاعدية: ويظم (النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية).

ج ـ **برنامج لدعم التنمية الاقتصادية:** الزراعة والتنمية الريفية، الصيد والموارد المائية، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

د ـ برنامج لتنمية وعصرنة الخدمات العمومية: البريد والتكنولوجيا المعلومات والإتصال، العدالة، التجارة.

كما أن محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو هو كبير وضخم ولذا فإننا **سنعرض محتواه** في بعض القطاعات فقط.

أولا: السكن والعمران[160]:

وتحت عنوان قطاع السكن فان البرنامج التكميلي لدعم النمو يسعى إلى تحقيق 1010000 مسكن موزع كالتالي:

- السكن الإجتماعي الإيجاري: 120000 مسكن.
- السكن «البيع بالا يجار»: 80000 مسكن.
- السكن الإجتماعي التساهمي: 215000 مسكن.
- السكن الريفي: 275000مسكن.
- مجموعة العقارات: 175000 مسكن.
- السكن الترقوي : 145000 مسكن.

وجاء هذا البرنامج لتكملة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي انتهى في 2004 بإنجاز 385000 مسكن، ويقدر الغلاف المالي لهذا القطاع في الفترة 2005–2009 بـ 555 مليار دج.

ثانيا: النقل[161] : في مجال النقل بالسكك الحديدية فإن البرنامج سطر انجاز ما يلي:

- تحديث الخط الشمالي الذي ربط كل من عنابة، الجزائر، وهران بحدود المغرب، على 1200كلم.
- انجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية وتيزي وزو وكهربته.
- كهربة الخطوط الموجودة على 2000 كلم ... .

أما بالنسبة للمترو سوف يتم استكمل هذا المشروع في أجال محددة، كذلك بالنسبة لدراسة تخص انجاز خط القاطرة الكهربائية (tramway) من أجل تطوير النقل الحضري، ويقدر الغلاف المالي لهذا البرنامج ب7000 مليار دج.

ثالثا: الأشغال العمومية: وهذا القطاع يخص كل من الطرق، والطرق السريعة والموانئ والمطارات بحيث سيتم انجاز:

- الطريق السريع شرق غرب على 1213 كلم (الطريق السيار).
- برنامج لإعادة البناء وتنمية شبكة الطرق على نحو 6000 كلم.
- الطريق العابر للصحراء.
- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- مواصلة انجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها.
- انجاز مرفئ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر، وكذا توسيع مرفئ ميناء وهران، وتهيئة مرفئ لمساحة الحاويات بميناء جن جن وانجاز مرفئ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

يقدر الغلاف المالي لهذا القطاع بـ 6000 مليار دج[162].

رابعا: الزراعة والتنمية الريفية:

- تنمية الأنشطة الإقتصادية الريفية وخلق طرق جديدة للإستغلال في الزراعة لدعم الإنتاج.
- انجاز مشاريع لمكافحة التصحر وحماية تنمية تربية الحيوانات.
- حماية الأحواض المائية وحماية الموارد الغابية.

ويقدر الغلاف المالي لهذا القطاع بـ 3000 مليار دج.

خامسا: السياحة والصناعة التقليدية:

- دعم وتنمية 42 منطقة لجلب السياح.
- أنشطة لتهيئة الهياكل الإدارية والتجهيزات الإعلامية.
- تأطير وحدات الصناعة التقليدية.

- دعم تنمية الأنشطة التقليدية في محيط الريف[163].

سادسا: التجارة:

يقدر الغلاف المالي لهذا القطاع بـ2 مليار دج من أجل[164]:

- انجاز مخابر المراقبة النوعية.
- انجاز وتجهيز مراكز الخدمات الخارجية.
- اقتناء تجهيزات المراقبة النوعية.

وبما أن محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 كبير جدا حاولنا ذكر البعض منه فقط، وللمزيد من التفضيل أكثر عن محتوى البرنامج يمكن مراجعة البرنامج ككل[165]،الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج والمقدر بـ60 مليار دولار تم توزيعه حسب كل قطاع وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (30): توزيع برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). حسب كل قطاع

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	النسبة المئوية %
1- برنامج تحسن شروط معيشة السكان، منها:	**1908.5**	45,4
السكن	550,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200,0	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	127,0	
تزويد السكان بالماء	60,0	
الشباب والرياضة	16,0	
الثقافة	65,5	
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	95,0	
أنشطة للتضامن الوطني	19,1	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	10,0	
انجاز منشآت للعبادة (المساجد)	26,4	

	200,0	عمليات تهيئة الإقليم
	100,0	برامج بلدية للتنمية
	150,0	تنمية مناطق الهضاب العليا
40,5	**1703,1**	**2- برنامج تطوير المنشات القاعدية، منها:**
	700,0	قطاع النقل
	600,0	قطاع الأشغال العمومية
	393,0	قطاع الماء(السدود والتحولات)
	10,15	قطاع تهيئة الإقليم
8	**337,2**	3- **برنامج دعم التنمية الإقتصادية، منها:**
	300,0	الفلاحة والتنمية الريفية
	13,5	الصناعة
	12,0	الصيد البحري
	4,5	ترقية الإستثمار
	3,2	السياحة
	4,0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
4,8	**203,9**	4- **تطوير وعصرنة الخدمة العمومية، منها:**
	34,0	العدالة
	65,0	الداخلية
	64.0	المالية
	2,0	التجارة
	16,3	البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
1,1	50,0	**5- برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال**
100	**42027**	**المجموع**

Source : programme complémentaire de soutien à la croissances, op- cit, p 2.

من خلال الجدول يمكن الإشارة إلى أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري، حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت في البرنامج الأول (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) خلال الفترة 2001-2004، وعليه تركز الحكومة في هذا البرنامج التكميلي على تطبيق اسراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان، بحيث خصص لهذا الغرض نسبة 45,4% من الغلاف المالي الإجمالي، كما تم كذلك التركيز على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الإستثمار في المنشآت الأساسية نسبة40,5% ، وأيضا إلى الإستثمار في المشاريع الكبرى والذي سيؤدي إلى إنشاء مناصب شغل جديدة وبالتالي تقليص من معدل البطالة.

5 ـ 3 : النتائج المحققة للبرنامج التكميلي لدعم النمو:

إن الجهود التي بذلت في مجال إصلاح النظام الإقتصادي و الإجتماعي قد أسفرت عن النتائج التالية:

- إصلاح عميق للمنظومة التشريعية الوطنية لتكييفها مع التطور الإقتصادي و الإجتماعي الحاصل على المستويين الوطني و الدولي.
- تراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 11,8% سنة 2007.
- التحكم في التضخم الذي تراجعت نسبته إلى 1,6 سنة 2005 ثم إلى 2,5 خلال سنة 2006 لترتفع النسبة إلى 4,9% خلال السداسي الأول لسنة 2008، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 9,2%[166] وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن أسعار المنتجات المصنعة و الخدمات عرفت هي الأخرى ارتفاعا قدره 0,9%، من جهة أخرى بلغت واردات الجزائر من الحبوب و مشتقاتها، و الأدوية، و الحليب و مشتقاته 2,63 مليار دولار خلال نفس الفترة، و قد بلغت فاتورة الحبوب و السميد وحدها 1,90 مليار دولار، هذا دليل على أن الزراعة الجزائرية لم تحقق بعد نتائج ايجابية و التي تؤدي إلى التقليص من التبعية الخارجية للغذاء.
- تراجع معدلات النمو بحيث كانت تقدر ب 5,2% سنة 2004 و5,1% سنة 2005 لتتراجع بعد ذلك النسبة إلى 2% سنة 2006 ثم إلى 3,1% سنة 2007 [167].
- تخفيض حجم المديونية الذي انتقلت من حوالي 21,4 مليار دولار سنة 2004 إلى 16,5 مليار دولار سنة 2005 إلى 2,4 مليار دولار سنة 2007.

- زيادة هامة في ميزانية الدولة السنوية للتجهيز حيث انتقلت من 662 مليار دج سنة 2004 الى 775,2 مليار دج سنة 2005 [168]ثم 4531 مليار دج سنة 2007، ثم إلى حوالي 2597 مليار دج سنة 2008، و بارتفاع في ميزانيات التجهيز هذه، فإن الجزائر سجلت عجزا في الميزانية مقدرة ب 26,6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008.

- إنشاء 92554 مؤسسة صغيرة و متوسطة باستثمارات إجمالية قدرها 579,9 مليار دج، و إنشاء حوالي 58000 مؤسسة مصغرة باستثمارات إجمالية قدرها 98,3 مليار دج[169].

- أما بالنسبة للإستثمار فقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) عدد المشاريع خلال الفترة 2004- نوفمبر 2006 كالتالي [170]:

  - 10569 مشروع استثماري منها 279 مشروع يدخل في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) أو في سياق الشراكة الوطنية.
  - هذه المشاريع الإستثمارية تقدر ب1510955 مليون دج منها 490832 مليون دج هي استثمارات أجنبية.
  - مناصب الشغل المتعلق بهذه الاستثمارات ارتفع إلى 260570 منصب شغل .

وبالنسبة للمنظومة المصرفية فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا بحيث بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية سنة 2007،14 بنكا أجنبيا منها 11بنك ومؤسسة مالية عمومية، وبنك تعاضدي.
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية- علاوة على ذلك 17 بنك ومؤسسة مالية ذات رؤوس أموال مشتركة، أكبر نسبة منها أجنبية أي المجمل 26 بنك[171].

في حين أكد السيد" شكيب خليل" وزير الطاقة والمناجم بان قطاع الطاقة والمناجم قي الجزائر بلغ المستوى المطلوب ليصبح فاعلا دوليا، بحكم الموارد التي تمتلكها والإستثمارات الموعودة لهذا القطاع، والتي بلغت نسبة 270 مليون دولار خلال الفترة الممتدة 2000- 2007، وهذا بعد إبرام 30مشروع شراكة مع مستثمرين أجانب ومن بلدان مختلفة (الإمارات العربية، كندا، استراليا، الصين وغيرها)، وبالتالي فإن الجزائر تغطي احتياجاتها في السوق الوطنية من موارد معدنية، وفي انتظار تعزيز صادراتها التي تقدر بحوالي 450 مليون دولار مقابل واردات بلغت 400 مليون دولار[172].

- المنشآت القاعدية والتجهيزات:

- الطرقات: لا تزال شبكة الطرقات السريعة جد ضعيفة، وعليه يبدو جليا أهمية الطريق السريع شرق-غرب، الذي يبلغ نسبة 60% من انجازه، وينتظر استلامه نهاية سنة 2009، وقد استهلك هذا المشروع لإنجازه لغاية جويلية 2008حوالي 300 مليار دج من مجموع 800 مليار المخصصة للإنجاز، وكما سيتم تسليم المقطع الخاص بولاية عنابة والممتد على مسافة 26,92 كلم، وكذلك مقاطع أخرى بولاية برج بوعريريج، سطيف، ميلة، وجزء من ولاية قسنطينة، بالتالي فإن شبكة الطرقات المعبدة بلغت مستوى جد مرتفع وهي الأكثر كثافة في إفريقيا بـ 109452 كلم.

- الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية ب96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف على توزيعها مؤسسة سونلغاز، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين بالغاز الطبيعي.

- النقل بالسكك الحديدة: يبلغ طول هذه الشبكة 4200كلم علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، كما تم الإنهاء كليا من مشروع Tramwayالقطار الكهربائي والذي سيطلق في الأشهر القادمة من هذه السنة (2009).

- النقل الجوي: يوجد 35 مطار، 12 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة.

- المرافئ: 40 ميناء، 11مينا منها للصيد والتجارة والمحروقات، وميناءين مختصة في المحروقات (سكيكدة وأرزيو).

- المواصلات السلكية واللاسلكية: تعد حظيرة الهاتف الثابت 2,2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجار والمصالح والمؤسسات، أما نسبة استفادة المواطنين فتبقى ضعيفة بأقل من 30%.

أما مجال الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة أربعة متعاملين وأكثر من 13,7 مليون مشترك في 2005، وقد ارتعت الكثافة الإجمالية للهاتف (الثابت والمحمول) من 5.28% في سنة 2000 إلى 51% في 2005، أما الحجم الإجمالي للإستثمارات فقد بلغ 5 مليار دولار، منها 4 مليار دولار تعتبر كاستثمار أجنبي مباشر.

المحور السادس : برنامج الخماسي لدعم التنمية (2010 . 2014)

لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر دعمت البرامج السابقة للإنعاش الاقتصادي ببرنامج الخماسي (2010 – 2014) وهذا لاستكمال المشاريع المزمع إنجازها في البرنامج السابق – برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 – ويسمى برنامج الخماسي هذا ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ببرنامج الاستثمارات العمومية وقد خصصت له ميزانية جد ضخمة والمقدرة بـ 21214 مليار دج ،أي ما يعادل286 مليار دولار ويهدف هذا الأخير إلى :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وعلى الخصوص في قطاع النقل (السكك الحديدية والطرقات) والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج وما يعادل حوالي156 مليار دولار.

ويخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وهذا في مختلف القطاعات مثل قطاع التربية ،الصحة ،السكن ،العدالة وغيرها[173] ،وفيما يلي سنعرض أهم المحاور الكبرى التي جاءت في البرنامج وباختصار في ثلاثة مطالب على التوالي :

6 ـ 1 : تعزيز القطاع الفلاحي وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استفاد قطاع الفلاحة في اطار برنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 13,5 مليار دولار بهدف تحديث التقنيات و الوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع إلى جانب خفض أسعار المحاصيل وزرع 360 ألف هكتار من الغابات 70 ألف هكتار من المناطق الرعوية إلى جانب مليون هكتار من الزيتون ،وقد شهد هذا القطاع التوقيع على 48 عقد نجاعة عبر عديد من الولايات ،مكنت في مجملها من تحديد قدرات كل منطقة من ناحية توفير المنتجات الفلاحية مع التركيز كل سنة على منتوج محدد حسب معطيات السوق ،كما تم تحسين بعض الفروع المرتبطة بهذا القطاع من بينها إنتاج الحبوب والزيتون واللحوم والبطاطا والطماطم الصناعية التمور،إلى جانب إطلاق الكثير من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية .

بالإضافة يشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب الشغل من أهم انشغالات برنامج التنمية الخماسي ،بحيث خصصت على نحو 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض ،كما خصصت أزيد من 2000 مليار دج للتنمية الصناعية تمثلت

في القروض البنكية الميسرة أي بنسبة فائدة منخفضة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية .

خاصة وأن القطاع الصناعي الجزائري مر بفترات صعبة متميزة بتأهيل صعب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير المجهزة بقدر الكفاية لمواجهة السوق الدولية التي تسودها المنافسة الدائمة ،وبالتالي تبقى ارادة الدولة في هذا المجال موجهة بقوة نحو دعم هذه المؤسسات ،وهذا كله من أجل التركيز على تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الموارد المالية التي مصدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،

أما في مجال انشاء مناصب الشغل فقدرت الميزانية بـ 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل أليات إنشاء مناصب شغل جديدة .

6 ـ 2 : قطاع الأشغال العمومية وقطاع النقل

يتميز برنامج الخماسي في هذا القطاع بالاستمرارية ويؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد و تعزيز المنشآت القاعدية وهذا بميزانية مقدرة بـ 6447 مليار دج ،ويوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم ،وإنجاز أكثر من 2500كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من800 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز 03 مطارات ،وقد سمح هذا البرنامج بتسجيل تحسن في سيولة وأمن الطرقات خاصة بتسليم 37 نفق والقضاء على أكثر من 500 نقطة سوداء ،وإنجاز حوالي 500 دار للصيانة الطرقات المجهزة بالإضافة إلى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات والتدخلات في حالة وقوع الحوادث بالإضافة إلى عصرنة قطاع السكك الحديدية بالوطن وهذا بالتركيز على محاور ربط مختلف جهات الوطن من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق على مستوى خطوط المدن الساحلية وولايات الهضاب إلى جانب كهربة خطوط السكك الحديدية وازدواجيتها واستحداث آليات ونظم تأمين الشبكة ،وتفعيل جميع خطوط السكك الحديدية التي توقفت عن النشاط خلال العشرية الماضية .

6 ـ3 : تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة

خصصت الدولة في اطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010 – 2014 غلافا ماليا قدره 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات

المخططات السابقة ،وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين ، و100 مليار دج لوضع الحكامة الإلكترونية التي ستسمح بتطوير الخدمات العمومية وعصرنة الادارات والمؤسسات وهذا لا يقتصر فقط على إدخال الأدوات المعلوماتية إلى المؤسسات بل سيساهم ذلك أيضا في تحسين التسيير الداخلي للمؤسسات وتحسين العلاقات مع أفراد المجتمع .

تم في هذا الاطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة وتنصيب مجلس وطني لترقية المنظومة الوطنية للبحث و رفعها إلى مستوى المقاييس الدولية ،بالإضافة إلى رفع عدد مخابر بحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي واطلاق لـ 200 غرفة عمليات للبحث وإنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ومركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية ،واطلاق 34 برنامج وطني للبحث العلمي في مختلف القطاعات (الفلاحة ،الموارد المائية ،الطاقة ،الاقتصاد ،التربية، السكن والعمران ،الصحة ،تهيئة الإقليم والبيئة ...) وهذا كله من أجل بلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد الوطني والمجتمع أيضا ،وفيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تم تجنيد أكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية والكفاءات الجامعية داخل وخارج الوطن ،بالإضافة إلى إشراك الأساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية والوصول بذلك إلى بلوغ 28000 أستاذ باحث عبر 1200 مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي .

ويعتبر الخبراء الاقتصاديين الجزائريين بأن تحرير الجزائر من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه أكثر فأكثر كرهان كبير يتعين رفعه من قبل كافة المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وذلك مرهون لا محالة بترقية الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد المعرفة تحظى فيه الجامعة الجزائرية بدورها المحوري والرئيسي في التنمية البشرية لأن الاستثمار في هذا الموارد البشرية وتحسين كفاءاتها ومهاراتها هو الأساس الذي سيمكن الجزائر من تعزيز قدراتها التنافسية في عالم يسوده التغير والتطور ،وتنظيم الربط بين الجامعة والمؤسسة بشكل أكثر دقة وفاعلية .

في الأخير يمكن القول بأن محاور هذا البرنامج جد متعددة من حيث اختلاف القطاعي لها وكذا من حيث الأغلفة المالية المرصدة لها فمثلا نجد 852 مليار دج موجهة لقطاع التربية الوطنية ،كما استفاد قطاع السكن من غلاف مالي قيمته 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية واعادة الاعتبار للنسيج العمراني ،وأزيد من379 مليار دج لتنمية قطاع العدالة في اطار عصرنة هذا الأخير وتحسين الخدمة العمومية ،وتخصيص 619 مليار دج لقطاع الصحة من أجل تقليص الفوارق

الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات أو مؤسسات استشفائية متخصصة وهياكل جوارية متخصصة ...إلخ ،كما استفاد قطاع الشباب والرياضة من البرنامج الخماسي بـ 1130 مليار دج لتنميته وانجاز مشاريع رياضية .

الخاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة إعطاء نبذة تاريخية عن تطور الاقتصاد الجزائري، انطلاقا من الفترة الاستعمارية إلى غاية نهاية التسعينات، مرورا بعدة محطات هامة ، والتي أثرت على الاقتصاد ككل،وهذا يتجلى من خلال انتهاج التخطيط المركزي كنموذج للتنمية، وهذا باتباعه لسياسة مركزية، الذي أعطى الأولوية للقطاع الصناعي منذ البداية، حيث تم تركيز جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا يظهر من خلال المخططات التنموية المعتمدة منذ 1967 إلى غاية 1989، والتي كانت الهدف منها هو بناء قاعدة صناعية صلبة بالاعتماد على القطاع العمومي، بحيث لعبت الدولة الدور الهام في إحداث عملية التصنيع، لتنتهي هذه الأخيرة (أي المخططات) بالفشل خاصة مع ظهور الأزمة البترولية سنة 1986، وظهور عدة اختلالات اقتصادية واجتماعية على مستوى كل القطاعات.

وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في الاستراتيجية المتبعة، في إحداث التنمية، وهذا عن طريق استدراك النقائص وإعادة توجيه الاستثمارات وتنظيم القطاع الصناعي، مع ذلك لم يحقق نتائج مرضية، ولم تحقق النمو الاقتصادي المرغوب.

نتيجة لذلك أيضا بدأت الدولة بانتهاج سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتي مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالخصوص القطاع الصناعي، وهذا بداية من إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية بما فيها التطهير المالي واستقلاليتها، إلى توجهات جديدة أتت نتيجة لممارسات واتفاقيات دولية من خلال برامج التكييف والتعديل الهيكلي بقوانين السوق والمنافسة الحرة (الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق)

غير أن النتائج المنتظرة من هذه الإصلاحات هي أيضا لم تحقق ما كانت تصبوا إليه، هذا ما تفسره معدلات النمو الضعيفة والسلبية في بعض الأحيان، والتدهور الكبير للإقتصاد، والذي يعاني من الكثير من النقائص خاصة من بينها الارتباط الكبير بأسعار المحروقات وضعف القدرة الإنتاجية.

شكلت العودة إلى استقرار الإقتصاد الكلي في سنة 2000 قاعدة إرتكاز متينة لإنتعاش مجهود الإستثمار اعتبارا من سنة 2001، في إتجاه إرساء مسعى للنمو الإقتصادي مدعوما بمواصلة الإصلاحات الهيكلية، و في هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001 - 2004

بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة البناء للإقتصاد الوطني الذي اتسم لفترة طويلة بحالة الركود، و كذا من أجل إعادة إنطلاق النشاطات الإقتصادية و النمو، و تعزيز إمكانيات التنمية البشرية و المحلية و التوازن الجهوي.

يعتبر برنامج الإنعاش الإقتصادي كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العالمي، حيث تميز هذا بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية، و قد تجسد ذالك في انجازات عديدة منها: ارتفاع في معدلات النمو، و انخفاض في معدل البطالة، التحكم في التضخم،تقليص المديونية الخارجية...الخ.

وفي إطار مواصلة و تكثيف هذا المسار دعم ببرنامج أخر و هو برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث رصدت له مبالغ مالية ضخمة و هذا من أجل استدراك التأخر المسجل في البرنامج السابق، و في مختلف القطاعات الإقتصادية، و قد حقق هذا البرنامج نتائج جد معتبرة و هذا ما تبينه مؤشرات الإقتصاد الكلي حيث انتقل احتياطي الصرف من 43,11مليار دولار في نهاية سنة 2004الى 77,78 مليار دولار في سنة 2006 لتصل إلى حدود 110,3 مليار دولار، ارتفاع في معدلات النمو لتصل إلى حدود6% و يتوقع نفس النسبة لسنة 2009. انخفاض حجم المديونية من 21,4مليار دولار سنة 2004 لتصل إلى 4,2 مليار دولار سنة 2007.

بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي إلا أننا لا نجزم بأن هاذين البرنامجين قد عملا على حل كل مشاكل الإقتصاد الوطني، بل سعى كل منهما إلى تقليص أو تخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها البلاد.

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة حول الاقتصاد الجزائري توصلنا الى جملة من النتائج والتي نحصرها فيما يلي :

- إن إعتماد الجزائر على سياسة استخدام موارد المحروقات والتي تميزت بخلل في توظيفها جعلت البلاد تواجه صعوبات مالية حادة و كانت سببا في توقيف مسار التنمية ،ذلك أن انخفاض سعر النفط والذي أقترن بإرتفاع حجم المديونية الخارجية والذي كان سمة الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من الثمانينات قد أثبت عدم جدوى الإستراتيجية التنموية التي طبقت .

- إن صعوبات الاقتصادية التي زادت في تعقيدها المشكلات الأمنية أفضت بالبلد إلى صعوبة الوفاء بديونها في الآجال المحددة والتي بلغ حجمها 26,7 مليار دولار سنة 1992،إضافة إلى خدمة الديون التي بلغت 9,3 مليار دولار، وكل هذه الصعوبات جعلت الجزائر تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها ،وفي ظرف كان يتميز

بارتفاع نسبة التضخم (التي بلغت 29 % سنة 1994) وبنسب نمو اقتصادي سلبية قدرت بـ (– 1,2 %) سنة 1992 ،ثم(– 2 %) سنة 1993 ثم(– 0,7 %) سنة 1994 ،وانخفاض الدخل الفردي بنسبة 16 % وارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 28,1 % سنة 1995.

إن النمو الاقتصادي كان إيجابيا على مدار ثمان سنوات بفضل السياسة التنموية الجديدة والممتدة من سنة 2001 لغاية سنة 2009 ،وبفضل سياسة استثمار عمومي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وتراجع في نسب التضخم وتخفيض حجم المديونية ،وتراجع نسبة البطالة كلها عوامل ساعدت البلاد على تحقيق الاستقرار على مستوى الإقتصاد ككل.

ارتفاع حجم التحولات الإجتماعية في السنوات الأخيرة إلى ما يعادل 50 % من جباية البترول و 12,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي ،أي ارتفاع الميزانية الإجتماعية للدولة بصفة معتبرة ،وعليه تم تثبيت وتطوير مختلف آليات الحماية الإجتماعية والإدماج من خلال ترقية الوظائف المؤقتة وإنشاء المؤسسات المصغرة.

قائمة الهوامش :

1 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د، م، ج ، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، 1999، ص 29.

2 ـ اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 167.

3 ـ اسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

4 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 30.

5 ـ محمد بلقاسم حسين بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 24 ، ص 25.

6 ـ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " الواقع والآفاق "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص 06 ، ص 07.

7 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 33.

8 ـ أسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

9 ـ محمد بلقاسم حسن بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

10 ـ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

11 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 35.

12 ـ عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراق المستقبل، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 14 ، الجزائر، ديسمبر 2000، ص 192.

13 ـ أسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

14 ـ إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

15 ـ هولو بوظو ، أفاق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العدد 13 رقم 195، دمشق ، سوريا، 1980، ص39 ، ص 40، (بالتصرف).

16 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 163.

17 – Abdelhamid Brahimi, L’économie algérienne ; O .P .U , Alger , 1991, pp 315-316.

18 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره، ص 175.

19 ـ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2004 ـ 2005، ص 31.

20 ـ زكية بوستة، القدرة التنافسية في الخدمات المالية المصرفية للجزائر، وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014، ص 89.

21 ـ بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2012 ، ص 169.

22 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 257.

23 ـ نفس المرجع السابق، ص 265.

24 ـ عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر 1997، ص 357.

25 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 293.

26 ـ نفس المرجع السابق، ص 274.

27 ـ محمد بلقاسم حسين بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 334.

28 ـ عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

29 – Abdelhak Lamiri, La decénnie de la dernière chance (émergence ou déchéance de l'économie Algérienne), édition chihab ; 2013, p65.

30 – Ahmed Ben Bitour, L'expérience Algérienne de développement (1962 – 1991) ; TSGP édition, Alger, 1992 ; p14.

31 – Abdelhak Lamiri ; op.cit, pp 63 – 64

32 ـ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 13 (بالتصرف).

33 ـ إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص 119.

34 ـ إدريس بولكعيبات ، مرجع سبق ذكره، ص 121.

35 ـ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

36 ـ عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

37 ـ عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 193.

38 ـ ناصر دادي عدون، اقتصاد السوق، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص 145.

39 ـ عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

40 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، د. م. ج، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 09.

41 ـ إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 172 ، ص 173.

42 ـ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

43 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 11 ، ص 12.

44 ـ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 86.

45 ـ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

46 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 138، ص 139.

47 ـ نفس المرجع السابق، ص 140

48 ـ نفس المرجع السابق، ص 158.

49 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

50 ـ كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 08 ،سبتمبر، 2005، ص 56.

51 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر1993، ص 72.

52 ـ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 94.

53 – MELBOUCI,M.C BELMIHOUB, l'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie, panorama théorique et analyse d'une expérience (1962 – 1996) cahier du cread N°55, 1ere trimestre 2001,P 69

54 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

55 ـ للمزيد عن إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية راجع عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 94 ،، ص 97

56 ـ كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

57 ـ محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، د ، م، ج ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2005، ص 138.

58 ـ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

59 ـ نفس المرجع السابق، ص 199.

60 ـ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 104.

61 ـ فكرون السعيد، التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية(الجزائر نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 23، الجزائر، جوان 2005، ص 78.

62 ـ فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

63 ـ عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2005، ص 361.

64 ـ بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول، الجزائر، 2004، ص 181.

65 ـ فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

66 ـ ناصر عبيدة الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،سوريا ، 2001 ، ص 71.

67 ـ عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 362.

68 ـ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006 ص 302.

69 ـ عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 363

70 ـ كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

71 ـ عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

72 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 1995، الدورة العامة الرابعة، أكتوبر 1995، ص 76.

73 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي، 2000، ص 96.

74 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 1996، الدورة العامة السابعة، ديسمبر 1996، ص 54

75 ـ عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

76- CNES,Rapport sur l'économie algérienne ; Les enjeux et les choix a moyen . terme (1996- 2000) ; 1996 ;p43

77 ـ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 187.

78 ـ كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

79 ـ عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 365.

80 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة العامة الثامنة، ماي 1997، ص 09

81 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة العامة الثامنة، ماي 1997، ص 06.

82 - Indicateurs de l'économie algérienne (1980-2006) Ministère des finances, décembre 2007 ; p07.

83 - Op-cit, p07 ,

84ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1997، الدورة العامة التاسعة، 28 ـ 29 أكتوبر 1997، ص 2 .

85 ـ كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

86 ـ فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

87 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثالثة عشر، ماي 1999، ص 21.

88 ـ زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

89 ـ منصوري زين، واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد2 ، الجزائر، ماي 2005، ص 140.

90 ـ زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 193

91 ـ منصور زين ، مرجع سبق ذكره، ص 141.

92 ـ عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري، (حدود السياسات الظرفية)، ترجمة جربيب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 37.

93 ـ تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة1999، الدورة 15 ، ماي1999، ص 28 .

94 ـ نفس المرجع السابق، ص 29.

95 ـ تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة 13، ماي 2000 ، ص 35.

96- Rapport, Indicateur de l'économie Algerienne,1980-2006,decembre2007 , p9.

97 ـ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني سنة2000، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص5

98 ـ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الأول سنة 2000، الدورة العامة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 56.

99 ـ تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2000، الدورة 17،نفس المرجع السابق ،ص 5.

100 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2000،مرجع سبق ذكره،ص15

101 - le plan de relance économique ,la stratégie de relance,p2.

102 - op ,cit , p 3.

103 ـ مسيكة بوفامة، بعداش وفوزية غربي، الإصلاحات في قانون الإستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،العدد 15، 2006،ص 29 .

104 ـ محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، د،م،ج، الجزائر العدد الأول، السداسي الثاني 2004. ص264

105 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر،ص260

106 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ، سنة 2001، جوان 2002، الدورة العامة 20، ص113

107- le plan relance économique, op-cit ,p4.

108 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة 20، مرجع سبق ذكره، ص 238 .

109- bilan du programme de soutien de la relance ecomcmique (septembre 2001décombre 2003) , p 2.

110 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 239.

111 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص240

112- le plan de relance économique, les politiques d'accompagnement, op-cit ; p 10.

113 ـ تقرير الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، رشيد بن عيسى، المطبعة الرسمية، الجزائر، جويلية 2004، ص29.

114 ـ نفس المرجع السابق ، ص29.

115 - le plan de relance économique, op- cit p5.

116 - op-cit , p6.

117 - op- cit , p 6

118 - op- cit , p 7.

119 - op- cit, p7.

120- op-cit , p8.

121 – op– cit , p7.

123 –op– cit ,p9,10.

124 ـ تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، مرجع سبق ذكره، ص 23.

125 ـ نفس المرجع السابق، ص23.

126 ـ نفس المرجع السابق، ص25.

127– bilan du programme de soutien de la relance économique, op–cit, p3.

Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, Appui à la relance de la production, op–cit, p 16.

128– op– cit, p 27.

129 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة العادية 25، ص 84.

130 ـ نفس المرجع السابق، ص 84.

131 –bilan du programme de soutien de la relance…, op–cit, p 6.

132– op–cit, p 6.

133 –op–cit, p7.

134 ـ المجلس الوطني والإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة26 ، جويلية2005 ص61.

135 ـ نفس المرجع السابق، ص 61.

136– bilan du programme de soutien de la relance économique …,op– cit, p 8 .

137 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 113

138 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 121.

139 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص116.

140 ـ نفس المرجع السابق، ص119.

141 – L'Algérie en quelques chiffres (ONS), résultats 2002, édition 2004,n33, p4.

142 – L'Algérie en quelques chiffres (ONS), résultats 2003, édition 2005 ;n 34,p4.

143 –L'Algérie en quelques chiffres (ONS(, résultats 2004, édition 2006,n35 ; p4.

144 ـ عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر (حصيلة وأفاق 1999–2009)alpha design. فيفري 2004،ص 83.

145 ـ نفس المرجع السابق، ص 84.

146 ـ تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق ذكره، ص 27.

147 – rapport indicateurs de l'économie algérienne, op– cit, p8.

148 ـ عبد اللطيف بن أشنهو، نفس المرجع السابق،ص 87

149 ـ عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص,153

150–les grandes lignes du programme complémentaire de soutien de la crois–sance (2004–2009),p 1.

151 ـ مجلس الأمة، العدد 28 ديسمبر 2006، ص11.

152 ـ جريدة الشعب العدد 10، 14140، 2006/12/10، ص 11 .

153 ـ نفس المرجع السابق، ص13

154 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص67.

155 ـ نفس المرجع السابق،ص85.

156 ـ نفس المرجع السابق، ص 64.

157 ـ نفس المرجع السابق، ص64.

158 ـ نفس المرجع السابق، ص53.

159 ـ نفس المرجع السابق، 57.

160 ـ تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الأول سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 116.

161 ـ تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره، ص77

162- programme complémentaire de soutien a la croissance, période 2005-2009,pp1 ,2.

163 - programme complémentaire, op, cit, p 8.

164 - op, cit, p 16,17.

165- op- cit, p 20.

166 - op- cit,p22.

168 ـ للمزيد من التفصيل راجع: (programme complémentaire de la croissance)

167 - www.Elkhaber.com le 29-07-2008.

168 - www.Elmouradia.dz. le 11-12-2008

170 ـ الإتحاد العام للعمال الجزائريين، العقد الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، أكتوبر 2006، ص 9.

171 - Développement et promotion des investissements en Algérie, Interview avec mensieur Hamoud Ben hamdine, Directeur des Investissements au minis-tère Algérienne..., nawafid sur le Meghreb , N 4, Javier 2007, p 20.

172 - www. Echorouk on line, com, Le 02/04 /2008,p 5.

جريدة الخبر اليومية العدد 18،عدد 5184، 13-12-2007، ص 5 .173

174 ـ للمزيد من التفصيل راجع :برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 (بيان اجتماع مجلس الوزراء)
،أو اطلع على موقع منتدى زيان أحمد للمعرفة (www.Taougrite .yoo7.com, le 24/12/2014)

قائمة المراجع :

1 ـ باللغة العربية:

ـ الكتب:

1 ـ اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، بدون سنة نشر.

2 ـ زكية بوستة، القدرة التنافسية في الخدمات المالية المصرفية للجزائر، وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014.

3 ـ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " الواقع والآفاق "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .

4 ـ عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر (حصيلة وأفاق 1999–2009) alpha design. فيفري 2004

5 ـ عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2005.

6 ـ عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر 1997.

7 ـ عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري، (حدود السياسات الظرفية)، ترجمة جربيب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

8 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر1993.

9 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، د. م. ج، بن عكنون، الجزائر، 1999.

10 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د، م،ج الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، 1999.

11 ـ محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، د ، م، ج ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2005 .

12 ـ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998 .

13 ـ ناصر عبيدة الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،سوريا ، 2001.

- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 14 2006 .

- الاطروحات :

1 - أحمد بيرش ، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2012.

2 - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2004 - 2005 .

: - المجلات

1 - مسيكة بوفامة، بعداش وفوزية غربي، الإصلاحات في قانون الإستثمار الجزائري (1988-2001)

- محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 104 . د،م،ج، الجزائر العدد الأول، السداسي الثاني 2004

2 - عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراق المستقبل، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 14 ، الجزائر، ديسمبر 2000 .

3. بوفامة سكينة ،بعداش وفوزية غربي ،الإصلاحات في قانون الجزائري(1988 - 2001) ،وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار ،مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،جامعة الجزائر ،العدد 15 ،2006 .

- هولو بوظو ، أفاق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العدد 13 رقم 4 .195، دمشق ، سوريا، 1980

5 . راتول محمد ،(الجزائر ،المغرب ،تونس) التقدم في مجال التنمية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول ،الجزائر، السداسي الثاني 2004 .

- إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة 6 .العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2002

- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد 7 . خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 08 ،سبتمبر، 2005

- فكرون السعيد، التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية(الجزائر نموذجا)، مجلة العلوم 8 . الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 23، الجزائر، جوان 2005

ـ بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية 9 العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول، الجزائر، 2004 .

ـ منصوري زين، واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية 10 . والاجتماعية، جامعة الشلف، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد2 ، الجزائر، ماي2005

وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،العدد 15، 2006.

11 ـ مجلس الأمة، الفكر البرلماني ، الجزائر، ديسمبر 2004 .

ـ مجلس الأمة، الفكر البرلماني ، الجزائر، العدد 28 ، ديسمبر 2006 12

ـ التقارير والجرائد:

1 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 1995، الدورة العامة الرابعة، أكتوبر 1995.

2 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 1996، الدورة العامة السابعة، ديسمبر 1996.

3 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة العامة الثامنة، ماي 1997.

4 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة العامة الثامنة، ماي 1997.

5 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1997، الدورة العامة التاسعة، 28 ـ 29 أكتوبر 1997.

6 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثالثة عشر، ماي 1999 .

7 . المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة1999 الدورة العامة15 ،ماي 1999 .

8 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة1998 الدورة العامة 13 ،ماي 2000 .

9 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي، 2000.

10 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، سنة2000 الدورة العامة16، نوفمبر 2000 .

11 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2000 الدورة العامة17 ،ماي 2001 .

12 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة2001 الدورة العامة20 ،جوان 2002 .

13 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة2002 الدورة العامة22 .

14 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة2004 الدورة العامة العادية 25 .

15 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة2004 الدورة العامة العادية 26 ،جويلية 2005 .

16 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول عناصر مطروحة من أجل النمو، الدورة العامة26، جويلية 2005 .

17 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،الدورة العادية 19

18 ـ تقرير الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة ،رشيد بن عيسى،المطبعة الرسمية،الجزائر،جويلية 2004 .

19 ـ تقرير سنوي 2006،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر، أكتوبر 2007 .

20 ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،أكتوبر 2006 .

21 ـ جريدة الشعب ، العدد 14140 .

22 ـ جريدة الخبر اليومية ،السنة 18 ،العدد 5184 .

2/ باللغة الفرنسية :

LES DOCUMENTS :

Les livres :

1 - Abdelhamid Brahimi, L'économie algérienne ; O .P .U , Alger , 1991,

2 - Abdelhak Lamiri, La decénnie de la dernière chance (émergence ou déchéance de l'économie Algérienne), édition chihab ; 2013 .

3 - Ahmed Ben Bitour, L'expérience Algérienne de développement (1962 – 1991) ; TSGP édition, Alger, 1992 .

Les rapports :

1- CNES, Rapport sur l'économie algérienne ; Les enjeux et les choix a moyen terme (1996- 2000) ; 1996 .

2- Indicateurs de l'économie algérienne (1980-2006) Ministère des finances, décembre 2007 .

3 - Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes 2001-2004 ; ministère de finances.

4 - Bilan du programme de soutien de la relance économique ; septembre 2001 à décembre2003 ; CNES.

5 - Les grande linges du programme complémentaire de soutien à la croissance 2004-2009 ; CNES.27 – Programme complémentaire de la croissance ; période 2005-2009 ; CNES.

6- Conseil Nationale Economique et Social (C.N.E.S) ; rapport sur l'économie Algérienne ; les enjeux et les choix à moyen terme (1996-2000) ; 1996.

7-Ministère des Finance ; rapport indicateurs de l'économie algérienne (1980-2006) ; décembre 2007.

LES REVUES :

1 - MELBOUCI,M.C BELMIHOUB, l'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie, panorama théorique et analyse d'une expérience (1962 – 1996) cahier du cread N°55, 1ere trimestre 2001

2 - Développement et promotion des investissements en Algérie ; interview avec monsieur HAMOUD BENHAMDINE ; directeur des investissements au ministère Algériennes ; Nawfide sur le Maghreb ; N4 ; janvier 2007.

LES SITES D'INTERNET :

1- www.echoroukonline.com;le02/04/2008.

2- www.elkhaber.com ; le 29 /07/2007.

3- www.elmouradia.dz;le11/12/2008.

4- www.taougrite.yoo7.com ; le 24/12/2014.